

المسؤولية القانونية فى مجال شبكات الإنترنت

دكتور

محمد عبد الظاهر حسين

أستاذ م. القانون المدنى

بحقوق بنى سويف - جامعة القاهرة

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

مقدمة

لا شك فى أن العالم اليوم يعيش عصر ثورة المعلومات، بما تعنيه من سهولة انتقال المعلومة وسرعة ذلك، وما نتج عن ذلك من ظهور وسائل اتصال جديدة لم تكن موجودة من قبل، هذه الوسائل هى التى جعلت العالم مرتبطا بفضه البعض فى الوقت ذاته وسمحت لأفراده بالتواصل فيما بينهم وهم فى أماكنهم دون انتقال بعضهم إلى بعض .

ويأتى فى مقدمة هذه الوسائل الجديدة، الكمبيوتر، هذه الظاهرة الجديدة والمتجددة دائما، تلك الظاهرة التى تشهد كل يوم جديدا سواء أكان فى تكنولوجياها أو فيما تقدمه من خدمات ومعلومات .

وكما يرتبط بهذه الظاهرة هذه الوسيلة الحديثة للاتصال وهى الإنترنت وما يشكله من طفرة هائلة فى تقديم خدمات متنوعة والقيام بكثير مما كان محجوزا للإنسان . إذ أمكن عن طريقه إجراء عملية جراحية أو تشخيص مرض أو كشف سر غامض أو لغز محير . ومن جانب آخر، يعد الإنترنت، فى مجال الاتصالات، أداة عجيبة للدخول على المعلومات والتعرف على ثقافة الآخرين . وقد جعل الإنترنت العالم يعيش فى شبكة واحدة من المعلومات والبيانات، بما تعنيه من قدرة الأفراد على الاطلاع على كل ما يتعلق بالآخرين من معلومات وأخبار وتصرفات بسهولة ويسر .

وقد أنتج هذا ولا شك زيادة فى مجال سرقة المعلومات وانتحالها؛ كما أفرز صورا جديدة للاعتداء على الحياة الخاصة وما تشمله من خصوصيات وأسرار . بحيث بات الشخص لا يأمن على مكنوناته ولا

يضمن بقاء ما يريد سرًا هكذا، فهذه الشبكات المنتشرة بمنافذها المتعددة، تجعل الإنسان يعيش دائما مهددا، سواء بالاعتداء عليه وعلى حقوقه الشخصية أو بفرض ما ينافي الأخلاق والآداب العامة عليه.

ولا شك في أن هذه الوسيلة الجديدة - الإنترنت - وما أدت إليه من هذه السهولة في انتقال المعلومات وتداولها، قد فرضت نفسها على القانون، ويات من الضروري البحث عن وسيلة معالجتها وضبطها بحيث تضمن رقابتها ورقابة ما تبثه من معلومات وبيانات؛ وأن تظل هذه الظاهرة في إطارها المشروع والقانوني لا تخرج عنه، لأنها لو خرجت لشكلت تهديدا لمجموعة من الحقوق التي يتمتع بها الأفراد، يأتي في مقدمتها الحق في الخصوصية والحق في الصورة والسمعة وحقوق الملكية الفكرية بأنواعها.

وقد ازدادت أهمية مواجهة هذه الظاهرة ومشاكلها القانونية نظرا لعدم تنبه المشرع في الكثير من الدول إلى تنظيمها وضبطها ووضع قواعد تحكم مسئولية القائمين عليها والمتدخلين فيها. مما أفسح المجال قليلا للفقهاء ومن بعده القضاء وربما قبله للإدلاء في شأن هذا التنظيم بدلوهم، والبحث عن حلول قانونية لمسئولية المتدخلين في ظاهرة الإنترنت، سواء بالاتجاه نحو تطبيق نصوص قانونية متفرقة هنا وهناك في التشريعات، أو بمحاولة وضع نظام خاص بمسئولية هؤلاء تتلائم مع طبيعة دورهم، وطبيعة هذه الظاهرة الجديدة المتجددة - الإنترنت - التي لا تعرف حدودا جغرافية بين مستخدميها وما تعرضه من بيانات ومعلومات.

وعلى ذلك، نتناول هذا الموضوع من خلال فصول ثلاث:

نخصص الأول منها لطرح المشكلة والتعرض للأشخاص المتدخلين في خدمات الإنترنت .

وندرس في الثاني أنظمة المسؤولية التي يمكن إثارتها بالنسبة لهؤلاء المتدخلين .

وفي الفصل الثالث نتناول الأضرار الناشئة في مجال شبكات الإنترنت، وما تستلزمه من تعويض مناسب .

الفصل الأول

طرح المشكلة

تبرز المشكلة فى مجال التنظيم القانونى لشبكات الإنترنت والمسئولية القانونية للمتدخلين فى أداء عملها والقائمين عليها من زاويتين رئيسيتين تكمن الأولى فى عالمية ظاهرة الإنترنت وتأثيرها على الخضوع لنطاق جغرافى محدد . وتظهر الثانية فى كثرة عدد المتدخلين فى خدمات هذه الظاهرة، أى، لوجود أكثر من متدخل فى المعلومات والبيانات التى يتم بثها عبر شبكة الإنترنت، وما يرتبط بذلك من أدوار مختلفة لهؤلاء الوسطاء وقد يثير كل دور أحكاما متباينة فيما يتعلق بالقواعد القانونية التى تحكم مسئوليته .

ونتناول فى هذا الفصل هاتين الزاويتين، إذ نخصص المبحث الأول لدراسة عالمية هذه الظاهرة، ونتناول فى الثانى الأشخاص الوسطاء فى خدمات الإنترنت .

المبحث الأول

عالمية ظاهرة الإنترنت

يكن الجانب الأول في مشكلة تنظيم المعلومات والخدمات التي يتم بثها عبر شبكات الإنترنت في أن الإنترنت - كوسيلة اتصال - وعلى عكس غيرها من الوسائل - لا تعرف حدودا جغرافية سواء بالنسبة للمرسل أو المستقبل، إذ يستطيع كل مالك لحاسب آلي أن يرسل أو يستقبل المعلومات بدون أي اعتبار لحدوده الجغرافية، مما جعلها ظاهرة عالمية، أو كم يعرفها البعض بأنها شبكة الشبكات *Reseau de Reseaux*^(١).

ولقد باءت كل محاولات تحديد هذه الظاهرة أو الوصول إلى إقليميتها، بحصرها في الحدود الجغرافية لكل دولة بالفشل، لأن طبيعتها تتأبى على ذلك، ولأن تكنولوجية استعمالها متاحة للجميع بما تيسره من إمكانية الدخول عليها من أي مكان، فالمعلومات التي تبثها وتنتشرها طليقة من أي قيد جغرافي بعيدة عن أي حصر فيمن يتلقاها أو يرسلها. وهذا هو مكنم الخطورة في هذه الظاهرة، وما يشكل عقبة أمام التنظيم القانوني لها، بما تطرحه من مشكلة التنازع بين القوانين المختلفة في ضوء قواعد القانون الدولي الخاص.

فإذا كان ليس من السهل حصر المعلومات في نطاق محلي محدد، فإنه يكون من الصعب إخضاعها لأية قيود وطنية مثل الترخيص وغيره.

(١) DEPUIS. TONNELIER et LEMARCHAND, Responsabilité Civile et Internet, JCP, 1997, E.E. Etude, P. 645. N° 1.

وحتى ولو وضعت الدولة قيودا وتنظيما قانونيا لظاهرة الإنترنت، فإن هذا التنظيم لا يعمل بمفرده، ولا ينطبق تلقائيا إذ يجب الأخذ في الاعتبار التنظيمات الأخرى للظاهرة، تلك التنظيمات التي قد تجد كل دولة نفسها في اصطدام معها نظرا لعالمية هذه الظاهرة كما قلنا، مما يشير تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص من ناحية، ويثير التفكير في عالمية التنظيم القانوني للمسئولية القانونية الناتجة عن خدمات الإنترنت وهو ما اتجه إليه بعض الفقه.

أما عن تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص، فالواجب أولا استعراض عمل شبكات الإنترنت ومراحل عرض المعلومات حتى نقف على مجموعة القوانين التي يمكن أن تتنازع في هذا المجال.

فهناك أولا المعلومة المبتكرة أو البيان الجديد المعد والمؤلف من قبل شخص يسمى منتجا للمعلومة، ثم هناك تخزين لهذه المعلومة وتوريدها من قبل آخر يسمى مورد المعلومة، كما يوجد مرحلة ثالثة متعلقة بمن يسمح بطرح المعلومة على الجمهور من خلال منافذ أو مخارج Acces وهو ما يسمى بمورد المنافذ أو المخارج. وأخيرا، هناك مكان تطرح فيه المعلومات على الجمهور عن طريق شخص يتيح للجمهور الاتصال بهذه المنافذ والحصول على ما فيها من معلومات وبيانات. ويوجد بين هذه الحلقات أشخاص يقومون بأعمال فنية لا دخل لها بإعداد محتوى المعلومة أو عرضها على الجمهور، مثل عامل الاتصال الفني أو العمال الموجودون في مكان العرض كهؤلاء العاملين في الفنادق أو أماكن الإيواء العامة كالمقاهي والبنسيونات وغيرها.

فهؤلاء الأشخاص المتدخلون فى عمليات الإنترنت قد تتعدد أماكن إقامتهم وتتووع جنسياتهم ويختلف القانون الذى يخضعون له، مما يفرز صراعا أو تنازعا بين قوانين هؤلاء جميعا، يتعين معه الوقوف على أى قانون يحكم المسؤولية الناتجة عن الأضرار التى تسببها المعلومات المنشئة عبر الإنترنت، وهل يمكن - فى هذه الحالة - إعمال أكثر من قانون، بحيث نطبق على كل مرحلة من مراحل هذه العمليات القانون الذى تمت فى ظله؟ وماذا يكون الحل لو تعارض قانون أية مرحلة مع قانون الأخرى؟.

ولا شك فى أن هذا وارد نظرا للاختلاف الذى قد يوجد بين الدول فى النظر إلى المعلومة ومدى مشروعيتها من عدمه، أو على الأقل فإن نطاق عدم المشروعية هذا قد يختلف من دولة إلى أخرى.

والجدير بالذكر أن القضاء الفرنسى قد عرضت عليه منازعة تثير تنازعا بين القوانين وقالت المحكمة حكمها فى هذا النزاع، ولكن قبل عرضه علينا أولا الاتجاه شطر القانون الدولى الخاص لتتعرف على ما يمكن أن يقدمه من حلول فى مثل هذه المنازعة.

فقد نصت المادة ١/٢١ مدنى مصرى على أن: "يسرى على الالتزامات غير التعاقدية قانون البلد الذى وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام" ولما كانت هذه الفقرة من المادة قد جاءت عامة بحيث تشمل الأفعال كلها سواء الضارة منها أو غير الضارة، فقد خصت الفقرة الثانية من المادة الأفعال الضارة بحكم وذلك بقولها: "فيما يتعلق بالالتزامات الناشئة عن الفعل الضار لا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الوقائع التى تحدث فى

الخارج وتكون مشروعة في مصر، وإن كانت غير مشروعة في البلد الذي وقعت فيه"، ومعنى ذلك أن المشرع قد قرر تطبيق القانون المصري على الأفعال المنشئة للالتزامات غير التعاقدية في حالتين:

١ - أن يكون الفعل مشروعاً في مصر والخارج.

٢ - أن يكون الفعل مصدر الالتزام غير مشروع في مصر والخارج.

ومعنى ذلك، وفقاً للقانون المصري، فإن وصف الفعل بأنه غير مشروع يجب أن يتم وفقاً لقانون البلد الذي وقع فيه الفعل وأيضاً طبقاً لقانون بلد القاضى، أى القانون المصري^(١). أما إذا كان الفعل المنشئ للالتزام غير مشروع وفقاً لقانون البلد الذي وقع فيه، أى أن الفعل ضار وفقاً لهذا القانون، بينما هو ليس كذلك وفقاً للقانون المصري، أى أن الفعل مشروع تبعاً له، فإن قانون البلد الذي وقع فيه الفعل هو الذى ينطبق حتى ولو كان القاضى المصرى هو الذى ينظر النزاع. ولكن الذى يثار هنا - فى مجال الإنترنت - أن الوقائع المكونة للفعل الضار قد تكون موزعة على أكثر من دولة، إذ قد ينتج الضرر عن سلسلة الأشخاص المتدخلين فى شبكة الإنترنت والذين تتباين مواقعهم وتختلف دولهم، فماذا يكون الحل هنا؟ بمعنى كيف يمكن تحديد قانون البلد الذى وقع فيه الفعل؟

أجاب فقهاء القانون الدولى الخاص^(٢) بوجود عدة آراء يأتى فى مقدمتها تطبيق قانون البلد الذى تمت فيه آخر واقعة أو حلقة من سلسلة

(١) د. فؤاد عبد المنعم رياض، د. سامية راشد: أصول تنازع القوانين، دار النهضة العربية،

١٩٩٥، ص ٣٢٥.

(٢) المرجع السابق، الإشارة ذاتها.

حلقات الفعل الضار . بينما يرى فريق آخر بأن العبرة هي بوقوع الواقعة الرئيسية للفعل الضار وهو رأى الفقه الفرنسى^(١).

ونرى أنه فى مجال الإنترنت يستحسن الأخذ بالمكان الذى وقعت فيه الواقعة الرئيسية للفعل . إذ هى نقطة البدء التى تترتب عليها بعد ذلك كل النتائج، ولولاها لما وجدت المشكلة . وقد تكون واقعة تأليف المعلومة الضارة أو جمعها هى الواقعة الرئيسية فى الفعل الضار فى مجال شبكة الإنترنت، وبالتالي فإن القانون الذى يحكم النزاع، هو ذلك القانون الذى ينتمى إليه المؤلف . ولكن الصعوبة تكمن فى وجود حالات لا يعرف فيها مؤلف المعلومة أو يكون من الصعب معرفته . ولذلك، تكون العبرة هنا بالواقعة الرئيسية والمتمثلة فى تخزين المعلومة وتوريدها إلى منافذ الشبكات، وهو ما يقوم به مورد خدمات الإنترنت - ولذلك يطبق القانون الذى ينتمى إليه هذا المورد . هذا كله إن لم يتفق الأطراف المتدخلون فى خدمات الإنترنت على قانون يخضعون له، إذا كان هذا الاتفاق ممكناً، وإن كان من الصعب تحقيقه نظراً لعدم معرفة هؤلاء المتدخلين بعضهم البعض، إذ الفرض أن لا علاقة تقوم بينهم، فهم أشخاص غير معروفين ولا محددين . ولذلك، يكون من غير المتصور قيام اتفاق بينهم .

ولكن قد يوجد فرض يعرف فيه كل متدخل الآخر أو بعض هؤلاء البعض الآخر، وهو ما يمكن أن يقوم بمناسبة العقود التى تبرم ويكون محلها خدمات الإنترنت، وهنا ننقل - فى مجال القانون الدولى الخاص - من إطار الفعل الضار غير التعاقدى إلى نطاق الالتزامات التعاقدية . فقد

(١) المرجع السابق، الإشارة ذاتها .

نصت المادة ٢/١٩ مدنى على أن: "يسرى على الالتزامات التعاقدية، قانون الدولة التى يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين، إذا اتحدا موطناً، فإن اختلفا موطناً سرى قانون الدولة التى تم فيها العقد، هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذى يراد تطبيقه".

وواضح على هذا النص أنه من القواعد المكملّة فى القانون المدنى، ولذلك، فإن الأصل فى تحديد القانون الذى يحكم العقد، هو ذلك القانون الذى يتفق عليه الأطراف المتعاقدة، وغالباً ما يسفر الاتفاق عن تطبيق قانون الدولة التى ينتمى إليها الطرف القوى فى العلاقة العقدية وهو ما يحدث غالباً فى عقود نقل التكنولوجيا.

فإن لم يكن هناك اتفاق من الأطراف أو لم يظهر من ظروف التعاقد أن هناك قانوناً معيناً هو الواجب التطبيق، فإن النص قد وضع حلاً بديلاً للاتفاق. وهى إما القانون المشترك للمتعاقدين، وذلك فى حالة اتحادهم فى موطن واحد، فيكون قانون هذا الموطن هو الواجب التطبيق حتى ولو اختلفت جنسيات المتعاقدين، أما إذا اختلف موطن المتعاقدين، فإن قانون إبرام العقد، هو الذى ينطبق، أى قانون الدولة التى تم فيها العقد. وعلى ما فى ذلك من تفصيلات متعلقة بمدى حرية المتعاقدين فى اختيار القانون الواجب التطبيق وما يرد على هذه الحرية من قيود، ومجال تطبيق قانون الإرادة على نواحى العقد جميعها. بمعنى آخر، هل يخضع العقد بكل عناصره من تراص ومحل وسبب لقانون الإرادة، أم

يمكن أن توجد إستثناءات على هذه القاعدة، كالعقود الخاصة بالأحوال الشخصية، أو العقود التي تبرم بشأن عقار، أو عقود العمل^(١).

ويتطابق ما سبق على خدمات الإنترنت، فإن القانون الذى يحكم النزاعات المتولدة عن العقود المبرمة فى هذا المجال يحكمها قانون إرادة المتعاقدين إذا وجد اتفاق بشأنه، وإلا خضع النزاع لقانون الموطن المشترك، إذا اتحد المتعاقدان موطناً، فإن اختلفا طبق قانون الدولة التى يتم فيها العقد.

وفى تطبيق قضائى لمشكلة تنازع القوانين فى مجال شبكات الإنترنت، ففى دعوى معروفة فى القضاء الفرنسى مرفوعة من^(٢) LICRA et UEJF ضد شركتى^(٣) YAHOO INC et YAHOOFRAN وقد طالب فيها المدعى أمام رئيس محكمة باريس الابتدائية (قضاء مستعجل) بالحكم بمنع هاتين الشركتين من السماح لمستخدمى الإنترنت الفرنسيين بالدخول على منافذ المواقع التى يعرض عليها نظام البيع بالمزاد للأشياء المتحصلة من النازية. وما يهمنى فى هذا الحكم هنا هو الجزئية المتعلقة بالقانون الدولى الخاص، فأطراف النزاع متعددوا الجنسية، فالدعوى بين فرنسيين وأمريكيين، مما يثير نزاعات بين القانون الفرنسى والقانون الأمريكى. وهو ما حسمه رئيس المحكمة فى قراراته الصادرة فى ٥/٢٢، ٨/١١، ٢٠٠٠/١١/٢، فقد قرر باختصاص القانون

(١) انظر فى هذه التفصيلات: د. فؤاد رياض، د. سامية راشد: المرجع السابق، ص ٢٩٥

وما بعدها.

(٢) وهى رابطة تحارب العنصرية ومناهضة السامية.

(٣) وهو اتحاد الطلاب اليهود فى فرنسا.

الفرنسي بحل هذا النزاع على أساس عدم احترام القانون الفرنسي، إذ أن هذه الأشياء ظاهرة للعيان في فرنسا، وأنه بممارسة مستخدمي الإنترنت في فرنسا لمثل هذا النوع من البيوع يرتكبون إذا خطأ على الإقليم الفرنسي وإن وصف هذا الخطأ بأنه غير عمدى ولكنه يعطى الحق للمدعى في التعويض، فضلا عن أن الضرر قد وقع في فرنسا، وبذلك يصبح القضاء الفرنسي هو المختص بالنزاع طبقا للمادة ٤٦ إجراءات فرنسي^(١). وبذلك يكون رئيس المحكمة قد اعتمد على المكان الذي وقع فيه الفعل الضار لتحديد القانون الواجب التطبيق، وما دام أن هذا الفعل أو الخطأ غير العمدى قد وقع على الإقليم الفرنسي، فإن القانون الذي يجب أن يحكم هذا النزاع هو القانون الفرنسي. كما قررت الأحكام اختصاص القضاء الفرنسي بالنزاع بناء على أن الضرر قد وقع على الإقليم الفرنسي وأصاب أشخاصا يقيمون على هذا الإقليم وإن كانوا يحملون جنسيات أجنبية.

وجاء في التعليق على هذه القرارات أن الحجة التي ساقها رئيس المحكمة تسمح بإمكانية ملاحقة العديد من المواقع المملوكة للأجانب في فرنسا من أجل إدانة التصرفات المعتبرة غير مشروعة من وجهة نظر القانون الفرنسي.

كما أشار التعليق إلى أن اختصاص القاضي الفرنسي يستند إلى التفسير الموسع للمادة ٤٦ من قانون الإجراءات الفرنسي وهو ما أخذت

(١) أشار إلى هذه الأحكام:

PATRICE de CANDE, La responsabilité des intermédiaires de l'internet ou ISP, l'apport du projet de loi sur la société de l'information, D, 2001, Chro - Doct, P. 1934.

به أيضا محكمة استئناف باريس في ١ مارس ٢٠٠٠، وأحكام أخرى^(١)، ومما يساعد على تقبل الحل الذي توصل إليه رئيس المحكمة أن الفعل الضار واحد غير مجزئ إلى حلقات، ووقع بأكمله في مكان واحد بل وترتبت نتيجته في المكان نفسه.

هذا، ويلاحظ أن المادة ٤٩ من قانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المصري والمتعلق بحق المؤلف والمعدل في ١٩٩٢، ١٩٩٤، قد تضمنت قاعدة موضوعية لحل مشكلة التنازع بين القوانين وذلك عندما يثور نزاع بشأن مصنف أدبي أو فني تم نشره لأول مرة في مصر ثم نشر في الخارج وكن المؤلف يحمل الجنسية المصرية. ففي هذه الحالة ينطبق القانون المصري، كما ينطبق هذا القانون أيضا على النزاع الذي يثور بشأن مؤلف تم نشره لأول مرة في دولة تحمي مصنفات المؤلفين المصريين المنشورة لأول مرة في مصر^(٢).

وقد نصت هذه المادة على أن: "تسرى أحكام هذا القانون على مصنفات المؤلفين المصريين والأجانب التي تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة في بلد أجنبي، أما مصنفات المؤلفين الأجانب التي تنشر لأول مرة في بلد أجنبي، فلا يحميها هذا القانون إلا إذا كانت محمية في البلد الأجنبي، وبشرط أن يشمل هذا البلد الرعايا المصريين بحماية مماثلة

(١) PATRICE de CANDE, Op. Cit., P, 1935 "Il est certain qu'une telle argumentation pourra per mettre de poursuivre en France de tres nombreux autres sites situés à l'etranger pour Faire sanctionner des agissements considérés comme litigieux au regard du droit Francais".

(٢) انظر في ذلك: صلاح الدين جمال الدين: البث التلفزيوني المباشر بالأممار الصناعية، تنازع القوانين في حقوق المؤلف، دار النهضة العربية ١٩٩٨، ص ٤٨.

لمصنفاتهم المنشورة أو الممثلة أو المعروضة لأول مرة في مصر، وأن تمتد هذه الحماية إلى البلاد التابعة لهذا البلد الأجنبي".

وعلى ذلك، فإن القانون المصري لا ينطبق على المنازعات المتعلقة بالمصنفات الأجنبية والتي تنشر لأول مرة في بلد أجنبي إلا إذا توافر شرطان:

١ - أن تكون هذه المصنفات محمية في البلد الأجنبي التي نشرت فيه لأول مرة.

٢ - أن يقرر هذا البلد الأجنبي والبلاد التابعة له حماية قانونية لمصنفات المؤلفين المصريين التي نشرت لأول مرة في مصر.

المبحث الثانى

كثرة عدد المتدخلين فى خدمات الإنترنت

الإنترنت باعتباره وسيلة اتصال حديثة ومنتشرة يختلف عن غيره من الوسائل فى أن هناك أشخاصا عديدين يتدخلون فى الاتصال ويساهم كل منهم بدور فى إتمامه يختلف دور كل متدخل ضيقا واتساعا وأهمية. وهذا التداخل ينشئ روابط متنوعة بين المتدخلين من جهة وبينهم وبين صاحب المعلومة أو من يلحقه ضرر بسببها من ناحية أخرى. كما أن هذه الروابط الناشئة تثير قواعد قانونية مختلفة قد تكون عقديّة وقد لا تكون كذلك، وإنما يتعين البحث عنها فى قواعد أخرى سواء أكانت التقصيرية منها أم الموضوعية. كما تؤدي زيادة عدد المتدخلين فى خدمات الإنترنت إلى صعوبة حصر المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن تداول المعلومة فى واحد منهم أو أكثر. فالمسئول المحتمل غير معروف بشكل دقيق وليس واحدا فى الحالات جميعا.

ويلاحظ أن التركيز يتم على أولئك المتدخلين الذين يلعبون دورا فى بث المعلومات وانتشارها عبر الإنترنت سواء أكان ذلك عن طريق توريد المعلومة أم بالعمل على إذاعتها على الجمهور من خلال منافذ وشبكات الإنترنت. ونعرض فيما يلى لهؤلاء.

المطلب الأول

الشخص المتصل بموقع الإنترنت

وهو غالبا ما يكون المستخدم للإنترنت وهو ذلك الشخص الذى يتصل بموقع من المواقع على شبكة الإنترنت بغية الحصول على المعلومات أو إرسالها^(١). ويتعدد المستخدمون للإنترنت بحيث يصل عددهم إلى الملايين فى كل لحظة ويتميز هؤلاء بعدم وجود نطاق جغرافى يجمعهم أو يحصرهم فى مكان معين أو بقعة جغرافية محدودة. بل تتعدد أماكنهم وتختلف غير أنهم يشتركون فى شىء واحد وهو إما الحصول على المعلومة ذاتها أو إرسالها. وعلى ذلك، فإن المستخدم لموقع الإنترنت قد يكون مستهلكا للمعلومة إذا كان متلقيا لها وقد يكون منتجا للمعلومة إذا كان مرسلا لها أى مؤلفها.

فالمستخدم عندما يسعى إلى الحصول على المعلومات عبر الإنترنت، يفعل ذلك أولا عن طريق اشتراك اتصال مع المسئول عن الموقع على الشبكة. سواء أكان فى ذلك اشتراكا عاما بالاتصال عموما، أى باستخدام وسائل الاتصال المتاحة ومن بينها الشبكة أم كان اشتراكا خاصا بالشبكة أو بموقع محدد عليها.

ويحكم هذا الاشتراك العقد المبرم بينه وبين الشخص المسئول عن الاتصالات أيا كان تكييفه أى سواء أتم تكييفه على أنه عقد بيع معلومة أم عقد تأجير مكان على الموقع أم أنه عقد غير مسمى.

(١) DUPUIS, TONNELIER et LE MARCHAND, Responsabilite Civile et Internet Op. Cit., P. 136, N° 5.

ويملك المستخدم بإرادته تحديد المعلومة التي يريدّها ويرغب في اقتنائها إما بغية الاستفادة منها والاحتفاظ بها أو بغرض معالجتها وإعادة بثها مرة أخرى عبر الإنترنت . وفي أغلب الأحوال، لا تقوم علاقة عقديّة بين المستخدم للشبكة وبين كل من مورد الخدمات (المعلومات) على الشبكة ومنتج المعلومة نفسه^(١).

ولذلك قد لا يخضع المستخدم باعتباره مستهلكاً للمعلومة لأيّة شروط خاصة في استخدام المعلومات التي يتلقاها ويكون حرّاً في هذا الاستخدام . وإن كانت حرّيته هنا مقيدة بالقواعد العامة المتعلقة بعدم التعسف في استعمال هذه الحرية، أو إساءة استخدام حقّه في الاتصال بالمعلومة، كما يتقيد بالواجب العام الذي يفرض عليه ضرورة احترام حقوق الآخرين وبخاصة حقوق الملكية الفكرية وعدم الاعتداء على الحياة الخاصة للأفراد من خلال إذاعة أسرارهم أو التعريض بأشخاصهم وسمعتهم .

ويتم الحكم على سلوك المستخدم أو المستهلك للمعلومات وفقاً لمعيار الرجل العادي أو رب الأسرة، ويفرض هذا المعيار على المستخدم عدم السماح للغير بالاطلاع على المواقع محل الاشتراك وحصر ذلك في نطاق محدد يكاد يقتصر على من يقيم معه وتربطه علاقة ما سواء أكانت قرابة أم زوجية .

وإذا تصرف المستخدم في تلقيه للمعلومة على نحو يخالف القواعد العامة السابقة وبشكل يتعارض مع ما يوجب معيار الرجل العادي،

(١) IBID.

فإن مسؤوليته تقوم في مواجهة كل من أصابه ضرر بسبب هذه المخالفة سواء أكان المنتج أو المورد للمعلومة أم شخصا من الغير تتعلق به المعلومة التي أسىء استخدامها . وعلى من يدعى الضرر إثبات خروج المستخدم في استعماله للمعلومة عن حدود التوسط والاعتياد في الاستعمال أو إساءة استعمال حقه في الحصول على المعلومة .

والمسؤولية التي قد تنشأ هنا هي - في الأصل - مسؤولية تقصيرية تثير النصوص القانونية التي تفرض التزامات عامة على الناس . هذا، بالإضافة إلى إمكانية قيام المسؤولية العقدية وهو ما يوجد في الحالات الخاصة التي يفرض فيها مورد المعلومة أو صاحب الموقع على كل من يتلقى معلومات هذا الموقع شروطا يتعين عليه احترامها سواءا تعلقت هذه الشروط بكيفية استخدام المعلومة أم بمن يسمح له بالاطلاع عليها . وهذه الشروط العامة يخضع لها كل مستخدم محتمل يتصل بالموقع المحدد، وغالبا ما يتعلق الموقع بمستندات مهمة ذات طابع اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي . وفي مثل هذه الحالات تنشأ علاقة عقدية بين المسؤول عن الموقع وبين كل متصل احتمالي به من شأنها أن تفرض التزامات على عاتق أطرافها، وبمخالفة أحد هذه الالتزامات تقوم المسؤولية العقدية إذا توافرت شروطها^(١) .

ويلاحظ أن المتصل بشبكة الإنترنت ليس ينحصر دوره في تلقي المعلومة، بل قد يكون منتجا أو مرسلا لها، وهو بهذا الدور يسأل عن المعلومة التي بثها عبر الشبكة، وليس بشرط أن يكون مهنيا أو متخصصا

(١) DUPUIS - TOUBOL - TONNELIER et LEMARCHAND,
Responsabilité civile et Internet. Op. Cit., P. 137 N° 1108.

فى إنتاج المعلومة أو إرسالها، بل إنه يعد منتجاً للمعلومة إذا اقتصر دوره على معالجة المعلومات التى تلقاها عن طريق الشبكة وأعاد بثها مرة أخرى.

وتختلف مسؤوليته عن المعلومات التى يرسلها بحسب ما إذا كان قد أرسلها فى شكل رسالة خاصة أم وضع المعلومة تحت تصرف الجمهور عامة أو طائفة منه^(١)، فلا شك فى أن مسؤوليته القانونية تعظم فى مواجهة الجمهور عن المعلومة الخاطئة أو الناقصة أو المغرضة التى قام بإرسالها، وهى مسؤولية تقصيرية إذا استطاع المضرور إثبات عناصرها، مع الأخذ فى الاعتبار للصعوبات التى تعترضه فى طريق هذا الإثبات. نظراً لعدم الاحتفاظ بالأدلة المستقاة من المعلومات المعتادة وغياب الوسيط الذى يراقب حركة سير المعلومة إلى المستخدم ومنه إلى الجمهور. وقد يقلل من هذه الصعوبات وضع قانون لأدبيات المهنة وأخلاقيها، الذى سيخضع له فقط كل من يمارس مهنة إنتاج المعلومات وإرسالها عبر شبكات الإنترنت. وبالتالي قد يفلت منه المنتج العرضى للمعلومة أو المرسل لها بصفة استثنائية وفردية.

ولذلك، فإنه كلما كان مرسل المعلومة مهنيًا متخصصًا كلما أمكن قيام مسؤوليته عن المعلومات المذاعة عبر الشبكات، إذ يضع القاضى فى اعتباره هذه الصفة عند تقدير الخطأ وإثباته. هذا بخلاف ما إذا كنا أمام مرسل للمعلومة غير مهنى يضع المعلومة للجمهور بشكل مجانى وبطريقة غير منظمة، فإن من النادر قيام مسؤوليته، إذ سيتم تقدير خطئه بشكل أقل

^(١) AUYRS, L'application du droit de la presse au Reseau Internet, J.C.P, 1998, Doct, N° 1108.

حدة من جانب المحاكم^(١) التي تنتظر باستمرار إلى أن الأصل في مستخدم الإنترنت أنه متلقى للمعلومة وليس مرسلًا لها، وما يتم التركيز عليه في هذا الإطار هو بذله للعناية المطلوبة - وهي عناية الرجل العادي - في تلقي المعلومة واستخدامها. كما يشير الفقه بصفة عامة إلى أن الخدمات المجانية لا تؤدي إلى قيام مسؤولية مؤديها إلا بصفة استثنائية^(٢) نظرا للغياب الكلي للضمانات في هذه الحالة^(٣).

ومن التطبيقات النادرة التي حكم فيها بمسؤولية مستخدم الإنترنت عن السماح للغير بزيارة موقع الإنترنت المشترك فيه وأخذ صورة للمعلومات المطروحة عليه، ما قضى به من أنه "بالسماح للغير بالاتصال بشبكة الإنترنت وزيارة الصفحات الخاصة وأخذ صور منها، فإن هذا يشكل استعمالا جماعيا لإعادة عرض المصنف من جانب المستخدم ولا يهم في ذلك القول بأنه لم يتخذ من جانبه أى تصرف إيجابى للنشر، فالسماح بأخذ صور تم بطريقة ضمنية عن طريق الحق في زيارة هذه الصفحات الخاصة^(٤)" وقد كان موضوع هذا الحكم وأحكام أخرى، كتابا بعنوان "Cent Mille milliards de poemes" لمؤلفه

(١) انظر تطبيقات قضائية في:

Re - Tr - D - Civ. 1989, P. 515 et Rev - Tr - Dr - Civ., 1988, P. 355.

(٢) STARCK, Obligations, 1972, N° 2077.

(٣) C. A. COLMAR, 21 - Oct, 1981, D, 1982, inf. Rap. 243.

(٤) Tr. G. Inst. Paris, Ord. Ref. 5-5-1997, J.C.P. 1997, J, N° 22956,

"Ainsi, en permettant à des tiers connectés au réseau Internet de visiter ses pages privées et d'en prendre éventuellement copie, il a Favorisé l'utilisation collective de sa reproduction, au demeurant, il importe peu qu'il n'ait effectué lui même aucun acte positif d'émission, l'autorisation de prendre copie étant implicitement contenue dans le droit de visiter ses pages privées".

”Raymond – Quenean“ قد قام طالب متخصص في فن الاتصالات بإعادة عرض صفحات خاصة من هذا المصنف كما قام بعرضه كثير من مواقع الإنترنت، وعندما علم ورثة المؤلف بذلك سارعوا إلى حماية المصنف وأثاروا غياب الإذن المسبق بإعادة الطرح. وقد كان المصنف نفسه محل حكم آخر من قاضى الأمور الوقتية لمحكمة باريس أيضا فى ١٠/٧/١٩٩٧. وقد كانت الدعوى مرفوعة من جانب وكالة حماية البرامج الفرنسية (APP) وقد أثار هذا الحكم النقاط الآتية:

١ - أن عرض المصنف من جانب أحد الباحثين على شبكة الإنترنت يعد إعادة طرح للمصنف بدون إذن صاحبه.

٢ - كما أثار المدعى عليه فى هذه الدعوى أن إعادة الطرح أو العرض قد تمت فى نطاق ضيق مما يعد استعمالا خاصا للمصنف ويدخل فى الاستثناءات التى قررها قانون الملكية الفكرية على حماية حق المؤلف وبخاصة عند غيار اتصال الجمهور بهذا المؤلف مما يبرر غياب قصد نشر محتوى المصنف على الجمهور. كما تمسك المدعى عليه بانتفاء المقابل لإعادة الطرح للإعفاء من المسؤولية.

٣ - كما أثار الحكم والتعليق عليه مدى تأثير التقدم العلمى والتكنولوجى على مضمون الحق الأدبى للمؤلف وهل يمكن أن يبرر هذا التقدم التعديلات والتحويلات التى يمكن إدخالها على المصنف ما دام أن روح المصنف أو الفكرة الأساسية التى قام عليها قد تم احترامها.

٤ - كما أثار الحكم أخيرا، مدى إمكان اعتبار إعادة طرح المصنف من جانب المدعى أو المدعى عليهم أو القضاة فى ساحات المحاكم من

قَبيل الاستعمال الشخصى أو العائلى للمصنف وبالتالى لا اعتداء فيه على حق المؤلف . وإن كان التعليق على الحكم قد رأى أن فى ذلك توسيعا خطيرا لفكرة الاستعمال العائلى .

ويبدو أن القاضى قد انتهى فى هذه الدعوى إلى عدم وجود اعتداء على حق المؤلف نظرا لغياب اتصال الجمهور بالمصنف وإنما ظل الاطلاع مقصورا على مجموعة من الباحثين^(١) . مما يدخل فى إطار الاستعمال الشخصى أو العائلى الذى يعد استثناء على حق المؤلف .

(١) T.G.I. Paris, ord. Ref. 10-6-1997, JCP, 1997, J, N° 22973. Et note F. olivier "Ce serveur, réservé à l'usage des chercheurs, bénéficie d'un system de protection le rendant, en principe, inaccessible aux tiers, le Fait que des défaillance techniques aient permis la connexion litigieuse ne saurait donc être regardé technique comme faisant l'objet d'aucune communication au public, ni comme ayant ouvert un espace à la contrefaçon."

المطلب الثانى

عامل الاتصالات

وهو ذلك الشخص الذى يساعد فنيا فى تحويل المعلومات ونقلها عبر شبكة الإنترنت- فهو وسيط بين متلقى المعلومة (المستخدم للشبكة) ومورد المعلومة أو منتجها . ولذلك فهو تربطه علاقات عقدية متعددة، إذ يرتبط بعقد الاشتراك (العام أو الخاص) بمتلقى المعلومة أو المستخدم للشبكة، وبمقتضى هذا العقد يلتزم بإمداده بالمعلومات المطروحة على الشبكة من خلال القيام بالأعمال الفنية المطلوبة لاتصال المستخدم بالشبكة . ثم هو تربطه علاقة عقدية مع مورد المعلومات أو منتجها، وغالبا ما يرتبط بعقد توريد للمعلومة يلتزم بمؤداه بتزويد المستخدم بالمعلومات التى اتفق مع المورد على توريدها وبثها عبر شبكة الإنترنت .

ويلاحظ أن دور هذا الوسيط يقتصر على مجرد المساهمة المادية فى عملية بث المعلومة من خلال الدور الفنى والتقنى الذى يقوم به وبمؤداه يساعد المستخدم على الاتصال بالموقع محل الاشتراك والحصول على المعلومات التى تبث عبر الموقع عن طريق الشبكة . هذه المساهمة المادية والدور الفنى الذى يقتصر على تزويد المستخدم بوسائل الاتصال، يجعل الوسيط بمنأى من المسؤولية عن مضمون المعلومات الموردة ومحتواها . فالمسؤولية التى يمكن أن تقع على عاتق هذا الوسيط هى المسؤولية العقدية الناتجة عن الإخلال إما بعقده مع المستخدم (عقد الاشتراك) بأن قصر فى تزويده بوسائل الاتصال الفنية التى تمكنه من

الدخول على الموقع والاطلاع على المعلومات محل عقد الاشتراك . وإما بعقد التوريد الذى يربط بينه وبين مورد المعلومة أو منتجها . وبمقتضاه يقتصر على المساهمة فى نقل المعلومات المتفق على توريدها وبثها على الشبكة .

وبهذا الحصر لنطاق مسؤولية هذا الوسيط، لا يكون مسئولاً عن المعلومات المتاحة سواء عن صحتها أو كمالها أو دقتها إذ أنه لا يملك أية وسيلة لرقابة مضمون المعلومة أو التأكد من صحتها وسلامتها وشرعيتها . فهو مجرد ناقل للمعلومة دون أن يسأل عن محتواها . ويكون بذلك من الصعب إثارة مسؤوليته عن الأضرار التى تلحقها المعلومات المنقولة للغير . لأنه يلتزم فى مواجهة هذه المعلومة بالحياد التام الذى يفرض عليه عدم الاطلاع على المعلومة أو فحصها أو التأكد من سلامتها أو كمالها . وقد يفرض القانون على الوسيط التزاما بالحياد تجاه محتوى المعلومة التى يقوم ببثها أو إذاعتها على الشبكة . ومن ذلك المادة ٣٢/١١/٥ من قانون البريد والاتصالات فى فرنسا الصادر فى ١٩٩٦/٧/٢٦ ، فقد فرضت هذه المادة على عاملى الاتصالات احترام سرية المراسلات والحياد فى مواجهة مضمون الرسائل المنقولة^(١) . ويستخدم العاملون فى مجال الاتصالات هذا المبدأ القانونى بالحياد للتمسك بالإعفاء من أية مسؤولية متعلقة بمحتوى المعلومات المنقولة وبذلك تنحصر مهمتهم فى

(١) Art. L. 32. I, 11, 5° al. L. N° 96 - 26-7-1996, J.C.P., 1996, ed. E. III, 68090 "au respect par les operateurs de telecommunications du secret des correspondances et du principe de neutralité au regard du contenu de messages transmis".

التدخل لاتصال المستخدم بالمعلومات عبر الشبكات عن طريق الإعداد الفنى والتكنولوجى لربط المستخدم بالمواقع .

إذا كان الأصل العام هو عدم مسئولية عاملى الاتصالات عن محتوى المعلومات المنقولة والتأكد من دقتها فإن هذا لا يمنع من وجود حالات يسأل فيها الوسيط عن المعلومة المنقولة . وهو ما يوجد عندما يقوم عامل الاتصال بمهمة المراقبة، إذ يصبح فى هذا الفرض وسيطا فى توريد الخدمة (نقل المعلومة) ويتلقى مقابلا على ذلك بوصفه وكىلا عن منتج المعلومة أو المورد، وبهذا الشكل يبقى مسئولا بصفة شخصية فى مواجهة الغير عن الأضرار التى يمكن أن تسببها المعلومة . كما يسأل جنائيا عن المخالفات التى ترتكب أثناء أداء مهمته^(١).

ويقترب من وضع عامل الاتصال الشخص المسئول عن أماكن الإيواء، أى الأماكن العامة التى يرتادها الجمهور للاتصال بشبكات الإنترنت والحصول على المعلومات . وذلك كأصحاب المقاهى العامة أو البنسيونات أو الفنادق، فالشخص المسئول عن الإيواء يقوم بخدمة تخزين المعلومة وإدارة محتواها بشكل يسمح لمورد المعلومة بعرضها على الجمهور . بمعنى أن هذا الشخص يجعل المعلومات التى يزوده بها المنتج أو المورد فى متناول الجمهور من خلال إعداد مكان للجمهور يمكنه من الاتصال بشبكة الإنترنت والاطلاع على المواقع المتاحة والحصول على المعلومات المطروحة - فمورد المعلومة هو الذى يقوم بتقلى المصنفات والرسائل فى إطار العقود المبرمة لهذا الغرض كما يقوم بإعدادها للعرض على الشبكة من خلال الموقع المعد لذلك من قبل الشخص

^(١) Dupuis – et les autres Op. Cit., P. 138.

المسئول عن مكان الإيواء والذي يتصل به الجمهور . ويتمسك الأشخاص القائمون بالإيواء أو تخزين المعلومة بعدم مسؤوليتهم عن محتوى المعلومات المتاحة ولا يسألون عن خطئها أو كذبها أو نقصانها وذلك لانعدام دورهم في رقابة هذا المحتوى، إذ ليس من مهمتهم تقويم مضمون الرسائل المطروحة ولا دراستها لمعرفة مشروعيتها من عدمه أو صحتها من كذبها . وبالتالي لا مسؤولية تقع عليهم في هذا الإطار .

فكل من عامل الاتصال أو مسئول الإيواء أو تخزين المعلومة يقوم بنشاط مادي وفني بعيدا عن رقابة محتوى المعلومات المتاحة وتقتصر مهمتهم على اتصال الجمهور بالمعلومة . وليس في مقدورهم حذف أية معلومة أو تعديلها أو المفاضلة بين المعلومات المطروحة أو إلغاء بعضها إذ أن ذلك يصطدم مع إرادة المؤلف أو المنتج للمعلومة .

أما إذا ثبت العكس، بأن اضطلع مسئول الإيواء أو عامل الاتصال بمهمة فحص الرسالة المنشورة ودراسة المعلومة المطروحة عبر الإنترنت وتقديرها قبل نشرها للجمهور، فإن مسؤوليته تقوم هنا عن الأضرار التي تصيب الغير من جراء المعلومات المنشورة، كما يسأل جنائيا عن المخالفات التي ترتكب أثناء عملية البث عبر شبكة الإنترنت .

وقد أكد ذلك القضاء الفرنسي في بعض أحكامه، من ذلك ما قضت به محكمة باريس للقضاء المستعجل^(١) بأنه يقع على مسئول الإيواء عن

(١) T. G. Inst. Paris, ord. Ref. 30-6-1998, JCP, 1998, Act, P. 1311 "Le Fournisseur d'hébergement d'un site internet a l'obligation de veiller à la bon moralité de Ceux qu'il héberge, au respect par ceux - ci des regles déontologiques régissant le web et au respect par eux des lois et reglements et des droits des tiers".

طريق موقع على شبكة الإنترنت التزام بالحرص واتباع القواعد الأخلاقية من جانب من يؤيهم واحترامهم للقوانين واللوائح المتعلقة باحترام حقوق الغير، ومن أجل نفى المسؤولية عنه يجب على مسئول الإيواء إثبات تنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقه، وبخاصة فيما يتعلق بإخبار النزير بضرورة التزامه باحترام الحقوق الشخصية للغير وحقوق المؤلف ومالكى العلامات التجارية. وقد انتهت المحكمة إلى مسؤولية مستورد الإيواء عن تعويض الأضرار التى أصابت شخصا من الغير معروفا فى الوسط الفنى وذلك بسبب الإزعاج الذى أصابه من جراء نشر أفيشات على الإنترنت تشكل اعتداء على شخصيته. وقد ألزمت المحكمة مسئول الإيواء بإصلاح الأضرار تحت ضغط غرامة تهديدية مقدارها ١٠٠٠ فرنك عن كل يوم تأخير.

وفى حكم آخر لمحكمة فرساي أوضحت فيه بصراحة الالتزام الواقع على عاتق الشخص المسئول عن الإيواء بفحص ورقابة محتوى المواقع التى يستقبلها على شبكة الإنترنت وقالت: "إنه بمناسبة ممارسة نشاطها، فإنه يقع على شركة الإيواء التزام بالعناية والحرص بالنسبة لمحتوى المواقع التى تستقبلها والتى تضمن اتصالها بشبكة الإنترنت بغرض بثها وإذاعتها بواسطة مورد المنافذ سواء أكانت رسائل مكتوبة أو أغاني، وأوضحت المحكمة أن هذا الالتزام هو التزام بوسيلة يرد على الاحتياطات المأخوذة والرقابة الممارسة بهدف منع تخزين أو بث رسائل متعارضة مع النصوص القانونية أو اللوائح أو الضارة بحقوق الغير المعنيين^(١). وقد كان محل الدعوى نشر صورة عارية لعارضة أزياء،

^(١) Cou. D'app. De VERSAILLES, 12^e ch. 8-6-2000. D, 2000, inf. Rap, P. 270.

وقد أشير في صفحة الاستقبال إلى وجود اشتراك مما قد يعنيه موافقة العارضة على نشر هذه الصورة . وقد تمسكت الشركة بجهلها بمحتوى الموقع المنشور وبأنها لم يكن في استطاعتها العلم بالطابع غير المشروع فيما يتعلق بالحق في صورة العارضة . كما أشارت الشركة إلى شهره الموقع في مجال نشاطه كأداة تحليل أحصائي من بين المواقع المطروحة أو التي تعرض إعلاناتها . وقد انتهت المحكمة إلى أنه في ظل هذه الظروف، وبعبء عن الصعوبات الفنية الواقعية المرتبطة بالرقابة على أفشيات الصور، فإنه لا يسند إلى الشركة تقصيرها في القيام برقابة محتوى الموقع محل النزاع والذي ظل غير معروف لها .

وقد كانت محكمة أول درجة (Nanterre)^(١) قد حكمت بالتعويض لصالح عارضة الأزياء مقرر أن لكل إنسان حقا على صورته يسمح له بمعارضة إعادة تقديمها أو نشرها بدون إذن صريح منه وذلك يشمل البث عبر شبكة الإنترنت . ولا يؤثر في ذلك أن المدعية قد قبلت وضع صورها في إطار نشاط مأجور، هذا ليس من شأنه أن يلغى ضرورة الحصول على ترخيص جديد من جانبها من أجل بث الصورة بطريقة تختلف عن تلك المتفق على استعمالها .

وقد جاء في التعليق على هذا الحكم أنه لم يفعل سوى ترديد شكل تقليدي سبق استخدامه في قضايا مماثلة^(٢) .

(١) Tr. Gr. Inst. De NANTERRE, 1er ch, 8-12-1999, D, 2000, somm. P. 264 "Toute personne a sur son image et l'utilisaiton qui en est faite un droit absolu qui lui permet de s'opposer à sa Fixation sa reproduction et sa diffusion, sans son autorisation expresse et ce indépendamment du support utilisé, Y Compris sur un site du réseau internet."

(٢) CHRISTOPHE CARON, note sous arrêt. Preced, D, 2000, P. 274.

وفى حكم آخر لمحكمة استئناف باريس قررت فيه أن الشخص المسئول عن الإيواء أو التخزين الذى يمارس فعلا هذا العمل بشكل موحد ومنتظم على موقع له على شبكة الإنترنت من خلال ما يضعه تحت تصرف الجمهور على هذا الموقع من أغاني أو رسائل أو صور لها طابع العموم يفقد معه صفة الرسائل الخاصة، فإنه يكون بذلك قد تعدى دوره من مجرد ناقل فنى للمعلومات أو الخدمات إلى وسيط مسئول عما يحوله على موقعه على شبكة الإنترنت ويجب - كذلك - أن يضمن فى مواجهة الغير حقوقهم ضد أى اعتداء عليها فى مثل هذه الظروف نتيجة نشاطه المهني المأجور^(١).

وقد أثار المدعى عليه فى هذا الحكم أن موقعه ليس متاحا للجمهور عامة وإن القاضى قد ألقى على عاتقه التزاما برقابة مضمون الموقع ومحتواه وهو ما يقع على عاتق المسئول الرئيسى عن الموقع وهو مورد الخدمات أو المعلومات. وقد أجابت المحكمة على هذا الدفع بالقول بأن مورد الإيواء أو التخزين تعدى دوره من مجرد ناقل للمعلومات أو محول لها، ويجب عليه لذلك أن يحترم حقوق الآخرين، ويلتزم بتعويض

(١) Cou. D'app. Paris, 10-2-1999, D, 1999, J, P. 389 "Celui qui offre d'héberger et qui héberge effectivement de façon anonyme sur le site Internet qu'il a créé et qu'il gère toute personne qui, sous quelque dénomination que ce soit en fait la demande aux fins de mise à disposition du public ou de catégories de publics, de signes au de signaux, d'écrits, d'images, de sons ou de messages de toute nature qui n'ont pas le caractère de correspondances privées, exerce manifestement le rôle technique d'un simple transmetteur d'informations et doit, d'évidence, assumer à l'égard des tiers aux droits desquels il serait porté atteinte dans de telles circonstances les conséquences d'une activité qu'il a entreprise d'exercer qu'est rémunératrice ...".

الأضرار الناتجة عن الاعتداء عليها . وقد جاء في التعليق على هذا الحكم أن المحكمة قد طبقت على مورد الإيواء (التخزين) بعض الأحكام الواردة في قانون الصحافة الذي يفرض ضرورة الإعلان عن اسم وموطن صاحب المطبعة .

وبالنسبة للجريدة اليومية، فإنه يتعين الإعلان عن اسم وموطن مدير النشر أو المسئول عنه^(١)، كما أشار التعليق إلى أن قانون ١٩٨٦/٨/١ الذي عدل كثيرا من أحكام قانون الصحافة الصادر في ١٨٨١ قد فرض أيضا ضرورة تعريف القراء باسم مدير النشر والمسئول عن التحرير^(٢) . والأمر نفسه بالنسبة للاتصالات السمعية والبصرية التي تخضع لنظام الإعلان المسبق وهو ما يتطلب ضرورة التحقق من مصدر المعلومات محل النشر، والبت وفحص محتواها قبل عرضها على الموقع على شبكة الإنترنت^(٣) .

وينتهى التعليق إلى أن مسؤولية صاحب الإيواء أو التخزين قد تكون تقصيرية وهي تقوم على الخطأ في التحذير أو التنبيه ومعناه عدم قيامه بواجب التحقق من مصدر المعلومة وصحتها . كما تقوم مسؤوليته عن تقصيره في تنفيذ التزامه بالضمان الذي يقع على عاتقه في مواجهة الغير والذي بمقتضاه يضمن النتائج الضارة التي يسببها نشاطه الذي يمارسه^(٤) . والمسئولية عن الضمان تشكل اتجاها جديدا نحو التوسع في

(١) Art. 2, la loi du 29-7-1881.

(٢) Art. 5, la loi du 1^{er} août, 1986.

(٣) MALLET, POUJOL. Note sous. cou. D'app. Paris. 10-2-1999
Preced. P. 391.

(٤) Note, preced. P. 393.

تطبيق المسؤولية الموضوعية وهو ما يختلف بشأنه الفقه وما سوف نعرضه فيما بعد . ويقترب من هذا الاتجاه ذلك الذى يحاول إقامة المسؤولية عن التعويض على أساس الاعتداء على الحياة الخاصة الذى يفتح الباب للتعويض بدون الحاجة إلى إثبات الخطأ^(١) . كما قضى بمسؤولية صاحب الفندق عن المعلومات والبرامج التى يتم توزيعها على حجرات الفندق عن طريق موزع أو CABLE توزيع معد من جانبه^(٢) .

وهذا، وقد أشارت المادة ٨/٤٣ من القانون الصادر فى ١ أغسطس ٢٠٠٠ برقم ٢٠٠٠ - ٧١٩ فى فرنسا والذى عدل بعض أحكام القانون الصادر فى ١/٨/١٩٨٦ المتعلق بحرية الاتصالات، إلى حدود مسؤولية الشخص الذى يقوم بإيواء أو تخزين المعلومات بغرض وضعها تحت تصرف الجمهور، فنصت على أن: "الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يتعهدون - بشكل مجانى أو بمقابل - بالتخزين المباشر والمستمر من أجل أن يضعوا تحت تصرف الجمهور إشارات أو كتابات أو صور أو أغاني أو رسائل وكل ما من طبيعته إمكان استقباله، ألا يسألون جنائيا ولا مدنيا عن محتوى هذه الخدمة إلا: ١ - إذا أصبحوا مختصين بذلك بأمر من السلطة القضائية، وهنا

(١) Cass. Civ. 1^{ère}, 5-11-1996, D. 1997, J, P. 403 "Selon l'art. 9. C. Civ, la seule constatation de l'atteinte à la vie privé ouvre droit à réparation. Une cour d'appel apres avoir constaté l'atteinte portée au droit d'une personne au respect de sa vie privée par une publication revelant sa vie sentimentale, evalue souverainement le montant du préjudice subi".

(٢) Cou - de Justice des communautés Européens, 3-2-2000, D, 2000, chaires de affaires, Juris - actu - P, 173.

عليهم ألا يتصرفوا بسرعة من أجل منع بث هذا المحتوى على المنافذ^(١).

وبلاحظ أن هذه المادة والتي قبلها كانت محل دراسة من الناحية الدستورية قبل صدورها من قبل المجلس الدستوري الفرنسي الذي أقر بعض فقراتها ورفض الأخرى. وهو ما سنوضحه فيما بعد. أما الذي يهمننا هنا هو الإقرار - ولو بشكل جزئي - من قبل المشرع الفرنسي بمسئولية الأشخاص الذين يتولون تخزين المعلومات والإيواء بغرض اتصال الجمهور أو طائفة منه بها، عن هذه المعلومات، وعن محتواها ومضمونها بحيث يلزمون - في حالة قيام مسئوليتهم - عن تعويض الأضرار التي تلحق بالغير من جراء عدم مشروعية المعلومات أو تهديدها لحياة الآخرين أو عن نقصانها أو كذبها.

ثم أوجبت المادة ٩/٤٣ من القانون ذاته على هؤلاء الأشخاص بضرورة توفير الوسائل التي تمكن من التحقق من كل شخص يساهم في وضع محتوى الخدمات السابقة. كما ألزمتهم أيضا بضرورة تزويد الأشخاص الذين يتلقون هذه الخدمات بالوسائل الفنية التي تسمح لهم بالتأكد من توافر شروط التحقق المشار إليها في المادة ١٠/٤٣ والتي أوجبت بدورها على كل من يتولى نشر خدمات المعلومات أو بثها بأن

(١) Art. 43-8, Loi N° 2000-719, D, LEG, P.357 "Les personnes physiques ou morales que assurent, à titre gratuit ou onéreux, le stockage direct et permanent pour mise à disposition du public de signaux, d'écrits, ne sont pénalement ou civilement responsables du fait du contenu de ces services que. 1- Si ayant été saisies par une autorité judiciaire, elles n'ont pas agi promptement pour empêcher l'accès à ce contenu."

يضع تحت تصرف الجمهور كل ما يتعلق بالأشخاص الطبيعيين من بيانات مثل الاسم والعائلة والموطن، وما يتعلق بالأشخاص المعنوية من اسم والغرض والمركز الاجتماعي لها، وإلى غير ذلك من البيانات والمعلومات التي أشارت إليها باقى فقرات هذه المادة والتي تهدف جميعها إلى تمكين الجمهور من معرفة بيانات كل شخص يساهم فى بث معلومة أو إذاعة خدمة عن طريق أية وسيلة من وسائل الاتصال حتى يكون من السهل عليه توجيه دعواه بالمسئولية إلى المسئول عن الضرر .

المطلب الثالث

مورد المنافذ (الخارج)

Le Fournisseur d'accès

وهذا الشخص لا يقوم إلا بدور فنى، بحيث يعرض على الجمهور إمكانية الاتصال بمواقع شبكة الإنترنت عن طريق ما يضعه تحت تصرفهم من أجهزة كمبيوتر متصلة بالشبكة^(١) ووضع هذا الشخص مهم جداً، إذ يعد وسيطاً بين مستخدم الإنترنت ومورد الخدمات التى يتعهد بها عبر عقود الاشتراك التى يبرمها، وعن طريقه يتم اتصال مستخدمى الإنترنت بالمواقع التى يرغبون فى الدخول عليها. ولا يقوم مورد المنافذ - فى الأصل - بتزويد الجمهور بالمعلومة التى تتضمنها الرسالة المنشورة، وإنما هو فقط يتعهد بوضعها على الموقع وتيسير إمكانية الاطلاع عليها من خلال المنفذ الذى أعده لهذا الغرض^(٢)، فمهمته - إذا - محددة بالعمل الفنى الذى يربط بين المشترك وقائمة المواقع على الشبكة أو مع أى مستخدم آخر، فهو ليس - فى الأصل - المورد للمعلومة أو الخدمة، ولكن يضطلع بتقديم خدمات ذات طبيعة فنية بإمداد مشتركه بالوسائل المادية التى تمكنهم من استخدام شبكة الإنترنت. وقد يكون المورد هذا شخصاً من أشخاص القانون العام أو جمعية أو شركة تجارية.

أما عن مسئولية مورد المنافذ عن محتوى المعلومة أو الخدمة، فطالما أنه ليس مورداً لها؛ فلا يعد - فى الأصل - مسئولاً عن

(١) MALLET - POUJOL. Note preced., P. 391.

(٢) DUPUIS - TOUBOL - et les autres, Op. Cit., P. 138.

مضمونها، وذلك لأنه لا يملك الوسائل الفنية التي تمكنه من رقابة هذا المضمون والتحقق من مشروعيته وسلامته وصحته . وعدم مسئوليته مشروط بأن يقتصر دوره على مجرد الربط بين المستخدمين والشبكة من خلال المنافذ التي يقدمها . أما إذا تعدى هذا الدور بأن أصبح موزعا للبرامج على المواقع أو موردا للمعلومات والخدمات التي تبث عبر الشبكة، فإن الأمر يختلف قليلا بالنسبة لمدى مسئوليته عن محتوى الخدمة أو المعلومة . إذ يمكن القول هنا بقدرته على رقابة هذا المحتوى والاطلاع عليه قبل بثه عبر الشبكة أو فحصه لمعرفة مشروعيته ومدى احترامه لحقوق الآخرين . وما دام أن في إمكانه هذه الرقابة، فإنه يصبح مسئولا - ولو بصفة جزئية - عن محتوى المعلومة التي يتم بثها بجانب المسؤولين الآخرين ويأتى في مقدمتهم مورد المعلومة أو الخدمة . وذلك لأنه - في هذه الحالة - لا يكتفى بمجرد تحويل المعلومة أو الخدمة على مواقعها ولكنه يقترح أيضا محتواها، مما يجعله إما منتجا لها أو موردا . ولذلك تقوم مسئوليته إذا سمح ببث أو نشر رسالة تحتوى على معلومات غير مشروعة^(١) .

وقد تكون مسئوليته ذات طبيعة عقدية إذا أثيرت من جانب مستخدمى الإنترنت المرتبطين معه برابطة عقدية . فضلا عن مسئوليته تجاه الغير المضرور التي تقوم - فى الغالب - على الأساس التقصيرى . وما صدر من أحكام فرنسية - فى هذا الصدد - يؤكد هذا التحليل، وذلك بالقول بعدم مسئولية مورد المنافذ عن مضمون المعلومات أو

(١) PERIER - DAVILLE, Internet: Du Rêve au Cauchemar, Gaz. Pal. Dimanche 18 au Mardi 20 Fevrier, 1996, Doct, P. 2.

الخدمات إذا اقتصر دوره على مجرد نقلها عبر مواقعه إلى الجمهور، أما إذا أمكن اعتباره ناشرا للمعلومة أو منتجا أو موزعا لها، فإن درجة احتمال قيام مسؤوليته عن المحتوى تزداد.

فقد قضى بعدم مسؤولية مورد المنافذ عن نشر المعلومات، على الرغم من إقرار الحكم بوجود واجب الرقابة والفحص على عاتق هذا الوسيط، وذلك في الحالات التي يتعهد فيها بالقيام بهذا الدور^(١). ومعنى ذلك، أن عدم المسؤولية هنا لا يرجع إلى عدم وجود الالتزام على عاتق مورد المنافذ برقابة محتوى المعلومات التي يبثها، وإنما يعود إلى تنفيذ هذا الالتزام. وهذا ما يؤكد على أنه في الحالات التي يلعب فيها المورد دورا في إعداد المعلومات أو تجهيزها قبل بثها أو نشرها، فإنه يسأل عن محتواها، إذ بإمكانه الاطلاع عليها مسبقا ورقابتها.

وبشكل عام، فقد ألزمت المادة ٧/٤٣ من قانون أغسطس ٢٠٠٠ السابق الإشارة إليه كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمارسون نشاط تقديم المنافذ إلى خدمات الاتصال، بضرورة إخبار المشتركين بوجود وسائل فنية تسمح لهم بقصر المنافذ على خدمات معينة أو بحسب اختيارهم، كما يلزمون بأن يضعوا تحت تصرفهم وسيلة واحدة على الأقل من هذه الوسائل.

وقد كان قانون تنظيم الاتصالات الفرنسي الذي تم التصويت عليه في ١٨/٦/١٩٩٦ يتضمن نصوصا تقضى بعدم مسؤولية مورد المنافذ

^(١) T. Gr. Inst. Paris. Ref. 12-6-1996.

مشار إلى هذا الحكم في:

Dupuis. Toubol. Et les autres, Op. Cit., P. 139.

جنائيا عن المخالفات الناتجة عن محتوى الرسائل المنشورة عن طريق خدمة الاتصالات السمعية والبصرية، إلا إذا ثبت أن هؤلاء الموردين قد ارتكبوا شخصا هذه المخالفات أو ساهموا في ارتكابها. وقد خضعت هذه النصوص لرقابة المجلس الدستوري الذي أعلن عدم دستوريته^(١).

ومن ناحية أخرى، فقد نصت المادة ١٢ من المنشور الأوروبي الصادر في ٢٠٠٠/٦/٨ والمتعلق ببعض الجوانب القانونية لخدمات شركة المعلومات، على أنه إذا قامت الشركة بتوريد المنافذ على شبكة الإنترنت، فإنها لا تسأل عن المعلومات المنقولة بشرط أن: ١ - ألا تكون الشركة هي مصدر التحويل أو النقل. ٢ - ألا تقوم باختيار المرسل إليه المعلومات. ٣ - ولا تقوم باختيار هذه المعلومات أو التعديل فيها^(٢).

وأشارت الفقرة الثانية من هذه المادة إلى أن نشاط التحويل وتوريد المنافذ يتضمن بالضرورة التخزين التلقائي للمعلومة والتوسط في نقلها أو تحويلها، على ألا تتجاوز مدة التخزين الوقت المعقول والضروري لعملية التحويل.

(١) Decis. N° 96-378, Dc. Cons. Constit, 23-7-1996, Jo, 27-7-1996, P. 11400.

(٢) Art, 12. Directive CE N° 2000-31, du 8-6-2000, D, 2000, LEG. P. 333. "..... Les prestataires de services ne soit pas responsable des informations transmises à condition que le prestataire, 1- ne soit pas à l'origine de la transmission. 2- ne selection pas le destinataire de la transmission et. 3- ne slectionne et ne modifie pas les infor mations faisant l'objet de la transmission."

المطلب الرابع

مورد المعلومات أو الخدمات

Le Fournisseur d'informations et de services

وهو ذلك الشخص الذى يسعى إلى وضع المعلومات على شبكة الإنترنت، وهو بذلك يبيث الحياة فى هذه الشبكة. ويعد مصدر المعلومة وإن لم يكن منتجها أو مؤلفها، ولذلك فقد يكون هذا المورد شخصا عاديا أو مهنيا تخصص فى جمع المعلومات وتزويد الشبكات بها. ويقع عليه عبء إنشاء وجمع المعلومات المتعلقة بموضوع معين. فهو المسئول الأول عن تلك المعلومات التى يتم بثها بواسطة شبكة الإنترنت^(١). ومما تقدم، يتضح أن لمورد المعلومات دورا محوريا فى إطار المسؤولية عن هذه المعلومات، إذ هو الذى يملك سلطة حقيقية فى رقابة المعلومات وبثها. وقد لا يكون المورد منتجا للمعلومة التى يوردها وإنما هو فقط مجرد ناشر لها فى إطار عقد توريد المعلومات الذى يربطه بمصدر المعلومة كوكالة نشر مثلا^(٢).

والأصل، أن مورد المعلومة أو الخدمة لا يرتبط بأية رابطة عقدية مع أولئك الذين يتلقون المعلومات حتى ولو كان مهنيا تخصص فى مجال نشر المعلومات، بل وحتى ولو كان أداء هذه الخدمات إلى المستخدمين مشروطا بقبول هؤلاء لشروط يضعها هو مسبقا. ومع ذلك تقوم مسؤوليته

(١) AUYRS, L'application du droit de la presse au reseau internet

Op. Cit., P. 259.

(٢) Dupuis - Toubol, et les autres, Responsabilité ... Op. Cit., P. 139.

فى مواجهة هؤلاء عن المعلومات الخاطئة أو غير الكاملة التى ينشرها، مع اختلاف فى تكييف مسئوليته هذه، إذ يمكن الحديث عن مسئولية موضوعية تقع على عاتقه عن واقعة المعلومات التى يبتثها وهى نوع من المسئولية عن حراسة الأشياء . كما يمكن التفكير فى مسئولية تقصيرية تقوم على مخالفة النصوص القانونية التى تفرض ضرورة احترام حقوق الآخرين وعدم الاعتداء على حياتهم الخاصة . وهذا ما سوف يكون - بإذن الله - محلاً للمناقشة فيما بعد .

كما يمكن أن تقوم مسئوليته العقدية عن مخالفة بنود عقد التوريد الذى يربطه بمورد المنافذ مثلاً .

الذى يهمنى التركيز عليه هنا هو أن مورد المعلومات أو الخدمات يعد الشخص الذى تتجه إليه غالباً أصابع الاتهام ودعاوى المسئولية عن الأضرار التى تسببها المعلومات المنشورة سواء للغير أو لمؤلفها . فهو المسئول الرئيسى عن المعلومات التى تتداول على شبكة الإنترنت، باعتبار أنه الوحيد الذى يملك سلطة حقيقية فى رقابة محتوى هذه المعلومات، كما يملك السيطرة على نشرها أو بثها، ولذلك، فإنه يلتزم باحترام القواعد والأحكام القانونية التى تفرضها النصوص المختلفة سواء المتعلقة منها بحق النشر أو المتعلقة بحماية الحياة الخاصة للآخرين أو الخاصة بحقوق المؤلف، كما اعتبره القانون الفرنسى الصادر فى ١٩٩٢/٦/٢٠ مودعا لديه، يسأل عن الوديعة القانونية التى أوجدها واقع حيازته لمعلومات وتصرفه فيها وتسهيل تداولها وبثها عبر أية وسيلة اتصال، وبخاصة عبر شبكة الإنترنت^(١) .

(١) AUYRS, L'application Op. Cit., N° 15.

وقد عبر أحد الفقهاء عن أوجه مسئولية مورد المعلومات والخدمات بقوله: "إن مورد الخدمات - المتخصص في البث أو النشر - قد تقوم مسئوليته العقدية والتقصيرية عن المعلومات الخاطئة أو الناقصة أو المعروضة التي يعد مؤلفا لها أو ناشرها على موقعه على شبكة الإنترنت"^(١).

وطبقا لتوجيه المجلس الأوروبي، فإن موردى المحتويات المعلوماتية يجب اعتبارهم المسئولين الأول عن هذه المحتويات فى إطار الاتصالات الإلكترونية^(٢). ويلاحظ أنه إذا كان المورد شخصا معنويا فإن مديره يجب تشبيهه بمدير التحرير والمسئول عن النشر وفقا لقانون الصحافة.

وبذلك يتضح أن الالتزام الرئيسى الذى يقع على عاتق مورد المعلومات أو الخدمات هو رقابة محتوى هذه المعلومات وفحصها والتأكد من مشروعيتها وسلامتها قبل بثها عبر الشبكة. ويرى بعض الفقه أن التزامه هذا يعد التزاما بوسيلة بحيث لا يعد مقصرا فى تنفيذه إذا بذل ما لديه من حرص وعناية فى الرقابة، حتى ولو أصاب الغير - مع ذلك - ضرر بسبب المعلومات المنشورة^(٣). وإن كان هذا الكلام قد لا يستقيم لو كان المورد شخصا مهنيا إذ ينتظر منه الجمهور أكثر مما ينتظره من

(١) H. BITAN, acteurs et responsabilité sur Internet, Gaz - pal, 1998, 1, Doct. P. 510 "Le fournisseur de services, professionnel de la diffusion, peut engager sa responsabilité contractuelle mais aussi délictuelle pour les information fausses, incomplètes au dénigrantes don't il est l'auteur et qu'il publie sur son site".

(٢) AUYRS, Op. Cit., No° 14, P. 259.

(٣) JEROME - HUET, Rev. tr. Dr. Civ., 1984, P. 519.

الشخص العادى، ولذلك فإن التزامه بالرقابة والفحص يأخذ درجة من الشدة بحيث يمكن اعتباره التزاما بنتيجة، لا يعفى من المسؤولية عنه إلا إذا أثبت تنفيذه له فعلا بأن تحققت النتيجة من ورائه، أو قيام المانع القهرى الذى منعه من التنفيذ. ويقاس سلوكه هنا بمعيار الرجل المهنى الحريص وليس بمعيار الشخص العادى. وقد قضى فى موقف مشابه، بأن غياب فحص ورقابة المعلومات المنشورة عن طريق وكالات التعليم يكفى لقيام مسؤولية هذه الوكالات^(١). ويشير بعض الفقه إلى أنه إذا كان الاتجاه نحو تكييف التزام مورد المعلومات بأنه التزام بنتيجة، بحيث يكتفى من المستخدم للمعلومة أو المتعاقد معه بالإشارة إلى عدم تحقق النتيجة لكى تقوم مسؤولية المورد، والذى لا يمكنه دفعها إلا بإثبات خطأ الغير أو القوة القاهرة أو خطأ المستخدم نفسه فإنه من الناحية الفنية، يكون من الصعب الحديث عن التزام المورد للخدمات والمعلومات بنتيجة^(٢).

ونشير أخيرا، إلى المادة ١٤ من المرسوم الأوروبى المشار إليه من قبل التى نصت على أن الشركة مورد المعلومات. لا تسأل عن المعلومات المخزنة بناء على طلب المرسل إليه بشرط أن يثبت أن:

(١) T. Gr. Inst. Paris, 24-4-1984, D, 1985, Inf. Rap., P. 47 "..... Il n'est pas établi en l'état que toutes les rectifications nécessaires aient été opérées, afin d'éviter les dommages pouvant résulter de la diffusion d'indications inexactes, il importe d'ordonner les rectifications et d'interdire la communication de renseignements sur les sociétés demanderesse jusqu'à ce qu'ait été constatée l'exécution des corrections nécessaires".

(٢) MEMENTO - GUIDE et ALAIN BESOUSSANI INTERENT, aspects juridiques, HERMES Paris, 1996 - 1997, P. 30.

١- الشركة لا تعرف محتوى المعلومة غير المشروعة ولا تعلم عن الوقائع أو الظروف التي قدمت فيها هذه المعلومة.

٢- وأن الشركة قد سارعت إلى استرداد المعلومات بعد ما تبين لها عدم مشروعيتها أو حاولت أن تجعل الاتصال بها أو الاطلاع عليها أمرا مستحيلا.

الفصل الثانى

أنظمة المسؤولية القانونية المثارة

أيا كان الشخص المتدخل فى خدمات الإنترنت والذى يعد مسئولا عن المعلومات المطروحة على شبكة الإنترنت والذى رأيناه يكمن فى الغالب فى المورد للمعلومات أو الخدمات، فإن ما يثار هنا يتعلق بتحديد طبيعة هذه المسؤولية ونطاقها وأحكامها. وقد طرحت - فى هذا الصدد - أنظمة كثيرة للمسؤولية فى مجال الإنترنت - ولعل أهمها وتأتى فى المقدمة المسؤولية الجنائية عن المخالفات التى ترتكب عن طريق هذه الشبكة. ثم يليها المسؤولية المدنية على اختلاف حول طبيعتها هل هى عقدية أو تقصيرية أم أنها مسؤولية موضوعية تقوم عن طريق واقعة حراسة المعلومات. أم هى مسؤولية خاصة تنفرد بأحكامها. أم أنها مسؤولية متعددة ومتسلسلة بحيث تقع على مجموعة من الأشخاص يسأل كل منهم عن نصيب من الأضرار المتحققة.

وهذا كله ما سوف نقوم بعرضه فى هذا الجزء من الدراسة من خلال هذا الفصل الذى نتناوله فى مبحثين:

المبحث الأول : المسؤولية الجنائية.

المبحث الثانى : أنظمة المسؤولية المدنية المثارة.

المبحث الأول

المسئولية الجنائية عن جرائم شبكات الإنترنت

لا شك في أن شبكة الإنترنت باعتبارها أهم وأسرع وسيلة بث معلومات وأداء خدمات، فإن فرصة ارتكاب جرائم عبرها تكبر. إذ لا يخلو الأمر من وجود بث لمعلومات مغرضة أو بها تعريض بسمعة الشخص أو حط لكرامته. كما يمكن أن تؤدي المعلومات المنشورة إلى ارتكاب جرائم أو التحريض عليها كالإضراب أو المظاهرة. وتحتاج هذه الجرائم إلى نصوص تحكمها سواء أكان فيما يتعلق بتحديد مرتكبيها أم فيما يخص بمعرفة العقوبة التي يجب أن تتال مرتكب الجريمة.

وستتناول البحث عن هذه النصوص في كل من القانون الفرنسي

والمصري في مطلبين إثنين.

المطلب الأول

المسئولية الجنائية عن جرائم شبكات الإنترنت

فى القانون الفرنسى

نظرا للفراغ التشريعى الموجود بشأن المسئولية الجنائية عن جرائم شبكات الإنترنت، فإن الاتجاه فى الفقه الفرنسى قد ذهب إلى تطبيق قانون الصحافة على هذه الشبكات، باعتبارها وسيلة من وسائل الاتصال السمعى والبصرى التى حددتها المادة ٢٣ من قانون الصحافة الصادر ١٨٨١ وتعديلاته. وإن كان لا يخلوا إخضاع شبكات الاتصال هذه لهذا القانون من صعوبات. يأتى فى مقدمتها أن النشر عبر شبكات الإنترنت أكثر تعقيدا من النشر عبر أية وسيلة أخرى كما قد تظهر الصعوبة فى تحديد القانون الواجب التطبيق على المعلومات المنشورة عبر الإنترنت. ومع ذلك، فإن درجة قبول تطبيق قانون الصحافة على المخالفات والجنح التى تقع عبر شبكات الإنترنت تبدو كبيرة وبخاصة أن القانون لم يحصر حرية التعبير فى شكل فنى معين، ولذلك لم تكن هناك صعوبة أمام القضاء - وبخاصة الفرنسى - أمام قبول الوسائل الحديثة للنشر والتعبير.

وعلى ذلك، فإن استغلال موقع على شبكة الإنترنت يفرض على المسئول عن هذا الموقع ضرورة احترام قواعد الملكية الفكرية، ومراعاة الأحكام التى تضمنها قانون الصحافة إذ أن خضوع شبكات الإنترنت لهذا القانون، لا يعدو أن يكون مجرد نقل القواعد المطبقة على الصحافة المكتوبة، أو وسائل الاتصال السمعية والبصرية.

وفى إطار قانون الصحافة ١٨٨١، فإن من أجل تحديد ما إذا كان العمل المقدم للنشر يشكل جنحة أو مخالفة نشر، فإن القضاء يعتمد على فكرة الاشتراك فى المصالح^(١). كما أن وجود جنحة النشر يتطلب اجتماع عناصر النشر التى أشارت إليها المادة ٢٣ من القانون. ولعل أهمها تحديد الشخص المخاطب بالرسالة المنشورة، فإذا كانت المعلومة المقدمة للنشر لها طابع عام وتخطب أشخاصا غير محددين ولا معروفين مسبقا ولا تربطهم مصالح مشتركة، فإن واقعة النشر هذه تخضع لقانون الصحافة.

وهو ما يمكن أن ينطبق على البث عبر شبكات الإنترنت، فالمعلومة المعروضة على هذه الشبكات تبث إلى جمهور غير محدد ولا يعرف كل مستخدم للشبكة المستخدمين الآخرين ولا تربطه بهم أية صلة. وهكذا، فإن بث قذف أو سب أو تشهير على شبكة الإنترنت يشكل جريمة تخضع لقانون الصحافة وذلك لأن البث موجه إلى عدد غير محدد من الأشخاص وغير مرتبطين بمصالح مشتركة - فالرسائل موجهة إلى أى مستخدم للإنترنت وإلى جمهور غير معروف مسبقا وغير متوقع^(٢). وإذا استقر الأمر على انطباق قانون الصحافة على جرائم النشر عبر الإنترنت، فإن تقادم دعاوى هذه الجرائم لا يبدأ إلا من اليوم الأول لفعل النشر، كما هو مطبق بالنسبة لجرائم الصحافة. وعلى ذلك تكون نقطة بدء التقادم ليس اليوم الذى علم فيه بالوقائع التى تشكل جريمة، وإنما من اليوم الأول للنشر. وقد قضى فى هذا الصدد^(٣)، بأن بث وقائع مغرضة وبها تشهير

(١) AUYS, L'application du droit de la presse Op. Cit., P. 258.

(٢) AUYS, L'application du droit de la press Op. Cit., P. 260.

(٣) Tr. Gr. Inst. Paris, ord. Ref. 30-4-1997, Gaz. Pal, Dimanche 19 au Mardi 21 Oct, 1997, P. 41 "La diffusion de propos diffamatoires sur le reseau internet, à destination d'un nombre indeterminé de personnes nullement liées par une communauté d'interêt, constitue =

عبر شبكة الإنترنت والموجهة إلى عدد غير محدد من الأشخاص وغير مرتبطين بمصالح مشتركة يشكل واقعة نشر مخالفة منذ أن تصبح المعلومة تحت تصرف المستخدمين المحتملين للموقع على الشبكة، ويبدأ تقادم دعوى القذف من اليوم الأول للنشر^(١). وقد قضت المحكمة هنا بعدم قبول الدعوى نظرا لرفعها في ١١ أبريل ١٩٩٧ في حين أن البث عبر الشبكة قد تم في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٩٦. وقد جاء في التعليق على هذا الحكم: أنه لم يكن الأول الذي ذهب إلى تطبيق قانون الصحافة ١٨٨١ على جرائم النشر عبر الإنترنت سواء فيما يتعلق بالتقادم أم بنظام الإثبات. مع ملاحظة أن مدة تقادم الدعوى هي ثلاثة شهور وفقا لهذا القانون تبدأ من أول يوم للنشر^(٢)، وقد يكون من الصعب تحديد يوم النشر، إذ يتعين معرفة اللحظة التي اتصلت فيها المعلومة بالشبكة وهو ما يكون صعبا في كثير من الحالات نظرا لأن المعلومات المطروحة على الشبكة لا تكون - عادة - محلا لإيداع محدد من شخص إلى آخر. وعلى ذلك، فإن على الشخص ضحية المعلومة غير المشروعة المطروحة على الشبكة أن يرفع دعواه في خلال ثلاثة أشهر من أول بث للمعلومة، وهو ما قد تعترضه صعوبة متعلقة بوجود بث سابق لأكثر من هذه المدة، ويكون من الصعب عليه معارضته من الناحية الفنية.

وتجدر الإشارة إلى أن كل مخالفة أو جنحة تقع بإرسال المعلومات أو تبادلها يمكن أن تتم عن طريق الإنترنت كذلك التي تقع عبر التليفون

= un acte de publicité commis dès que l'information a été mise à la disposition des utilisateurs éventuels du site ...".

(١) "La prescription de l'action en diffamation ayant comme point de départ, non le jour où les faits ont été constatés mais le jour du premier acte de publication ...".

(٢) ROJINSKY, Note sous arrêt - preced. Gaz - Pal, 1997, P. 42.

أو البريد مثل السب أو القذف أو الاتفاق الجنائي أو المساهمة فى جرائم القتل أو تجارة الرقيق أو الوساطة فى شئون البغاء^(١).

كما يلاحظ أن جرائم الإنترنت يمكن أن تقع من أى متدخل فى عمليات الشبكة، فقد تقع من مستخدم الموقع على الشبكة وقد تقع من مورد المنافذ أو المعلومات والخدمات أو من عامل الاتصال أو من الشخص المسئول عن التخزين والإيواء. وفى نطاق عمل كل متدخل، قد يرتكب مخالفة أو جنحة متعلقة بالمعلومات التى يساعد فى بثها على الشبكة. وقد قضى فى هذا الصدد بمسئولية الموظف عن استخدام جهاز الكمبيوتر فى إدخال صور ممنوعة عن طريق الاتصال - ليلا - بالإنترنت. وقالت المحكمة أن الجانى قد ساهم فى تغذية الشبكات بهذه الصور، فى حين أن موقعه ومسئوليته كانا يحتمان عليه مراعاة أثر هذه الصور المدمر على أطفال المسرح التصويرى الذى يعمل مديرا لمكتب رئيس مجلس إدارته^(٢).

وجاء فى التعليق على هذا الحكم أن الواقعة كلها تدخل فى نطاق المادة ١/٣١٤ من القانون الجنائي المتعلقة بخيانة الأمانة والتى عرفتها المادة بأنها الواقعة التى بها يختلس شخص أموالا أو قيما أو أى شىء

(١) Jean - Francois CHASSING, L'Internet et le droit penal, D. 1996, Chro, P. 329.

(٢) T. Corr. Mans, 16-2-1998, JCP, 1999, J, N° 10011, "Le prevenu a contribue á entretenir des reseaux pédophiliques que son instruction et son niveau de responsabilité devaient, plus que pour tout autre, lui permettre de prendre conscience du caractère reprehensible et des effets destructeurs sur les enfants des scenes photographiées".

وضع فى حيازته وتحت مسؤوليته وقبل ذلك وكان عليه رده بعد ذلك .
فخيانة الأمانة تفترض ايداع شىء ماذى أو قانونى^(١) .

والجدير بالذكر، أنه من أجل حماية القصر، تدخل المشرع
الفرنسى حديثا ووضع قانونا يتعلق بالجرائم الجنسية التى تقع عن طريق
وسائل الاتصال^(٢) .

وقد أثار اختلاس المعلومات وإخفاؤها جدلا فقهيًا كبيرًا حول مدى
انطباق معنى الاختلاس على الأشياء المعنوية من عدمه . وقد انصب
الخلاف - فى البداية - على الكهرباء باعتبارها منقولًا معنويًا - ولكن
الأمر قد استقر على انطباق معنى الاختلاس على المنقولات المعنوية -
ومن بينها الكهرباء - وانتهى القضاء إلى تطبيق أحكام السرقة عليها^(٣) .
وفيما يتعلق بالمعلومة، فقد اشترط بعض الأحكام ضرورة وجود دعامة
مادية تحتوى المعلومة للقول بإمكانية سرقتها أو اختلاسها، ومن ذلك ما
قضت به محكمة النقض الفرنسية بدائرتها الجنائية فى ١٩٩٥/٤/٣^(٤) .

(١) FRAYSSINET, Note sous arrêt. Preced. JCP, 1999, P. 154.

(٢) Loi, N° 98-968 du 7 Juin 1998 (JO, 19 Juin 1998, P. 9355, JCP, G, 1998, 111, 20101.

(٣) وقد حكمت محكمة النقض المصرية بأن: "إذا كان المتهم بسرقة تيار كهربائى وقد استعان
بآخر فى تركيب الأسلاك على الوجه الذى يسر له سرقة التيار، إلا أنه هو فى الواقع
المقارن للفعل المادى المكون للسرقة وهو إدارة المفتاح الذى يعطل سير العداد رغما من
استمرار سحب الكهرباء المستعملة فى الإضاءة، فإن هذا المتهم يكون هو الفاعل فى جريمة
سرقة التيار الكهربائى وليس شريكا". نقض جنائى فى ١٩٥٢/١٢/٨، مج أحكام النقض،
س ٤، ص ٢٠٥، رقم ٨١.

(٤) Cass. Crim. 3-4-1995, D. 1995, Somm, P. 320, JCP, 1995, 11, N° 22429".

وهو ما شرحه بعض الفقه بالقول بأن من الصعب تصور وجود معلومة بدون دعامة مادية، إذ مثل هذه المعلومة تعد معرفة عقلية أو ذهنية من الصعب تجريدها، ويرى أن الصورة مادية إذ لا بد من ظهورها ونقلها على ورقة بطريقة معينة^(١)، وبتطبيق ذلك على شبكة الإنترنت، يتضح أن تحويل المعلومات عبر الشبكة يتم بفعل واقع على شيء مادي تماما مثل عملية التصوير. إذ لا نرى وجهها للتفرقة بين أخذ صورة فوتوغرافية من مستند وبين بثه أو طرحه على شبكة الإنترنت عبر الكمبيوتر. فلماذا نقول بتوافر الاختلاس في الأولى وتخلفه في الحالة الثانية. ما دام في الحالتين يوجد تدليس. وينتهي هذا الرأي إلى أن اختلاس المعلومات أو إخفاءها بواسطة شبكة الإنترنت يمكن تصوره وإثارته.

ويلاحظ أنه لا يكفي وجود الدعامة المادية المحمل عليها المعلومة للقول بتوافر الاختلاس أو الإخفاء، وإنما يتعين وجود العنصر المعنوي وراء هذا الفعل، وهو ما يعبر عنه بالقصد الجنائي. هذا القصد الذي قد يكون من الصعب إثباته للقول بتوافر الجريمة وبخاصة في مجال شبكات الإنترنت التي يتداخل فيها - كما ذكرنا - أكثر من شخص يلعب دوره في عملية البث. مما يؤدي إلى وجود صعوبة مادية في رقابة المعلومات في كل مرحلة من مراحل بثها.

هذا، ويلاحظ أن المشرع الفرنسي قد أصدر تشريعا في ١ مارس ١٩٩٤ نظم به سرقة الطاقة وهي شيء معنوي، مما يؤدي إلى إمكانية

(١) CHSSAING - l'Internet et le droit penal, Op. Cit., P. 333.

انطباقه على الأشياء المعنوية بما فيها المعلومات . وليس بشرط أن يقع الاختلاس أو السرقة على الدعامة أو الوسيط المحمل عليه المعلومة، إذ أننا لو اشترطنا ذلك لأدى إلى الإقلال الشديد من نطاق الحماية الجنائية المرجوة للمعلومات .

وخارج نطاق جريمة السرقة، فإن القضاء الفرنسي زاحز بالأحكام التي أقرت بوجود جرائم النشر على شبكات الإنترنت وذلك بالتطبيق لقانون الصحافة . من ذلك ما قضى به من أن نشر وقائع كاذبة على شبكة الإنترنت والموجه إلى عدد غير محدد من الأشخاص ولا تربطهم مصلحة مشتركة يشكل واقعة نشر مستقلة عن واقعة بيع جريدة تتضمن مقال التشهير ويحتوى على الوقائع ذاتها^(١) . كما يمكن أن يعد جريمة واقعة عن طريق الشبكة، كل نشر يقصد به التحريض أو الإثارة أو العصيان أو التمرد أو المساعدة على الانتحار، كما يشكل مخالفة جنائية نشر رسائل مخالفة للأداب العامة أو رسائل تدعو إلى التحريض العنصرى أو إلى الحق والكراهية أو تحرض على العنف الطائفى . كما يمكن أن تقع جرائم الاعتداء على حياة الأشخاص الخاصة أو صورهم عن طريق شبكة الإنترنت^(٢) . فحق الإنسان فى اسمه وعرضه وصورته مطلق ولا يجوز الاعتداء عليه من خلال نشر معلومات أو صور مخلة عبر شبكة الإنترنت . وهو ما نصت عليه المادة ٢/٢٢٧ جنائى فرنسى من منع إنشاء أو نقل أو نشر رسائل ذات طابع عنيف أو يكون من طبيعة

(١) T. Gr. Inst. Paris, ord. Ref. 30-4-1997, D, 1998, P. 79.

(٢) Art, 226/1 – I.C.P.F. “Est puni d’un d’emprisonnement et de 300000 f, d’amende le fait au moyen d’un procédé quelconque, volontairement de porter atteinte à l’intimité de le vie privée d’autrui.

تحمل إشارة إلى شخصية الإنسان^(١). فهذا النص يشمل بالضرورة النشر عبر شبكات الإنترنت^(٢).

والمشكلة الكبرى التي تظهر في شأن المسؤولية الجنائية عن جرائم النشر عبر شبكة الإنترنت تتعلق بتحديد الفاعل الرئيسى فى الجريمة أى من هو الشخص الذى توجه إليه الدعوى الجنائية، هل هو مورد المعلومات أم مورد المنافذ أو عامل التخزين أو الاتصال، أم أن المتهم هو المؤلف للمعلومة والمنتج لها، إذا كان شخصا أجنبيا عن هؤلاء جميعا؟

يلاحظ أن قانون الصحافة الفرنسى الصادر فى ١٨٨١/٧/٢٩ والمعدل فى سنتى ١٩٤٤، ١٩٥٢، قد وضع نظاما للمسئولية وهو نظام المسئولية المتسلسلة فى المادة ٤٢ منه تحت عنوان: "مسئولية المؤلفين عن الجرائم والجنح التى تقع عن طريق الصحافة"، وبناء على ذلك، يعتبر فاعلا أصليا فى الجريمة كل من مدير التحرير والناشر ومساعد المدير وذلك فى الحالة التى لا يوجد فيها مؤلف أو بائع أو موزع، وأضافت المادة ٤٣ من القانون أنه عندما يسأل كل من المدير ومساعد الناشر، فإن المؤلفين يسألون كشركاء فى الجريمة^(٣). وفى مجال خدمات

(١) Art 227-24, C.P.F. "Le fait soit de fabriquer, de transporter, de deffuser par quelque moyen que ce soit et quel qu'en soit le support un message á caractère violent ou prorographique au de nature á porter gravement atteinte á la dignité humaine, soit de faire commerce d'un tel message, est puni"

(٢) OLIVIER et BARBRY, Des réseaux aux autoroutes de l'information, Revolution technique? Revolution juridique?, J.C.P., 1996, Doct, N° 3928.

(٣) OLIVIER et BARBRY, Des reseaux ... Op. Cit., P. 183, N° 38.

الاتصال السمعي والبصري فإن قانون ١٩٨٥ والذى عدل في ١٩٩٦، قد أخذ بنظام المسؤولية عن النشر، بما يعنى أنه طبق نظام المسؤولية المتسلسلة. وعلى ذلك، ففي مجال النشر والاتصال السمعي والبصري، يكون كل من مدير النشر ومساعد فاعلا أصليا، فى حالة عدم وجود أو معرفة المؤلف أو المنتج. ونتيجة لذلك، فإنه فى الحالات التى يعرف فيها المؤلف أو المنتج يكون كل منهما فاعلا أصليا، ويصبح مدير النشر ومساعد شريكاء فى الجريمة.

ويلاحظ أن المادة ٣/٩٣ من قانون ١٩٨٥، قد اشترطت لقيام مسؤولية الأشخاص السابقين فى مجال الاتصال السمعي والبصري، أن تكون الرسالة المجرمة قد خضعت لتقدير سابق على نشرها للجمهور، بمعنى أن يكون هناك تسجيل للرسالة قبل البث أو النشر. وإذا لم يوجد مثل هذا التسجيل، فإن مرتكب المخالفة هو وحده الذى يمكن ملاحقته بالدعوى الجنائية^(١).

وبتطبيق ما تقدم على الجرائم التى تقع عبر شبكات الإنترنت، يتضح أن مورد الخدمات أو المعلومات يعد هو الفاعل الرئيسى فى هذه الجرائم إذ أنه يقابل مدير النشر ثم مورد المنافذ ثم مؤلف الرسالة المجرمة إذا أمكن بثها عبر الشبكة، بما يعنيه أن المعلومة كانت محل تقدير وفحص من قبل موردها قبل توريدها، أما إذا تخلف ذلك، فإن مؤلف المعلومة أو منتجها هو وحده الذى يسأل جنائيا عن المعلومات المجرمة. وعندما تكون الخدمة مقدمة من شخص معنوى، فإن المادة ٢/٩٣ من قانون ١٩٨٥ قد

(١) Art. 93-3, de la loi 1985, "Le message incriminé a fait l'objet d'une fixation préalable à sa communication au public".

أشارت إلى أن رئيس مجلس الإدارة يعد مديرا للتحريض وإذا لم يوجد رئيس فإن الممثل القانوني للشخص هو الذى يكون بمثابة مدير تحرير، وبالتالي يسأل كفاعل أصلى عن الجرائم التى تقع عبر شبكة الإنترنت إذا توافرت الشروط السابق ذكرها .

ولا شك فى أنه عند قيام مسئولية مورد المعلومات أو الخدمات ومورد المنافذ، فإن باقى المتدخلين فى خدمات الإنترنت تقوم مسئوليتهم الجنائية باعتبارهم شركاء فى الجريمة^(١)، وذلك، إذا ثبت علمهم بالمخالفات المرتكبة على الشبكة . وعلى ذلك، فإن كلا من عامل الاتصال والمسئول عن التخزين أو الإيواء والمستخدم كذلك، يمكن أن تقوم مسئوليته كشريك فى الجرائم التى تقع عبر شبكة الإنترنت سواء بالمساعدة أو التحريض أو التسهيل . مع ملاحظة أن هؤلاء يمكن أن تقوم مسئوليتهم كفاعلين أصليين فى الجريمة، وذلك فى الحالات التى يقومون فيها بدور المورد لمحتوى المعلومة أو المنتج لها، إذ تثبت له هنا قدرته على رقابة هذا المحتوى وفحصه قبل نشره .

وتجدر الإشارة إلى أن نظام المسئولية الجنائية المتسلسلة لا تنطبق على جرائم شبكات الإنترنت إلا بالنسبة للأفعال والمخالفات الموجودة فى الفصل الرابع من قانون ١٨٨١ المتعلق بالصحافة، أما خارج هذا النطاق، فإننا نطبق القواعد العامة فى القانون الجنائى لتحديد الفاعل الأصلى والشريك، والتى تعتمد على وظائف كل متدخل فى خدمات الإنترنت ودوره بالنسبة للمعلومة المجرمة التى تم بثها عبر الشبكة .

(١) OLIVIER et BARBRY, Des reseaux, ... Op. Cit., P. 185, N° 42.

ونشير إلى أن بعض الفقه قد اعترض على الأخذ بنظام المسؤولية المتسلسلة في مجال جرائم شبكات الإنترنت لأن الأخذ به يؤدي إلى منع تطور هذه الشبكات في فرنسا، فتعقد الدور الذي يلعبه كل متدخل في الشبكة يشكل عقبة أمام تحديد قائمة سلم المسؤولية، وقد يكون من العدل تجنب آلية الاتهام التلقائي والاتجاه نحو البحث الموضوعي عن المسؤولية الفعلية لكل متدخل^(١). والرجوع إلى قواعد المسؤولية في القانون العام، يوضح أن كل متدخل في الشبكة محل اتهام. وعلى من يريد التخلص من المسؤولية إثبات أنه لم يرتكب الجريمة أو يساهم فيها أو إنه حذر من يريد الدخول على الشبكة بالتحذيرات التي تضعها اللجنة العليا للاتصالات وإذا قام بوضع وسيلة فنية تحت تصرف مستخدمي الإنترنت تمكنهم من تحديد مصادر المعلومات أو الخدمات^(٢).

والخلاصة بالنسبة للمسؤولية الجنائية عن جرائم الإنترنت في فرنسا، أن المشرع هناك أخذ بنظام التتابع في المسؤولية، بحيث لا تقوم مسؤولية أي متدخل في الشبكة إلا بعد استبعاد مسؤولية من يسبقه في التدخل، فإذا قامت مسؤولية مورد الخدمات والمعلومات باعتباره فاعلا أصليا في الجريمة فإن من عداه من المتدخلين لا يسألون عن الجريمة اللهم إلا إذا اعتبرناهم شركاء في الجريمة. ولا يلجأ إلى البحث في مسؤولية مورد المنافذ أو عامل الاتصال أو المسئول عن التخزين أو الإيواء، إلا إذا تم استبعاد مسؤولية مورد الخدمات.

(١) AUYRS, (PATRIC): L'application du droit de la presse Op. Cit., P. 262.

(٢) KALOGERO POULLOS: QULQUES Leçons des tentatives avortées de régulation d'internet, Gaz - Pal, 1996, 2, Doct, P. 131.

ويلاحظ - أخيرا - أن قيام المسؤولية الجنائية عن المعلومات المنشورة عبر الإنترنت يؤدي بالضرورة إلى قيام المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن المخالفة، وهو ما يعبر عنه بمبدأ أثر الجنائي على المدني المعروف في القانون الفرنسي والمصري^(١). وهذه التبعية توجد في الحالات المتعلقة بوقائع القذف والسب التي يتم بثها عبر الشبكة، فالقذف والسب جريمة وتؤدي أيضا إلى ثبوت حق المضرور منهما إلى المطالبة بالتعويض عن الأضرار الواقعة المادية والمعنوية. وهو ما أكدته المادة ٤٤ من القانون ١٨٨١ الفرنسي، والتي تحدثت عن المسؤولية المدنية بقولها: "إن مالكي الصحف أو المجلات الأسبوعية يسألون عن التعويضات المالية التي يحكم بها لصالح الغير على الأشخاص المذكورين في المواد ٤٢، ٤٣"، وهؤلاء الأشخاص هم المسؤولون جنائيا عن الجرائم التي ترتكب عبر الصحافة.

^(١) VINEY, Responsabilité Civile, JCP, 1994, Chron, N° 3809.

المطلب الثانى

المسئولية الجنائية عن جرائم شبكات الإنترنت

فى القانون المصرى

أما عن المسئولية الجنائية فى كل من الفقه والقانون المصرى، فإن البحث عنها يكون فى إطار المسئولية الجنائية عن جرائم النشر^(١). ونجد - فى هذا الصدد - أن المشرع المصرى قد نظم هذه المسئولية فى قانون العقوبات فى المادتين ١٩٥، ١٩٦. فقد نصت المادة ١٩٥ على أن: "مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة أو واضع الرسم أو غير ذلك عن طريق التمثيل، يعاقب رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن قسمها الذى حصل فيه النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلا أصليا للجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته، ومع ذلك يعفى من المسئولية فى الحالات الآتية:-

(١) انظر فى ذلك المراجع الآتية:

- ١- د. عماد عبد الحميد النجار: الوسيط فى تشريعات الصحافة، مكتبة الأجلو المصرية، ١٩٨٥.
- ٢- د. جمال الدين العطيفى: حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية، ١٩٧٤.
- ٣- محمد عبد الله: تنظيم المسئولية الجنائية فى جرائم النشر، ١٩٤٨.
- ٤- د. حسين عبد الله فايد: حرية الصحافة، دراسة مقارنة فى القانونين المصرى والفرنسى، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٩٣، ص ٤٧٩ وما بعدها.
- ٥- د. بشر أحمد صالح على: مسئولية الصحفى المدنية، فى حالة المساس بسمعة الشخص العام، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، كلية الحقوق بجامعة المنصورة، ص ٥٦٧ وما بعدها.

١ - إذا أثبت أن النشر حصل دون علمه وقدم منذ بدء التحقيق كل ما لديه من المعلومات والأوراق للمساعدة على معرفة المسئول عما نشر .

٢ - إذا أرشد في أثناء التحقيق عن مرتكب الجريمة وقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لإثبات مسنوليته وأثبت فوق لك أنه لو لم يقم بالنشر لعرض نفسه لخسارة وظيفته في الجريمة أو لضرر جسيم آخر".

كما نصت المادة ١٩٦ من القانون على أن: "في الأحوال التي تكون فيها الكتابة أو الرسم أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى التي استعملت في ارتكاب الجريمة قد نشرت في الخارج، وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة يعاقب بصفتهم فاعلين أصليين، المستوردون والطابعون، فإن تعذر ذلك، فالبائعون والموزعون والملصقون، وذلك ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتملات الكتابة أو الرسم أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى".

وتتطبق هاتان المادتان على جميع الجرائم التي يمكن أن تقع عن طريق الصحافة سواء أكانت تلك التي تتعلق بنشر أخبار كاذبة أو أخبار صادقة لا يجوز نشرها لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة . وذلك مثل نشر المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التي لا يعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك، فهذه المعلومات من المصلحة أن تبقى سرا . وذلك لأن إفشاءها يهدد أمن البلاد ومصالحها القومية . وأيضا من جرائم الصحافة، جريمة السب والقذف والإهانة، فقد

نصت المادة ٣٠٢ عقوبات على أن: "يعد قاذفا من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المعينة في الماد ١٧١ من هذا القانون أمورا لو صحت لأوجب عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه"، كما نصت المادة ٣٠٦ عقوبات على أن: "كل سب لا يشتمل على إسناد واقعة معينة، بل يتضمن بأى وجه من الوجوه خدشا بالشرف والاعتبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة في المادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين".

ومن الجرائم التي تقع عن طريق النشر جريمة التحريض على ارتكاب جنائية أو جنحة، فقد نصت المادة ١٧١ عقوبات على أن: "كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جنائية أو جنحة بقول أو صياح جهر به علنا أو بفعل أو إيماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجنائية أو الجنحة بالفعل، أما إذا ترتب على هذا مجرد الشروع في الجريمة، فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب على الشروع".

كما نصت المادة ١٧٢ على معاقبة كل من حرض مباشرة على ارتكاب جنائيات القتل أو النهب أو الحرق أو جنائيات مخلة بأمن الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة السابعة ولم يترتب على تحريضه أية نتيجة، بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تقل عن ١٠٠٠ ولا تزيد عن خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وأهم ما يلاحظ على تنظيم المشرع المصرى لجرائم النشر، أنه اعتنق - من ناحية أولى - المسؤولية المفترضة عن هذه الجرائم، إذ قرر مسؤولية مجموعة من الأشخاص يأتي في مقدمتهم رئيس التحرير وهو الشخص المهيمن على النشر، وقد أنشأ المشرع قرينة قانونية على علم رئيس التحرير بكل ما ينشر في الصحيفة، ولذلك تكون مسؤوليته مفترضة ولا يستطيع دفعها إلا في الحالتين اللتين نصتا عليهما المادة ١٩٥ عقوبات، أما إذا كان مدير النشر مجهولاً أو هارباً، فيسأل المؤلف للفكرة المجرمة التي تتضمنها الجريمة محل المساءلة الجنائية، ثم يسأل الطابع، وفي حالة عدم وجوده يسأل البائع أو الموزع أو لاصق الإعلانات، وبذلك يكون المشرع المصرى قد افترض - كما فعل مثيله الفرنسى - إن إهمالاً قد وقع من رئيس التحرير في رقابة المعلومات والوقائع التي تم نشرها وفحصها والتأكد من مشروعيتها وسلامتها، أو أنه أهمل في الإشراف على معاونيه في النشر أو في اختيارهم ولذلك افترض مسؤوليته الجنائية عن كل ما ينشر في الصحيفة. وقد اعترض الفقه^(١) على افتراض مسؤولية رئيس التحرير الجنائية عن كل ما ينشر في الصحيفة بالقول بأن فيه خروجاً على القواعد المعروفة في المسؤولية الجنائية التي تقضى بأن المسؤولية شخصية لا تقوم لدى الشخص إلا إذا ارتكب الجريمة فعلاً أو ساهم فيها. كما أن الأخذ بالمسؤولية المفترضة لرئيس التحرير يقوم على قرينة جنائية مؤداها علم رئيس التحرير بكل ما تنشره الصحيفة. وهذا افتراض يخالف الواقع في كثير من الحالات، فإن العلم - على فرض وجوده - لا يكفي وحده لقيام المسؤولية الجنائية في الأحوال

(١) د. جمال العطيفي: المرجع السابق، ص ٢٧٢.

العادية^(١) . وبالتالي يكون فى نظر المشرع إليه على أنه يكفى لذلك فى جرائم النشر خروج على القواعد القانونية .

كما اعتنق المشرع المصرى أيضا فكرة التسلسل أو التابع التى أخذ بها المشرع الفرنسى وذلك بترتيب المسؤولين جنائيا عن جرائم النشر ترتيبا تنازليا، بحيث لا نبحت فى مسئولية الشخص إلا إذا استبعدنا مسئولية من يسبقه فى الترتيب . وعلى ذلك، إذا لم يكن مدير النشر أو الناشر مسئولا فإن المؤلف هو الذى يسأل وإلا قامت مسئولية الطابع أو المستورد أو الموزع أو البائع أو اللاصق . ويلاحظ أن هناك ثلاثة أشخاص يسألون بصفة أصلية عن جرائم النشر وهم المؤلف ورئيس التحرير أو الناشر والطابع، أما إذا تعذر معرفة أى من هؤلاء، اتجه البحث عن المسئولية فيمن يليهم كالباعة والموزعين والملصقين أو المستورد، إذا كان المطبوع قد نشر فى الخارج ولا يعرف مؤلفه أو ناشره أو طابعه .

وينطبق ما تقدم على الجرائم التى تقع عن طريق شبكات الإنترنت نجد أن مورد الخدمات أو المعلومات يسأل جنائيا عن هذه الجرائم باعتباره فاعلا أصليا إذ يعد بمثابة رئيس التحرير الذى يعرف محتوى المعلومات ويطلع عليها ويراقبها وذلك فى حالة عدم معرفة المؤلف أو المنتج . وإذا استبعدت مسئولية مورد المعلومات فإن البحث عن المسئولية يتجه نحو مورد المنافذ أو المسئول عن التخزين أو الإيواء أو عامل الاتصال أو حتى المستخدم لشبكة الإنترنت . وذلك على النحو ووفقا للشرح الذى رأيناه عند الحديث عن القانون الفرنسى .

(١) د . حسين عبد الله قايد: المرجع السابق، ص ٤٨٤ .

ومما يجدر ذكره - في هذا الإطار - أن نص المادة ١٩٥ عقوبات، كان محلا للطعن عليه بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا، فيما يتعلق بالمسئولية المفترضة لرئيس التحرير . وذلك بالدعوى رقم ٣٣٨٥ لسنة ١٩٩٥ جنح عابدين، وتتخلص الدعوى فى أن أحد الصحفيين نشر مقالا فى جريدة الأهرام ضمنها هجوما على الإخوان المسلمين والناصريين والشيوعيين، معتبرا إياهم جميعا وحدة واحدة متحالفة مع بعضها تحالفا عميقا، وكرد فعل على إحدى هذه المقالات نشر صحفى آخر مقالا فى جريدة الأحرار، هاجم فيها مقالات الصحفى السابق . فرفعت الدعوى المدنية من الأخير أمام محكمة جنح عابدين ثم دفع أمامها بعدم دستورية المادة ١٩٥ عقوبات . وعندما نظرت المحكمة الدستورية هذا الدفع حكمت بعدم دستورية النص فيما يتعلق بمسئولية رئيس التحرير المفترضة، وقالت فى حكمها: "إن النصوص العقابية ليست شباكا أو شراكا يلقيها المشرع متصيدا باتساعها أو بخفائها من يخطئون مواقعها وإنما جريرة الجريمة لا يؤخذ بها إلا صاحبها، ولا ينال عقابها إلا من قارفها، فشخصية العقوبة وتناسبها مع الجريمة محلها مرتبطتان بمن يعد قانونا مسئولا عن ارتكابها، فالشخص لا يسأل قانونا عن الجريمة ولا تعرض عليه عقوبتها إلا باعتباره فاعلا أو شريكا" . وعن القرينة القانونية التى لا تقبل إثبات العكس قالت المحكمة: " . . . إن تدخل السلطة التشريعية بافتراض القرائن القانونية من شأنه أن يغل يد المحكمة عن القيام بمهمتها فى مجال التحقيق بالثبوت من قيام أركان الجريمة وتكوين عقيدتها بعد تقصى الحقيقة، وذلك دون تدخل من أى جهة أخرى بما فيها سلطة التشريع، وغنى عن البيان أن افتراض المسئولية هو أمر يتعارض

مع أصل البراءة في الإنسان المنصوص عليه بالمادة ٢٠٦ من الدستور،
فالافتراض يتأسس على قرينة تحكيمية تؤدي لإنزال العقوبة بمن افترضت
مسئوليته دون قيام دليل على ارتكاب الجريمة، ولجميع ذلك خلصت
المحكمة إلى عدم دستورية المادة ١٩٥ عقوبات^(١).

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى الدستورية رقم ٥٩ لسنة ١٨ ق، دستورية
الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٢/١، منشور في الجريدة الرسمية، العدد ٧ تابع في
١٩٩٧/١٢/١٣.

المبحث الثانى

أنظمة المسؤولية المدنية الماثرة

تعد المسؤولية المدنية، بما تؤدى إليه من ثبوت الحق فى التعويض للمضرور، هى الجانب المهم فى نطاق البحث عن أية حماية قانونية، إذ أن المضرور عادة ما يهتم بالمسؤولية المدنية أكثر من اهتمامه بما عداها من المسؤولية الجنائية أو التأديبية، وعندما يهتم بهذين النوعين فإنما يأتى اهتمامه بهما من واقع ما يترتب عليهما من مسؤولية مدنية، إذ ما الفائدة التى تعود على مجنى عليه هتك عرضه أو اعتدى على شرفه وسمعته من أن يسجن الجانى أو يحكم عليه بالأشغال الشاقة، فهذه العقوبات هى حق المجتمع ويبقى بعد ذلك حق المضرور فى تقرير تعويض يساعده - ولو جزئيا - على جبر ما ألم به من جراء الجريمة.

ومن هذه المقدمة تتضح أهمية البحث فى نوع المسؤولية المدنية التى تثار بصدد الأضرار التى تسببها المعلومات التى تبث عبر شبكة الإنترنت، ولا شك فى أن تحديد هذه المسؤولية ونطاقها أمر لا يخلو من الصعوبة والتعقيد، نظرا - لتعدد المتدخلين فى عمليات الإنترنت واختلاف أدوارهم ضيقا واتساعا، هذا من جانب، ومن ناحية أخرى، فإن الفراغ القانونى الذى ما زال يحيط بتنظيم هذه الشبكة وما يتفرع عنها من مشاكل ولما ينتج عنها من آثار، أدى إلى صعوبة خضوعها بشكل كامل لنظام قانونى قائم، نظرا لتأبى هذه الظاهرة على الاستسلام لقواعد نوع واحد من المسؤولية، وهو ما أدى إلى تصور خضوع شخص واحد من المتدخلين لأكثر من نظام للمسؤولية المدنية.

وعلى ذلك، ينبغي عرض الأنظمة القانونية المعروفة للمسئولية المدنية لإمكان انطباق كل نوع منها على جانب من جوانب الخدمات والمعلومات التي تقدم عبر شبكة الإنترنت، بدءا من المسؤولية العقدية، مروراً بالتقصيرية ووصولاً إلى المسؤولية الموضوعية، ثم فى النهاية نعرض لرأى حول نوع المسؤولية المدنية التي يمكن أن تحكم ظاهرة الإنترنت.

المطلب الأول

المسئولية العقدية

وهى تقوم بمناسبة عقد مبرم بين طرفين قصر أحدهما فى تنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقه بمقتضى هذا العقد أو لم يَقم بالتنفيذ أو قام به على نحو سيئ أو فى وقت متأخر، وهذه المسئولية تحتاج لقيامها توافر عناصرها أو شروطها وهى الخطأ المتمثل فى التقصير فى تنفيذ الالتزام والضرر وهو الخسارة التى تلحق بالطرف الذى تم التقصير فى مواجهته أو المكسب الذى فاتته من جراء ذلك . وعلاقة السببية، وهى الرابطة التى تقوم بين الخطأ والضرر، وما يمكن التعبير عنها، بأن الضرر كان نتيجة مباشرة لتقصير المدين بالالتزام، فعلاقة السببية يمكن الحديث عنها كوصف فى الضرر الناتج وليست كعنصر قائم بذاته .

ويمكن الحديث عن المسئولية العقدية فى مجال شبكات الإنترنت بمناسبة العقود التى يمكن أن تبرم فى هذا المجال ويكون محلها المعلومات والخدمات التى تؤدى عبر هذه الشبكات .

وعلى وجه التحديد، يثور هذا النوع من المسئولية بصدد نوعين من العقود:

أولهما: عقود الاشتراك .

ثانيهما: عقود التوريد .

الفرع الأول

عقود الاشتراك

يتم إثارة المسؤولية العقدية في مجال خدمات الإنترنت بمناسبة العقود التي يمكن إبرامها في هذا الإطار . وهو ما يمكن تصوره في العقود التي يبرمها عامل الاتصال أو المسئول عن الإيواء أو التخزين مع المستخدمين لشبكات الإنترنت والتي بمقتضاها يتلقى هؤلاء ما يبث على الشبكة من معلومات وخدمات عن طريق المنافذ التي يوفرها لهم المسئول عن التخزين، ومن خلال الوسائل الفنية التي يضعها تحت تصرفهم وذلك في مقابل اشتراك يؤدونه إليه يتم تحديده بالطريقة التي يتفقون عليها .

إبرام عقود الاشتراك :

هذه العقود المبرمة بين المستخدم ومن يتلقى عنه المعلومات والخدمات عبر الشبكات ليس لها وصف محدد ولا تكيف معين، ولكن قبل الحديث عن هذا التكيف، ينبغي الإشارة إلى كيفية إبرام هذه العقود . فهي تبرم بتلقى إرادات كل من المستخدم للشبكة وعامل الاتصال أو المسئول عن التخزين . فالرضائية شرط لازم لانعقاد عقد الاشتراك . فأول ما يميزه هو الرضائية وهي عبارة عن تطابق الإرادتين وهو ما عبرت عنه المادة ٨٩ مدنى مصرى من أن: "يتم العقد بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن إرادتين متطابقتين، مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من أوضاع معينة لانعقاد العقد" . وهذا التعبير عن الإرادة قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا وهو ما نصت عليه أيضا المادة ٩٠ مدنى بالقول بأن: "١ - التعبير عن الإرادة يكون باللفظ وبالكتابة وبالإشارة

المتداوله عرفا، كما يكون باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكا في دلالاته على حقيقة المقصود ٢٠ - ويجوز أن يكون التعبير عن الإرادة ضمنا إذا لم ينص القانون أو يتفق الطرفان على أن يكون صريحا".

فالأصل في التعبير عن الإرادة التي يبرم بها العقد أن يكون صريحا سواء بالقول أو الكتابة أو الإشارة أو بأية وسيلة أخرى يفهم منها ما يريده الشخص، ولكن هذا الأصل لا يمنع من وجود حالات يتم فيها التعبير عن الإرادة بطريقة ضمنية، بأن يتخذ الشخص الذي يريد التعاقد موقفا لا تدع ظروف الحال شكا في دلالاته على ما يريد التعاقد عليه ومثال ذلك، أن يتصرف الشخص في شيء ليس له ولكن عرض عليه أن يشتريه، فذلك دليل على أنه قبل الشراء إذ أن الذي يتصرف هو المالك^(١). وكالموعد بالبيع يرتب حقا على العين الموعد ببيعها^(٢) وكالإيجاب الضمني بالهبة الذي يستخلص من قيام الشخص بإيداع المبلغ المتنازع عليه في البنك بحساب خاص بولديه^(٣).

(١) السنهاوري: الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص ٢١٩.

(٢) وقد ذهبت محكمة النقض إلى أن الموعد له ببيع شيء إذا قام بتأجيله فإن هذا يدل على عدوله عن البيع. نقض مدني في ٦ يونيو سنة ١٩٤٦، مجموعة عمر، ج ٥، رقم ٩٠، ص ١٨٨.

(٣) وقضت محكمة النقض عكس ذلك بقولها بأن: "إذا كان كل ما قاله الحكم لإثبات الهبة أن المورث قد فتح حسابا خاصا في البنك لولديه أودع فيه بإسمهما المبلغ المتنازع عليه، وأنه فتح هذا الحساب الخاص مع وجود حساب بإسمه هو في ذات البنك. فهذا الذي قاله الحكم ليس فيه ما يدل على صدور إيجاب بالهبة من المورث لأن نية الهبة لا تستررض، وفعل الإيداع ليس من شأنه بمجرد أن يفيدها، إذ هو يحتمل احتمالات مختلفة لا يرجح أحدها إلا بمرجح". نقض مدني ف ٨ أبريل سنة ١٩٤٨، مجموعة عمر، ٥ رقم ٢٩٨، ٥٩٠.

وعلى ذلك، فإن الأصل في إبرام عقود الاشتراك في خدمات الإنترنت أن يكون التعبير صريحا من جانب طرفيه، بأن يعبر المستخدم عن إرادته صراحة بأنه يرغب في تلقى ما يعرض على هذا الموقع أو ذلك من معلومات وبيانات. ومع ذلك، فإن الإيجاب الصادر عن المستخدم قد يفهم ضمنا، إذا قام بالاتصال بهذا الموقع مباشرة أو استخدم الوسيلة الفنية التي يوفرها له عامل الاتصال للدخول على هذا الموقع، فهذا المسلك يدل دلالة واضحة على إيجابه الضمني بالاشتراك في هذا الموقع أو بقبوله هذا الاشتراك وذلك في الحالات التي يطرح فيه عامل الاتصال أو المسئول عن الإيواء شروطا مسبقا على جمهور المستخدمين المحتملين، فإذا قام أحدهم بالاتصال بالموقع محل هذه الشروط، دل ذلك على قبول المستخدم التعاقد بهذه الشروط الموضوعة سلفا. أما إذا عرض المستخدم تعديلا في هذه الشروط بالإضافة أو الحذف فإن هذا يعد من جانبه إيجابا يحتاج لصدور قبول ممن طرح عليه هذه الشروط^(١).

ومما يميز عقد الاشتراك أيضا أنه ملزم لجانيه، إذ يلقي بالتزامات على عاتق المستخدم يأتي في مقدمتها التزامه بدفع الاشتراك المتفق عليه في الوقت المحدد، كما يلتزم بما يضعه الطرف الآخر من شروط، مثل اشتراطه احترام ما يبث فيه من معلومات وما يطرح عليه من خدمات أو عدم استخدامه للمعلومات على نحو يضر بالآخرين ويشكل اعتداء على حياتهم الخاصة.

(١) وهو ما نصت عليه المادة ٩٦ منى بالقول بأن: "إذا اقترن القبول بما يزيد في الإيجاب أو يقيد منه أو يعدل فيه اعتبر رفضا يتضمن إيجابا جديدا".

كما يلتزم المستخدم - بشكل عام - باحترامه للقوانين واللوائح وحقوق الغير عند استخدامه للموقع، كما يلتزم المستخدم باحترام تعليمات التشغيل والمتعلقة باستخدام الموقع محل التعاقد، هذه التعليمات التي يضعها المتعاقد الآخر والتي قد تشكل التزاما عليه من واقع التزامه بإعلام المستخدم وتأهيله للاتصال بالموقع. فإذا قام بهذا الإعلام والتأهيل من خلال مجموعة من التعليمات التي يصدرها في هذا الشأن، وقع على المستخدم التزام باحترام هذه التعليمات عند الرغبة في الاتصال بالموقع.

ويلقى العقد - من جانب آخر - بالتزامات على عاتق الطرف الآخر الذي قد يكون عامل الاتصال أو مسئول الإيواء أو مورد المنافذ، بمقتضاها يتعهد بتزويد المستخدم أولا بالموقع محل التعاقد ثانيا بالمعلومات والخدمات على هذا الموقع، والاستمرار في إمداده بها. والعمل على متابعة ما يستجد من معلومات في المجال المتعاقد عليه. كما يلتزم بأن يضع تحت تصرف المستخدم الوسائل التي تمكنه من الوقوف على مصادر هذه المعلومات ومعرفة الأشخاص المنتجين أو المؤلفين لها وهو ما قد يفرضه القانون قبل العقد. كما قد يفرض القانون أيضا على هذا الطرف ضرورة رقابة محتوى المعلومات التي ييثرها على موقعه وفحصها والتأكد من سلامتها ومشروعيتها. فإذا قصر في تنفيذ هذه الالتزامات القانونية، فإن مسؤوليته العقدية تقوم في مواجهة المستخدم، إلى جانب مسؤوليته العامة (التقصيرية) التي تقوم في مواجهة الغير.

ويلتزم عامل الاتصال أو التخزين بهذه الالتزامات حتى ولو لم يشو إليها العقد الرابط بينه وبين المستخدم على أساس أنها التزامات قانونية،

وهذا ما يدعم ما سوف نعرضه في النهاية من طبيعة خاصة للمسئولية المدنية في مجال شبكات الإنترنت. فضلا عن أن المتعاقد لا يلتزم فقط بالالتزامات التي ينص عليها العقد وإنما هو ملزم بكل ما يعد من مستلزمات العقد، وهو ما نصت عليه المادة ٤٨/٢ مدني بقولها: "ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه، ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته، وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام"، ولا شك في أن ما يفرضه القانون من التزامات على عاتق كل متدخل في شبكات الإنترنت يعد من أهم مستلزمات عقد الاشتراك الذي يبرم للاستفادة من هذه الشبكات.

ويلاحظ أنه يكفي لإبرام عقود الاشتراك اتفاق المستخدم مع المتعاقد الآخر على العناصر الأساسية للعقد، ولعل أهم هذه العناصر هو مقابل الاشتراك ونوع وحجم الخدمة المراد تلقيها. ويتم تحديد المقابل في العقد مباشرة كما يمكن الاتفاق على أسس موضوعية تصلح لتحديد قيمتها فيما بعد، بل قد يتفق الطرفان على أن يعهدا إلى شخص ثالث يقوم بهذا التحديد، وهذا كله جائز ما دام أن الأمر سيصل في النهاية إلى التحديد^(١). أما إذا خلا العقد من التعيين أو من القابلية لذلك أو من الاتفاق على الشخص الذي سيتولى التعيين فإن العقد يكون باطلا وهو ما نصت عليه المادة ٢٣/١ مدني بخصوص عقد البيع بقولها: "يجوز أن يقتصر تقدير الثمن على بيان الأسس التي يحدد بمقتضاها فيما بعد"، كما نصت

(١) انظر في ذلك: محمد عبد الظاهر حسين: تحديد الأثمان في العقود الأولية، دراسة في بعض الأنظمة القانونية، من مطبوعات لجنة التأليف والتعريب والنشر، بجامعة الكويت، ١٩٩٨، ص ٣٧ وما بعدها.

يترتب على ذلك بطلان البيع متى تبين من الظروف أن المتعاقدين قد نويّا اعتماد السعر المتداول في التجارة أو السعر الذى جرى عليه التعامل بينهما^(١).

والعنصر الأساسى الثانى الذى يتعين الاتفاق عليه فى عقود الاشتراك هو نوع الخدمة محل التعاقد من حيث الموقع الذى يرغب المستخدم الاتصال به وما يريده من معلومات وبيانات. فإذا اتفق الطرفان على هذين العنصرين فإن العقد يبرم بينهما حتى ولو لم يتفقا على بعض المسائل الثانوية الأخرى مثل مكان وزمان الاتصال بالموقع أو مكان وزمان وطريقة دفع الاشتراك. وقد نصت المادة ٩٥ مدنى على أن: "إذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية فى العقد، واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد، ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها، اعتبر العقد قد تم. وإذا قام خلاف على المسائل التى يتم الاتفاق عليها، فإن المحكمة تقضى فيها طبقا لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون والعرف والعدالة"^(٢).

ويلاحظ أنه يمكن أن تثار عيوب الإرادة عند إبرام عقد الاشتراك فى شبكات الإنترنت، إذ قد يقع المستخدم فى غلط أو تدليس من جانب المتعاقد الآخر بشأن المعلومات والخدمات التى يريد الحصول عليها. وهو

(١) انظر فى تحديد المقابل الذى يقع على عاتق المستخدم النهائى للمعلومات، د. محمد حسام لطفى: عقود خدمات المعلومات، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٤٩ وما بعدها، ويرى أن هذا المقابل يمكن تحديده بمبلغ جزافى شامل أو بحد أدنى يسد نظير حد أدنى من مرات الاستخدام، أو بمبلغ جزافى متناقص التعريفة، أو بمبلغ جزافى عن كل سؤال.

(٢) انظر فى ذلك، د. حسام الدين كامل الأهوانى: النظرية العامة للالتزام، الجزء الأول، مصادر الالتزام، الطبعة الثانية، ١٩٩٥، ص ١٠٧.

ما يتوافر بدرجة كبيرة عندما يكون المستخدم جاهلا بالشبكة أو مبتدئا فى استعمالها . مما يجعل العلاقة العقدية قائمة بين طرف عالم وآخر جاهل بين قوى وضعيف من السهل وقوعه فى غلط، ومن اليسير الاحتيال عليه وإيقاعه فى تدليس الذى هو عبارة عن استخدام وسائل احتيالية بقصد دفع المتعاقد الآخر إلى إبرام العقد . ولم يكن ليبرمه لو لم يقع فى الغلط نتيجة هذه الوسائل، كما اعتبرت المادة ١٢٥ مدنى السكوت العمدى نوعا من التدليس فنصت على أنه: "١ - يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التى لجأ إليها أحد المتعاقدين، أو نائب عنه، من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثانى العقد . ٢ - ويعتبر تدليسا السكوت عمدا عن واقعة أو ملابسة، إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملابسة".

وعلى ذلك، فإن كان المستخدم يريد الاتصال بموقع يحتوى على معلومات علمية فى مجال القانون أو الطب أو الهندسة أو أى فرع آخر من فروع المعرفة، ثم أوهمه المتعاقد معه بأن ما على هذا الموقع من معلومات يتعلق بالفرع الذى يريده مستخدما فى ذلك طرقا احتيالية كأن وضع على الصفحة الأولى من الموقع ما يدل على الفرع أو غير ذلك . ثم تبين للمستخدم أن ضالته المنشودة غير موجودة على هذا الموقع، فإن من حقه بعد ذلك إبطال العقد نظرا لتخلف الغرض الأساسى من إبرامه .

كما لا يخفى أنه فى ظل العلاقة التى تقوم بين مستخدم جاهل وضعيف من الناحية الفنية المتعلقة باستخدام المواقع على شبكة الإنترنت وبين طرف آخر قوى مهنى متخصص فى هذا المجال، فإن العقد لا يكون

بمنأى عن الشروط التعسفية بحيث يملأ هذا المتعاقد القوى بعلمه
وبتخصسه على المستخدم الجاهل والضعيف لذلك شروطا ما كان
ليقبلها لو أنه قد توافرت لديه درجة من المعرفة الفنية أو لو أنه لم يكن فى
حاجة شديدة إلى الخدمة محل التعاقد، بحيث يمكن القول بتوافر صفة
الإذعان فى عقد الاشتراك المبرم فى مثل هذه الظروف .

وعقد الإذعان هو العقد الذى يفرض فيه أحد متعاقديه على
الآخر شروطا عليه أن يقبلها جملة أو يرفضها، ولا يملك مناقشتها أو
التعديل فيها^(١) وقد اشترط القضاء للقول بتوافر الإذعان فى العقد أن يكون
محله خدمة أساسية أو سلعة ضرورية وأن يتمتع المتعاقد باحتكار تقديم
هذه الخدمة . وإن كنا نرى أنه ليس بشرط أن يتوافر الاحتكار فى تقديم
الخدمة أو السلعة، بل يكفى أن يكون الطرف المذعن فى موقف لا يمكن
معه مناقشة البنود التى يطرحها عليه المتعاقد الآخر إما لجهله بالفن الذى
يثيره العقد أو باللغة التى تصاغ بها البنود . وما دما فى مجال حماية
الطرف الضعيف فإن علينا التوسع فى تفسير مفهوم الإذعان بحيث
يمكن القول بتوافره فى كل علاقة عقدية لا يتمكن فيها أحد طرفيها من
مناقشة بنود وضعت من جانب المتعاقد الآخر بصرف النظر عن وجود أو
انقضاء الاحتكار^(٢) .

(١) انظر فى عقود الإذعان، د . عبد المنعم فرج الصدة: عقود الإذعان فى القانون المصرى،
رسالة دكتوراه، ١٩٤٦ .

(٢) انظر فى ذلك تفصيلا: بحثنا بعنوان: "الجوانب القانونية للمرحلة السابقة على التعاقد"،
بحث منشور فى مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، التى تصدرها كلية الحقوق ببنى سويف،
عدد يوليو ٢٠٠٠ .

ومما يدعم ذلك نص المادة ١٠٠ مدنى مصرى التى اكتفت بالنص على أن: "القبول فى عقود الإذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها" دون الإشارة إلى الاحتكار من عدمه.

وغنى عن البيان أن المشرع قد أعطى للقاضى سلطة تقديرية كبيرة بشأن عقود الإذعان تضمنتها المادة ١٤٩ مدنى بالنص على أن: "إذا تم العقد بطريق الإذعان، وكان قد تضمن شروطا تعسفية، جاز للقاضى أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفى الطرف المذعن منها، وذلك وفقا لما تقتضى به العدالة، ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك، كما استلزم المشرع أن يفسر الشك دائما فى عقود الإذعان لمصلحة الطرف المذعن حتى ولو كان دائنا خلافا للقاعدة العامة التى تقتضى بأن الشك يفسر لمصلحة المدين". وهو ما نصت عليه المادة ١٥١ مدنى بقولها: "١ - يفسر الشك فى مصلحة المدين ٢٠ - ومع ذلك لا يجوز أن يكون تفسير العبارات الغامضة فى عقود الإذعان ضارا بمصلحة الطرف المذعن".

تكييف عقود الاشتراك :

ليس هناك تكييف محدد لعقود الاشتراك ولم يصل الفقه إلى هذا التكييف مما يصعب من هذه المهمة. ويكاد ينحصر التكييف فى ثلاثة عقود، إذ يمكن التفكير فى أن عقود الاشتراك هذه هى عبارة عن عقود بيع للمعلومات والخدمات التى يشتمل عليها الموقع محل التعاقد، كما يمكن الذهاب إلى أن هذه العقود هى عبارة عن عقود إيجار للموقع، وأخيرا، فإن الهروب من التكييف يدفع إلى القول بأنها عقود غير مسماة.

التكييف الأول : عقود الاشتراك هى عبارة عن عقد بيع :

تعرف المادة ٤١٨ مدنى البيع بأنه: "عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكية شئ أو حقا ماليا آخر فى مقابل ثمن نقدي"، وللوهلة الأولى من الاطلاع على هذا التعريف يذهب التفكير إلى استبعاد انطباق عقد البيع على عقود الاشتراك، نظرا لانتفاء عنصر من أهم عناصره وهو نقل الملكية. إذ لا يقصد عامل الاتصال أو المسئول عن الإيواء أو التخزين من التعاقد مع المستخدمين نقل ملكية المعلومات أو الخدمات التى يبيثها الموقع المتعاقد عليه، وذلك لأنه لا يتعاقد مع مستخدم واحد وإنما هو يتعاقد مع مستخدمين عديدين سواء الموجود منهم فى وقت ما أم الذين سيتعاقدون فى المستقبل، إذ لو قلنا بانتقال ملكية المعلومات إلى أول مستخدم يتم التعاقد معه لتعذر التعاقد مع أى مستخدم آخر.

وبجانب تعذر القول بانتقال الملكية، فإن هناك صعوبة فى انطباق باقى أحكام عقد البيع على مثل هذه العقود. إذ لو أفلس البائع (عامل الاتصال أو التخزين) فهل يكون فى استطاعة دائنيه الحجز على المواقع المتعاقد عليها نظرا لعدم تخصيصها لمشتري بعينه. كما يثار التساؤل عن مدى التزام البائع بضمان المعلومات أو الخدمات التى يقدمها الموقع على شبكة الإنترنت؟ ولا يمكن القول بوجود مثل هذا الالتزام نظرا لأن المتعاقد لا يسأل - فى الأصل - عن محتوى هذه المعلومات أو الخدمات، إذ لا يقع عليه التزام برقابة هذا المحتوى أو فحصه اللهم إلا فى الحالات التى يقوم فيها بدور المورد للمعلومات. وإذا انتهينا إلى القول بعدم وجود الالتزام بالضمان، تعذر - فى الوقت ذاته - القول بوجود

عقد بيع، إذ أن الالتزام بالضمان يعد من أولى وأهم الالتزامات التي تنشأ عن هذا العقد والتي/يكون الاتفاق بشأن الإعفاء منه باطلا^(١). وقد رأينا أن عامل الاتصال أو الناقل للمعلومة والمحول لها لا يسأل عن محتواها أو مضمونها، ولذلك لا يلتزم بالضمان في مواجهة المستخدم. إذ لا يسأل في مواجهته إلا عن عدم تنفيذه للالتزام بتزويد المستخدم بالوسائل التي يتم بها نقل المعلومة أو تحويلها^(٢).

التكييف الثاني : عقود الاشتراك هي عقود إيجار للموقع على شبكة الإنترنت :

عرفت المادة ٥٥٨ مدنى الإيجار بأنه: "عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم"، ولعل تكييف عقود الاشتراك بأنها عقد إيجار أقرب إلى القبول من تكييفها بأنها عقد بيع، نظرا لانتفاء نقل الملكية فى هذا العقد، فعامل الاتصال أو المسئول عن التخزين يؤجر للمستخدم موقعا على شبكة الإنترنت يقوم باستعماله والانتفاع بما على هذا الموقع من معلومات وخدمات طيلة مدة العقد فى مقابل أجره تتمثل فى الاشتراك الشهرى أو السنوى الذى يقوم بدفعه المستخدم إلى المتعاقد معه. ويتم تسليم الموقع إلى المستخدم بمجرد تزويده بوسيلة اتصال به، ومن هذه اللحظة يبدأ العقد فى التنفيذ بما يمكن معه القول بأن العقد من العقود العينية التى لا يمكن تنفيذها أو البدء فى التنفيذ إلا بتسليم عين ما التزم به المتعاقد.

(١) انظر بشأن هذا الالتزام فى عقد البيع: د. على نجيدة: الوجيز فى عقد البيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، ص ١٨٨.

(٢) Dupuis - tou Bol et les autres, Responsabilité civile et ... Op. Cit., P. 138.

كما يقع على المتعاقد مع المستخدم باقى الالتزامات التى تفرضها عقود الإيجار على المؤجر من صيانة العين المؤجرة لتبقى على الحالة التى سلمت بها، كما يقوم فى أثناء العقد بجميع الترميمات اللازمة والضرورية^(١). كما يلتزم المستخدم بأن يبذل العناية فى استعمال الموقع المؤجر والمحافظة عليه ما يبذله الشخص المعتاد، كما يسأل عما يصيب الوسيلة التى بها ينتفع بالموقع من تلف أو هلاك. كما يلتزم بالخروج من الموقع ويفصل الاتصال به بعد انتهاء المدة المتفق عليها، وهو ما يقابل - فى عقد الإيجار - رد العين المؤجرة بعد انتهاء الإيجار^(٢).

وقد كان يمكن التسليم بهذا التكييف لعقود الاشتراك، لولا العقبة التى تعترض هذا التسليم والتى أثرناها بشأن عقد البيع، وهى المتعلقة بالضمان. إذ أن عامل الاتصال أو المسئول عن الإيواء لا يسأل عن محتوى المعلومات أو الخدمات التى تبث عبر الموقع محل التعاقد، مما يجعل من الصعب القول بالتزامه بضمان هذه المعلومات أو تلك الخدمات. كما أنه يتعاقد مع أكثر من مستخدم على موقع واحد ويمد كلا منهم بالوسائل الفنية اللازمة للاتصال بهذا الموقع مما يجعل من الصعب القول بتعهده بمنع الغير من التعرض للمتعاقدين فى الانتفاع بالشئ المتعاقد عليه وهو الموقع على الشبكة، ولذلك، فإن تكييف عقود الاشتراك بأنها عقود إيجار يمكن أن يقوم فى الحالات التى يفرض فيها القانون أو عقد الاشتراك على المتعاقد ضرورة فحص المعلومات ورقابة مضمونها.

(١) المادة ٥٦٧ مدنى.

(٢) انظر بشأن أحكام عقد الإيجار: د. رمضان أبو السعود: عقد الإيجار، الأحكام العامة، منشأة المعارف، ١٩٩٦، ص ٦٥٠.

وأیضا عندما يلتزم بتزويد كل مستخدم بمعلومات مختلفة عن تلك التي يزود بها المستخدم الآخر . وإن كان هذا الفرض من النادر حدوثه، إذ - كما قلنا - أن عامل الاتصال أو الإيواء أو حتى مورد المنافذ يلتزم بتهيئة الموقع على الشبكة وتوفير الوسائل الفنية اللازمة للاتصال بالموقع لكل مستخدم احتمالي لهذا الموقع .

التكييف الراجح : عقود الاشتراك هي عقود غير مسماة :

العقد غير المسمى^(١) هو ذلك العقد الذي لم ينظمه المشرع ولم يكيّفه أو يعط له إسماء معينا ، ويخضع هذا العقد للقواعد القانونية العامة وأيضا للأحكام المنظمة للعقود بصفة عامة، ولا يدل عدم تنظيم المشرع لهذه الروابط على قلة أهميتها في نظره أو انعدامها، وإنما قد يرجع السبب إلى عجز المشرع عن التنبؤ بجميع العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين الأفراد ليتطرق إلى تنظيمها وتسميتها، كما قد يرجع السبب إلى عدم رغبة المشرع في إخضاع علاقات معينة لقواعد محددة، وإنما أراد تركها للقواعد العامة سواء القانونية أو العقدية . ومع الاعتراف بأن اللجوء إلى فكرة العقد غير المسمى ماهو إلا وسيلة للهروب من تكييف أي رابطة عندما يصعب تكييفها أو وضعها تحت إطار قانوني محدد، فإن هناك حالات لا مفر أمامها سوى اللجوء إلى هذه الفكرة، ومن ذلك العقود التي نحن بصددنا (عقود الاشتراك) فهي عقود تتأبى على الخضوع لنظام قانوني واحد كما رأينا نموذجا لذلك في عقود البيع والإيجار . وإنما هي علاقات قانونية متشابكة ومتباينة من حالة إلى أخرى . ولذلك، يكون

(١) انظر في شأن العقد غير المسمى :

GRILLET - PONTON: Essai sur le contrat innomé, Thése, Lyon, 1982.

الأفضل بالنسبة لها تكييفها بأنها عقود غير مسماة، أو بالأحرى الهروب من تكييفها إلى فكرة العقد غير المسمى .

وعلى ذلك، يمكن القول بأن عقود الاشتراك التى تبرم بين مستخدمى مواقع شبكة الإنترنت وبين عامل الاتصال أو المسئول عن تخزين المعلومات هى روابط غير مسماة تستمد أحكامها من البنود التى يتفق عليها الطرفان ومن الشروط التى يدرجاها فى العقد، كما تخضع للأحكام العامة فى القانون من ضرورة مراعاة حسن النية فى تنفيذ العقد وعدم التعسف فى استعمال الحقوق الناتجة عن العقد أو القانون . كما تخضع للقواعد التى تنطبق على العقد بصفة عامة من حيث الإبرام وعبوب الإرادة والمحل والسبب، وما قد يعترضها من بطلان مطلق أو نسبي . كما تخضع لأحكام العقد من حيث ما يترتب عليها من آثار ومن كيفية انحلال أو انقضاء . كما تخضع لأحكام المسؤولية العقدية عند إخلال أحد أطرافها بالالتزامات التى تلقىها عليه، وذلك بالبحث عن توافر شروط هذه المسؤولية المتمثلة أولاً فى الخطأ الذى قد يظهر فى جانب المستخدم إذا خالف تعليمات التشغيل أو الشروط الأخرى التى وضعها المتعاقد معه أو لم يقم بأداء المقابل المتفق عليه . وقد يوجد الخطأ فى جانب عامل الاتصال أو المتعاقد عموماً مع المستخدم، إذا قصر فى تزويد الأخير بالموقع المتعاقد عليه أو بالوسائل الفنية التى تمكنه من الارتباط بهذا الموقع . ثم يتعين وجود الضرر الذى يصيب المتعاقد الذى يشكو من نقصير المتعاقد الآخر وهو ما يمكن أن يكون ضرراً مادياً أو معنوياً وهو ما سنتناوله عند الحديث عن أثر المسؤولية عموماً وهو التعويض . كما

ينبغي أن يكون الضرر نتيجة مباشرة للخطأ الواقع وهو ما يعبر عنه بضرورة وجود رابطة سببية بين الخطأ والضرر .

ونلاحظ أنه يمكن الحديث عن فسخ لعقود الاشتراك فى الحالات التى لا يقوم فيها أحد المتعاقدين بتنفيذ التزاماته على الرغم من قيام الآخر بهذا التنفيذ أو استعداده على الأقل للقيام به . مما يعطيه الحق فى رفع دعوى بفسخ العقد وهو ما يخضع لسلطة المحكمة، إلا إذا كان يوجد بالعقد شرط صريح فاسخ أو شرط متعلق بالانفساخ^(١) .

وخلاصة القول، أن عقود الاشتراك هى عقود حائرة مترددة بين أكثر من نظام قانونى مسمى، يمكن أن تخضع لأحكام مشتركة تجمع بين قواعد أكثر من عقد، بالإضافة إلى خضوعها للقواعد العامة .

(١) انظر فيما يتعلق بالفسخ: عبد الحميد الشواربي: فسخ العقد، فى ضوء الفقه والقضاء، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧، منشأة المعارف، بالإسكندرية .

الفرع الثانى

عقود التوريد

والمجال الثانى الذى يمكن أن تنثور فيه المسؤولية العقدية فى مجال شبكات الإنترنت يتعلق بعقود توريد المعلومات أو الخدمات على المواقع، وهى العقود التى تبرم بين موردي المعلومات وبين موردي المنافذ والتى يلتزم بمقتضاه مورد المعلومات بتزويد مورد المنافذ أو أى شخص آخر قد يكون عامل الاتصال أو المسئول عن الإيواء أو التخزين بالمعلومات والخدمات التى تبت عبر المواقع. كما يمكن أن يوجد عقد بين مورد المعلومات أو الخدمات وبين مؤلف برامج المعلومات أو المنتج لها وقد يكون التكييف الأقرب لهذا العقد، أنه عقد بيع محله هذه البرامج. ويؤدى إلى قيام مسؤولية مورد المعلومات فى حالة الإخلال بينوده ولا شك فى أن المسؤولية هنا عقدية. كما يمكن أن تقوم هذه المسؤولية على عاتق منتج المعلومة أو مؤلفها فى مواجهة المورد وذلك عن عدم صحة المعلومة أو عدم كمالها أو عدم مشروعيتها مما أدى إلى قيام مسؤولية المورد فى مواجهة الغير عن الأضرار التى تسببها هذه المعلومة الناقصة أو غير المشروعة. فلا شك فى أن المورد يستطيع الرجوع على المنتج أو المؤلف بدعوى عقدية إذا أخل هذا الأخير بالعقد الرابط بينه وبين مورد المعلومات، والذى غالبا ما يكون عقد بيع وإن كان يمكن أن يكون - فى بعض الحالات - عقد مقالة، يتعهد بمقتضاه المؤلف أو المنتج بأن يصنع شيئا كبرامج المعلومات أو أن يؤدى له عملا لقاء أجر يتعهد به المورد.

كما يمكن أن يكون عقد نشر إذا كان المورد ناشرا كوكالة نشر، وتعاقد مع المؤلف أو المنتج على نشر مصنفاته على شبكة الإنترنت. ففي هذه الحالة، يلتزم المورد بكل بنود عقد النشر والتي يأتي في مقدمتها الالتزام بالسرية، وعدم نشر إلا ما اتفق عليه من بيانات أو معلومات. فإذا أخل بذلك، قامت مسؤوليته العقدية في مواجهة المؤلف^(١).

نعود إلى عقود التوريد التي يبرمها مورد المعلومات والخدمات مع من يقومون بطرحها على المنافذ أو المواقع على شبكة الإنترنت، وغالبا ما يرتبط مورد المعلومات أو البرامج بعقد توريد مع مورد المنافذ. ويعرف عقد التوريد بأنه - ووفقا لتعريف محكمة القضاء الإداري - "اتفاق بين شخص معنوي من أشخاص القانون العام وفرد أو شركة يتعهد بمقتضاه الفرد أو الشركة بتوريد منقولات معينة للشخص المعنوي لازمة لمرفق عام مقابل ثمن معين"^(٢). فموضوع عقد التوريد هو باستمرار أشياء منقولة كالبضائع أو مواد التموين أو الفحم أو السفن أو المواد الحربية^(٣)، ومن هذه توريد شعير أو أرز أو فاكهة إلى جهة أو مؤسسة عامة. ولكن يلاحظ أن عقد التوريد ليس بشرط أن يكون عقدا إداريا، وإنما قد يكون عقدا مدنيا يقوم بالاتفاق بين شخصين من أشخاص القانون

(١) انظر في ذلك تطبيقا قضائيا على عقد النشر:

Cou - d'app - Paris, 5^{em} ch. 14-2-1997, JCP, 1998, J, 11\1000, et note FAGES (B).

(٢) محكمة القضاء الإداري في ٢ ديسمبر ١٩٥٢، مجموعة أحكام مجلس الدولة، السنة السابعة، ص ٧٦.

(٣) سليمان الطماوى: الأسس العامة للعقود الإدارية، دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٥، ص ١٢٢.

الخاص أو بين فرد عادى والدولة ولكن باعتبارها شخصا خاصا . فإذا أُبهرم عقد توريد خاص خضع لأحكام القانون الخاص أو - بالأدق - لأحكام القانون المدنى . ولذلك يكون من المتصور وجود عقد توريد معلومات، يلتزم بمقتضاه المورد بتزويد المستورد بكل ما يتفق عليه من معلومات وخدمات يتم بثها عبر منافذ الإنترنت .

ولا يلتزم مورد المعلومات فقط بتوريدها أو تزويد مورد المنافذ بها، وإنما هو يسأل أيضا عن مضمونها ومحتواها ولذلك، يقع عليه التزام برقابتها وفحصها قبل توريدها . ويعد التزامه هذا التزاما بنتيجة وليس التزاما بوسيلة من واقع أن مورد المعلومات غالبا ما يكون شخصا مهنيا اتخذ من توريد هذه المعلومات مهنة وعملا متخصصا له، ولذلك، فإنه يلتزم بتوريد معلومة صحيحة وكاملة ومشروعة لا تسبب ضررا للغير أو تخالف النظام العام ولا الآداب ولا تتعارض مع المصلحة العامة . ومن أجل أن تكون المعلومة الموردة كذلك، فإن على المورد التزاما بالفحص والرقابة والتدقيق وهو التزام بنتيجة لا يسقط عن كاهله إلا إذا قام بتنفيذه فعلا أو يثبت وجود القوة القاهرة التى أعاقته عن التنفيذ، ويكتفى من المتعاقد معه الإشارة إلى وجود هذا الالتزام والادعاء بعدم تنفيذه لينقلب عبء الإثبات بعد ذلك على عاتق المورد إذ عليه التدليل على التنفيذ أو الإشارة إلى السبب الذى أعاقه عن ذلك . ولا يكتفى منه بإثبات بذله للعناية والحرص فى تنفيذ الالتزام . إذ لا يعد منفذا للالتزام إلا إذا تحققت نتيجته فعلا . وهو ما يمكن أن يقابل الالتزام بضمان السلامة . إذ يضمن المورد سلامة المعلومة التى يوردها وصحتها وشرعيتها وبعدها

عن أن تلحق بالآخرين ضرراً أو تتعارض مع القوانين واللوائح أو تخالف النظام العام والآداب .

ويقوم المورد بتوريد المعلومات أو الخدمات في مقابل يتعهد بأدائه مورد المنافذ . هذا المقابل يتم تحديده بالاتفاق بين الأطراف وقد يكون ذلك في العقد أو في اتفاق لاحق . بل لا يشترط تعيين المقابل في العقد وإنما يكفي الاتفاق على أسس لتحديده، فقد يتفق الطرفان على أن يكون المقابل هو ما جرى عليه التعامل أو سعر السوق . وفي هذه الحالة تكون العبرة بسعر السوق في المكان والزمان اللذين يجب فيهما التوريد . وذلك قياساً على عقد البيع الذي نصت بشأنه المادة ٢/٤٢٣ مدنى على أن: "إذا اتفق على أن الثمن هو سعر السوق، وجب عند الشك، أن تكون العبرة بسعر السوق في المكان والزمان اللذين يجب فيهما تسليم المبيع للمشتري، فإذا لم يكن في مكان التسليم سوق، وجب الرجوع إلى سعر السوق في المكان الذى يقضى العرف أن تكون أسعاره سارية".

وعلى ذلك، قد يتفق مورد المعلومات مع مورد المنافذ على أن المقابل هو الذى جرى عليه السوق في المكان الذى يوجد فيه الأول أو الثانى، فإذا لم يشير إلى هذا السوق، فإن العبرة بسعر السوق في المكان الذى يقضى العرف بأن تكون أسعاره هى السارية وهو قد يكون المكان الذى يوجد فيه مورد المعلومات والخدمات .

وليس بشرط أن يتم التوريد بمقابل، وإنما قد يقوم المورد به مجاناً على شبكة الإنترنت وهو قد يقصد من ذلك مجرد ربط مجموعة من المعلومات بالشبكة، وفي هذه الحالة إذا تم توريد المعلومة بشكل تطوعى

وبدون تنظيم مسبق أو طلب من أحد، فإن المسؤولية تكون تقصيرية^(١)، ومعنى ذلك، أن نقل المعلومة تم بفعل خالص بالمجاملة أو كنوع من المساعدة الإرادية والتلقائية التي لا تتوقف على طلب، فلا مجال هنا للحديث عن عقد ولا عن مسؤولية عقدية من باب أولى. أما إذا تم توريد المعلومة بشكل منظم وبناء على اتفاق بين المورد ومتلقى المعلومة، فإن المسؤولية هنا تكون عقدية ولا يؤثر فيها مجانية التوريد^(٢). فهذه العلاقة المنظمة القائمة بين المستخدمين لشبكة الإنترنت وموردى الخدمات أو المعلومات تسمح بالقول بوجود مسؤولية عقدية حتى ولو كان هؤلاء يقومون ببث المعلومات مجاناً^(٣).

ويعتبر الالتزام بالفحص والرقابة الذى يقع على عاتق مورد المعلومات هو الالتزام الأول والرئيسى يليه بعد ذلك مجموعة من الالتزامات الأخرى التى يفرضها عقد التوريد، بل وحتى ولو لم يشر العقد إلى بعض هذه الالتزامات فإن المورد يجد نفسه ملزماً بها من واقع احترافه التوريد وتخصصه فى مجال المعلومات والبرامج، من هذه الالتزامات التزامه بتسليم المعلومات على نحو يطابق ما ورد الاتفاق عليه فى العقد، فالمورد يلتزم بتوريد المعلومة مطابقة للمواصفات وطبقاً

(١) انظر تطبيقات قضائية فى مجال النقل المجانى:

Cass - civ - 2^{ème} 24-10-1963, D, 1964, Somm., P. 73.

Cou - d' app. Rio M, 27-3-1962, D, 1963, P. 176.

(2) Cass - Civ - 2^{ème}, 18-3-1992, JCP, 1992, ed. G.IV, 1525. Et Cass. Civ. 26 - 1 - 1994, JCP, 1994, ed. G, I, 3809, N° 1, chro, VINEY, Responsabilite civile.

(3) Dupuis - TOUBOL. Et les autres, Responsabilité civile Op. Cit., P. 140.

للشروط المحددة، ويستعان في معرفة هذا التطابق بقواعد المهنة وما يجرى عليه التعامل في المجال الذي تدخل في إطاره المعلومة الموردة، وهذا التطابق هو وحده الذي يمكن المستورد من الحصول على النتيجة المبتغاة من وراء العقد.

ومما يرتبط بالالتزام بالتطابق، التزام المورد بتوريد معلومة صالحة للاستعمال ويمكن الاستفادة منها، وهو ما لا يكون إلا إذا كانت المعلومة كاملة وصحيحة ومشروعة. ولا شك في أن المستورد هنا يمكنه رفع دعوى عقدية بعدم المطابقة، وذلك قياساً على الدعوى التي يملكها المشتري في عقد البيع، وهو ما نصت عليه المادة ١/٤٤٧ مدني بقولها: "١ - يكون البائع ملزماً بالضمان إذا لم يتوافر في المبيع وقت التسليم، الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه. أو إذا كان بالمبيع عيب ينقص من قيمته أو من نفعه بحسب الغاية المقصودة مستفادة مما هو مبين في العقد أو مما هو ظاهر من طبيعة الشيء، أو الغرض الذي أعد له، ويضمن البائع هذا العيب ولو لم يكن عالماً بوجوده". وهكذا يتضح من النص أن المشرع قد ربط بين عدم المطابقة وبين العيب الخفي الموجود بالشيء المبيع على نحو يمكن معه للمشتري التمسك بأي دعوى يريد، إذ أن الفصل بين دعوى عدم المطابقة ودعوى العيب الخفي أمر يصعب في كثير من الحالات، على نحو يفرض على القضاء أن يفتح الباب أمام

المشتري لرفع دعواه بالشكوى من الإخلال بتسليم المبيع دون تمييز بين العيب الخفى وبين عدم المطابقة للمواصفات^(١).

ويشير الفقه المصرى إلى دليل على عدم التمييز هذا، وإلى أن المشرع المصرى قد أراد أن يوحد فى أحكام المسؤولية بين دعوى ضمان العيب الخفى وعدم المطابقة، وذلك عندما وحد المهلة الزمنية لرفع إحدى الدعويتين، وجمعهما فى نص واحد^(٢). فقد نص المشرع فى المادة ٤٥٢ مدنى على مدة واحدة تسقط بها دعوى الضمان بالقول: "تسقط بالتقادم دعوى الضمان إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع ولو لم يكتشف المشتري العيب إلا بعد ذلك ما لم يقبل البائع أن يلتزم بالضمان لمدة أطول".

ويتطابق ما تقدم على عقود التوريد فى مجال المعلومات على شبكة الإنترنت، ينتج أن المستورد للمعلومة يمكنه رفع دعوى عقديّة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن المعلومة الموردة سواء أكان ذلك بسبب عدم مطابقتها للمواصفات الواردة فى عقد التوريد أم لعيب فى هذه المعلومة لم يتمكن من اكتشافه عند تلقيها وبثها عبر الشبكة، ويصبح بالخيار بين المطالبة بالتعويض وبين طلب الفسخ لعدم تنفيذ المورد لالتزامه بالتسليم مع ملاحظة أن بإمكانه المطالبة بالتعويض بجانب مطالبته بالفسخ.

(١) انظر فى شأن موقف القضاء الفرنسى من ذلك، د. حسن عبد الباسط جميعى: عقود برامج الحاسب الآلى، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ٢٣٩.

(٢) د. سمير عبد السيد تناغو: عقد البيع، الكتب القانونية، منشأة المعارف، ١٩٧٣، ص ٢١٣.

ويلاحظ أنه حتى يتمكن مورد المعلومات من تنفيذ التزامه بتوريد معلومة مطابقة لما يريده المستورد، فإن على هذا الأخير أن يحدد مواصفات المعلومات التي يرغب في استيرادها على نحو دقيق يساعد المورد على تنفيذ العقد، وهو ما يعبر عنه بالالتزام بالتعاون من جانب المستورد الذي عليه أن يحدد ما يحتاجه من معلومات على نحو مفصل وبشكل واضح ويقدم للمورد البيانات الضرورية والمعلومات اللازمة لوقوف الأخير على ما يريد المستورد.

ولا شك في أن تحديد مضمون الالتزام بالتعاون الذي يقع على عاتق المستورد يتوقف على معرفة هذا الأخير أو جهله وتخصصه وخبرته^(١)، فكلما كان المستورد عالماً بأصول فن المعلومات وبثباتها على الشبكة، كلما تشددنا في مواجهته بشأن تنفيذه لالتزامه بتحديد مواصفات المعلومات التي يرغب في استيرادها. بعكس الأمر، عندما يتعلق الأمر بشخص مبتدئ أو جاهل. فإن درجة التشدد تخف، ويفسر كل شك لصالحه، وبخاصة إذا كان يقابله مورد عالم ومتخصص ومهني.

ويلاحظ أن المدين بالالتزام في مجال المسؤولية العقدية يمكنه التخلص منها بالإشارة إلى شروط الإعفاء المدرجة بالعقد أو البنود التي تؤدي إلى تقييد مسؤوليته. وهو ما يمكن أن يحدث عندما يشترط مورد الخدمات عدم مسؤوليته عن مضمون المعلومات التي يقوم بتوريدها، أو عندما يشير مورد المنافذ أو عامل الاتصال أو الإيواء والتخزين إلى عدم مسؤوليته عن هذا المضمون. أو إلى تقييد مسؤوليته وحصرها في نوع معين من الأخطاء دون باقيها أو تحديد مسؤوليته عن الأضرار الناتجة في

(١) Cou - d'app - Paris, 5^{eme} ch. 14-6-1985, JCP, 1986, ed. E, 1,15131.

حدود مبلغ معين أو في أضرار بعينها . ولا شك في أن هذا التحديد أو التقييد لا يوجد في إطار المسؤولية التقصيرية .

ومن المعروف أن هذه القيود تصبح لا أثر لها في حالتين الأولى عندما يقع من المتعاقد المستفيد منها غش أو خطأ جسيم . الثانية عندما يشكل التقصير المسند إلى هذا المتعاقد مخالفة جنائية في الوقت ذاته . وفي هذه الحالة الأخيرة يستطيع المضرور من التقصير والمجنى عليه في الجريمة تحريك دعواه المدنية ضد المتعاقد الجاني . وذلك على الأساس التقصيري . وهذا ما يعد من الحالات النادرة التي أخذ بها القضاء الفرنسي كاستثناء على مبدأ عدم الجمع بين المسئوليتين التقصيرية والعقدية^(١) .

ويشير الفقه الفرنسي في هذا الصدد إلى بنود تقييد المسؤولية التي تدرجها شركة الاتصالات الفرنسية في العقود التي تبرمها مع المستخدمين للإنترنت باعتبارها موردا للمنافذ، إذ تنص عادة على أن الشركة: "لا تسأل عن محتوى الخدمات التي يريدها المشترك، ولا تقوم مسئوليتها عن الخدمات التي يمكن استقبالها عبر الإنترنت ولا تمارس أية رقابة على طبيعة المعطيات التي تقوم بنقلها وتحويلها بواسطة مركز إرسالها"^(٢) .

(١) Cass - Crim, 12-12-1946, JCP, 1947, ed. G. II, 3627.

(٢) "Wanadoo represente un service de connexion entre le micro ordinateur et le Centre - serveur de France télécom, Interactive et ne porte pas sur le contenu des services que l'abonné peut consulter. France télécom Interactive n'assume aucune responsabilité sur les services accessibles par Internet et n'exerce aucun contrôle sur la nature ou les Caractéristiques des données qui pourraient transiter par l'intermédiaire de son centre serveur"

مشار إلى ذلك في:

Dupuis - toubol et les autres, Responsabilité Civile ... Op. Cit., P. 140, N° 17.

المطلب الثانى

المسئولية التقصيرية

وهى المسئولية التى تنشأ فى الحالات لا يوجد فيها عقد، وتترتب نتيجة المخالفات التى تتم لنصوص قانونية سواء أكان فى ذلك النص العام الذى يفرض على كل فرد واجب احترام الآخرين وعدم إيدائهم أم كانت نصوصاً أخرى تفرض التزامات قانونية على عائق الأفراد. وبمخالفة هذه النصوص تقوم مسئوليتهم على الأساس التقصيرى. والنص العام الذى يحكم المسئولية التقصيرية فى مصر هو المادة ١٦٣ مدنى وفى فرنسا المادة ١٣٨٢ مدنى. فقد نصت المادة ١٦٣ على أن: "كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض"، وتشير المادة ١٣٨٢ مدنى فرنسى إلى حكم قريب من ذلك^(١).

وتنشأ المسئولية التقصيرية فى مجال الإنترنت عن الأضرار التى تصيب الغير من جراء المعلومات التى يتم بثها عبر الشبكة. هذا الغير لا تربطه أى علاقة عقدية مع المتسبب فى الضرر والمسئول عن بث المعلومة. بمعنى أنه فى غير نطاق المسئولية العقدية الذى رأيناه من قبل يبدأ عمل المسئولية التقصيرية ودورها. وقد قضى فى هذا الصدد^(٢) بمسئولية الناشر فى مواجهة القراء عن عدم الحيلة فى نشر معلومات متعلقة بالنباتات الضارة أو السيئة بدون التنبيه إلى عدم الخلط بين هذه

(١) V. Art. 1382. C.C.F. "Tout Fait quelconque de l'homme, qui cause à autrui un dommage, oblige celui par la Faute duquel il est arrivé, à la réparer"

(٢) Tr. Gr. Inst. Paris, 28-5-1986, D, 1986, Flash. N° 25.

النباتات وبين تلك النباتات التي تصبح مشروبات نباتية. وقد أقامت المحكمة المسؤولية هنا على الأساس شبه التقصيري، على الرغم من وجود عقد في هذه الحالة وكان يمكن أن يسمح بقيام مسؤولية الناشر عن المعلومات، وقالت المحكمة أن: "المسؤولية تقوم هنا نتيجة مخالفة التزامات بعيدة عن تنفيذ الالتزامات العقدية"^(١). ولقيام المسؤولية التقصيرية يتعين توافر أركانها من خطأ وضرر وعلاقة سببية.

والمشكلة التي تثار بشأن هذه الأركان تتعلق بالخطأ حيث لم يتفق الفقه على تعريف موحد له فهناك من رأى أن العمل الضار هو الخطأ، وهو الفعل غير المشروع المخالف للقانون، وآخر رأى أن الخطأ هو إخلال بالتزام سابق مصدره القانون وثالث يحل الخطأ إلى عنصرين الأول وهو الاعتداء على حق من حقوق الغير وهو أيضا إخلال بواجب أو انتهاك لحرمة حق الغير^(٢). ويلاحظ على هذه الآراء جميعها أن الاختلاف بينها اختلاف لفظي وليس اختلافا حقيقيا في المضمون. فالأمر الواضح هو أن الخطأ التقصيري يوجد عندما يخالف الشخص واجبا مفروضا عليه بحكم القانون، ولا شك في أن هذه المخالفة تشكل اعتداء على حق للغير أو على حق من الحقوق العامة.

وفي مجال شبكات الإنترنت، فإن المشكلة تنشأ من صعوبة إثبات الخطأ لقيام المسؤولية التقصيرية. إذ الخطأ هنا يتمثل في بث معلومات

(١) "d'une responsabilité quasi délictuelle étrangère à l'exécution des obligations Contractuelles".

(٢) د. السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الثاني، المجلد الثاني، دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص ١٠٨٠.

خاطئة أو ناقصة أو مغرضة أو كاذبة وبشكل عام غير مشروعة. وهذا من الصعب إثباته وتحديد المسئول عنه، والقاعدة في ذلك، هي أن مورد المعلومات أو الخدمات هو المسئول عن محتوى ومضمون هذه المعلومات، باعتباره الشخص الذي يملك رقابتها وفحصها. ولذلك، فهو يسأل عقدياً عن هذا المحتوى إذا تمت المخالفة في مواجهة شخص تربطه به رابطة عقدية كما رأينا. ويسأل تقصيرياً عن الأضرار التي تصيب الغير من جراء بث معلومات بها عيب من العيوب السابقة.

وهذه المسئولية قد تقوم في مواجهة شخص أجنبي شكلت المعلومة المنشورة اعتداء على حياته الخاصة أو مست جانباً من خصوصياته. وذلك، كنشر صورة مخلة له، أو تناول سمعته وشرفه أو عرضه بما يسيء إليه. وأيضاً، إذا أدت المعلومة المنشورة إلى التحريض على ارتكاب جريمة ضد شخص ما أو انتحاره.

وبشكل عام، فإن كل المخالفات الجنائية التي يمكن أن تتم عن طريق البث عبر شبكة الإنترنت من خلال المواقع التي يتعهد بالتوريد إليها مورد المعلومات، قد تصلح أساساً لقيام مسئوليته التقصيرية في مواجهة الغير الذين أصابهم ضرر مادي أو معنوي من جراء هذه المخالفات، ولم تكن تربطهم به رابطة عقدية.

وإلى جانب مورد المعلومات، يمكن أن تقوم المسئولية التقصيرية على عاتق مورد المنافذ أو أي متدخل آخر إذا قام بما يقوم به مورد المعلومات، بمعنى إذا تعهد برقابة محتوى المعلومات ومضمونها. فإن هذا التعهد يفرز التزاماً بالسلامة يقع على عاتق هذا الشخص وأي تقصير في

تنفيذه أو إهمال، يسبب مسئوليته على الأساس التقصيري في مواجهة المضرور وذلك عند غياب العقد . ولا شك في أن المسئولية التقصيرية أوسع نطاقا من المسئولية العقدية فيما يتعلق بالتعويض، إذ لا يكون في الأخيرة إلا عن الضرر المباشر المتوقع الحصول، بينما يكون في الأولى عن أى ضرر مباشر سواء أكان متوقعا أم غير متوقع .

كما تقوم المسئولية التقصيرية في حالات الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، ومن ذلك، قيام المورد ببث مصنف بدون الحصول على إذن مؤلفه^(١)، أو إعادة نشر رسم أو كتابة أو قطعة موسيقية على شبكة الإنترنت بدون تصريح مسبق بذلك . وما يحدث هنا هو إعادة عرض أو تقديم مصنف على الشبكة بعد إدخاله على موقع من المواقع، وهو ما يتحقق معه العرض على الجمهور الذى يتم بإيصال المصنف إلى الجمهور بأية وسيلة أيا كانت، فقد يحدث بالإلقاء على الجمهور أو بالنقل فى مكان ما سواء بالصوت أو الصورة أو بالإثنين معا، فالنشر يتم بكل وسيلة اتصال، كما يعتبر نشر بث المصنف عبر القمر الصناعى، ومن خلال شبكات الإنترنت .

وعلى ذلك، تقوم المسئولية التقصيرية فى كل حالة يتم فيها بث مصنف أيضا كان نوعه على الشبكة بدون الحصول على إذن مسبق، إذ يشكل هذا الفعل اعتداء على حق المؤلف الذى تحميه القوانين، كما قد يسبب ضررا للمؤلف فى صورة مادية أو معنوية . وتقوم المسئولية حتى ولو كان الذى قام بالبث لم يحصل على مقابل له، وإنما كان النشر

(١) Tr. Gr. Inst. Paris, 10-6-1997, Peced.

لأسباب تعليمية أو بحثية، فغياب مقابل النشر لا ينفى وجود الاعتداء، ولا يلغى ضرورة الحصول على إذن مسبق من المؤلف على البث.

ومن التطبيقات القضائية فى مجال المسؤولية التقصيرية، ما قضى به^(١) من مسؤولية إحدى الشركات عن إعادة طرح برنامج كمبيوتر على شبكة الإنترنت بدون الحصول على إذن من الشركة الموزعة للبرنامج. كما قضى^(٢) بأن إعادة تقديم علامة تجارية بمسمى جديد على شبكة الإنترنت يعد خطأ يبرر رفع دعوى مستعجلة لوقف هذا البث.

كما قضى بأن الاتجار فى منتجات الموزعين على شبكة الإنترنت يتعين الحصول على إذنه قبل ذلك من قبل المسئول عن موقع الإنترنت. وقد اعتبرت المحكمة أن الدخل الناتج من البيع عبر الشبكة يشكل دخلاً غير مشروع^(٣).

ومن ذلك ما قضى به^(٤) من أن لكل إنسان حقاً مطلقاً على صورته، يسمح له بمعارضة تقديمها أو بثها بدون إذن صريح منه حتى ولو كان البث على موقع شبكة الإنترنت. وكان الأمر متعلقاً بعرض صورة لإمرأة

(١) T. Comm. Paris. Ref. 3-3-1996, JCP, 1997, J, N° 22840, "Interdiction est faite à la société editrice d'un webayant reproduit sans autorisation un logiciel développé par une autre société de distribuer ...".

(٢) Tr. Gr. Inst – Nanterre, 16-9-1999, D, 1999, actu, P. 81 "L'utilisation par une société, à titre de nom de domaine sur le reseau Internet, de la reproduction quasi servile de la marque Loncôme, Justifie l'action en la forme des référés ...".

(٣) Cou. D'app. VERSAILLES, 13^{em} ch. 2-12-1999, D, 2000, Chaires des affaires, actu – jurispr., P. 92.

(٤) Tr. Gr. Inst. NANTERRE, 8-12-1999, D, 2000, J, P. 274.

عارية على الشبكة. فقد كان هناك عقد مبرم بينها وبين جهة نشر يتعلق باستغلال الصورة في وسائل نشر ليس من بينها البث عبر الإنترنت. وقيل في التعليق على الحكم أن مثل هذا العقد وإن كان يتضمن إذنا مسبقا بالنشر إلا أنه يقتصر على وسائل النشر المتفق عليها فقط ويجب تفسيره تفسيراً ضيقاً بما لا يشمل استغلال الصورة على شبكات الإنترنت. فهذا الاستغلال يحتاج على إذن خاص به^(١). والمسئولية التي تقوم هنا قد تكون عقدية إذا كان العقد ما زال قائماً، وقد تكون تقصيرية إذا انتهى العقد، إذ يشكل فعل البث عبر الشبكة خطأ قائماً بذاته واعتداء على الحق في الصورة.

ويلاحظ أن المسؤولية لا تقوم إلا عن المعلومات التي يتم نشرها أو بثها فعلاً، أما تلك المعلومات التي لم يتم المورد بثها فإنه لا يسأل عنها، حتى ولو كان يعلمها وأدى عدم نشرها إلى إلحاق ضرر بالغير^(٢)، ما دام أنه غير ملزم بنشرها لا قانوناً ولا عقدياً.

وتجدر الإشارة هنا إلى قانون ١ أغسطس ٢٠٠٠ الذي صدر في فرنسا معدلاً بعض أحكام قانون ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٨٦ المتعلق بالاتصالات السمعية والبصرية والذي حاول أن يزيد من حالات عدم المسؤولية سواء، أكانت المدنية أو الجنائية عن المعلومات التي يتم بثها عبر شبكات الإنترنت، فقد كانت المادة ١٤ من المشروع تنص على أن الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يتعهدون - بشكل مجاني أو

(١) Note. Sous arret. Peced.

(٢) Cou. D'app. Paris, 1^{re} ch. 11-1-2000, D, 2000, Chairs des affaires, actu. Jurisp., P. 129.

بمقابل بالتخزين المباشر والمستمر من أجل وضعها تحت تصرف الجمهور - لكتابات أو رسوم أو صور أو رسائل يمكن استقبالها، لا يسألون جنائيا أو مدنيا عن محتوى هذه الخدمات، إلا:

١ - إذا أصبحوا مختصين بأمر قضائي برقابة المحتوى.

٢ - إذا قام شخص من الغير، يعتقد فى أن المعلومات المخزنة غير مشروعة أو تحتوى على سبب ضار، بتبنيهم إلى ذلك.

وقد خضعت هذه المادة لرقابة المجلس الدستوري، الذى أصدر حكمه فى شأنها فى ٢٧/٧/٢٠٠٠ ملغيا به الفرض الثانى من المسؤولية على أساس أن هذا النص غير واضح بشكل كافى وبخاصة فى مجال المسؤولية الجنائية^(١). وقد تسبب حكم المجلس الدستوري فى حدوث فترة من التردد والاختلاف بين آراء الفقهاء وأحكام القضاء، إذ يرى بعض الفقه أن إلغاء الفرض الثانى من المسؤولية لا يمنع من قيام مسؤولية الأشخاص القائمين على توريد المعلومات وتخزينها على شبكة الإنترنت. وذلك بتطبيق القضاء السابق على صدور القانون. بينما يرى آخرون، أنه يجب الأخذ بالتفسير الضيق للنصوص والأخذ بعدم مسؤولية القائمين على تخزين المعلومات إلا فى الفرض الذى أثاره النص، ولا يجوز إدخال ما لا يتضمنه النص من فروض^(٢) وعلى ذلك، تكون القاعدة هى عدم مسؤولية الأشخاص القائمين على تخزين المعلومات أو الممارسين للإيواء عن هذه المعلومات لا جنائيا ولا مدنيا، إلا إذا أصبحوا مختصين بأمر قضائي

^(١) N° 2000 - 433, JO, 2/8/2000, P. 11922.

^(٢) PATRICE de CANDE, "La responsabilité des intermédiaires de l'Internet, Op. Cit., P. 1936.

برقابة مضمون ومحتوى هذه المعلومات ففي هذا الفرض تقوم مسئوليتهم عن الأضرار التي تسببها هذه المعلومات .

أما عن الأحكام القضائية الفرنسية الصادرة بعد إصدار هذا القانون، فإنها اتجهت إلى تحقيق المبدأ الذي قرره المادة ١٤ من القانون ولم تأخذ بالمسئولية عن التخزين إلا في الفرض الذي نصت عليه المادة . ففي حكم لرئيس محكمة باريس الابتدائية، وفي دعوى مرفوعه على شركة تخزين مسئولة عن موقع على شبكة الإنترنت من جانب شركة أخرى وذلك بسبب وقائع القذف والسب التي تم بثها عبر الموقع، بعد أن أشار رئيس المحكمة إلى عدم اختصاصه بمعرفة المشكلة الناتجة عن استخدام ماركة الشركة المدعية إذ أن هذا يحتاج إلى إجراء خاص، أكد على مبدأ عدم مسئولية مورد التخزين أو الإيواء المدنية والجنائية المشار إليه في المادة ٨/٤٣ من قانون أغسطس ٢٠٠٠^(١).

ويشير الفقه الفرنسي^(٢) إلى تعديل مرتقب لقانون أغسطس ٢٠٠٠ سيتم التصويت عليه أمام الجمعية الوطنية في ٢٠٠٢ وسيحمل تعديلا يتضمن تكملة للمادة ٨/٤٣ المنظمة لمسئولية مورد التخزين أو الإيواء وذلك على ضوء الأساس الذي وضعه المجلس الدستوري في حكمه السابق، كما من المتوقع أن يتضمن التعديل إجراء خاصا يسمح بالتخلي عن المواقف الضارة بحقوق الآخرين . وعلى ذلك، سيعيد مشروع القانون

^(١) Tr. Gr. Inst. Paris, ord. Ref. 6-2-2001.

مشار إلى الحكم في :

CANDE, la responsabilité ... Op. Cit., P. 1937.

^(٢) CANDE, La responsabilité Op. Cit., 1938.

المتعلق بشركات المعلومات صياغة المادة ٨/٤٣ من القانون . وذلك بعدم الإشارة فى هذه المادة إلى المسؤولية الجنائية، وذلك لتلاشى الحجة التى ساقها المجلس الدستورى من عدم وضوح المادة فيما يخص هذه المسؤولية . وبذلك تخضع مسؤولية مورد الإيواء الجنائية للقواعد العامة فى القانون الجنائى .

وبذلك، يصبح مورد الإيواء أو التخزين مسئولاً مدنياً فى الفرض الذى ينبهه فيه شخص من الغير إلى المعلومات غير المشروعة أو الكاذبة أو التى تحمل اعتداء على حقوق الآخرين . إذ تقع عليه فى حالة التنبيه أو التحذير التزام بأخذ الحيلة والعناية ورقابة محتوى المعلومات المراد تخزينها بهدف نشرها . كما يتعين على مورد التخزين أن يتصرف بسرعة من أجل استرداد هذا المحتوى غير المشروع أو أن يجعل استقباله عبر الإنترنت أمراً مستحيلاً . أو بإلغاء المنافذ التى اتصلت بهذه المعلومات، وإذا لم يقم بذلك، على الرغم من علمه بمحتوى المعلومات غير المشروع، قامت مسؤوليته المدنية التقصيرية فى مواجهة الغير المضرور من هذه المعلومات بجانب مسؤولية موردها .

وبجانب ذلك، تضمن المشروع إجراءات خاصة بشأن التخلّى عن المحتوى غير المشروع ووضع نهاية لتخزينه، وعلى المورد أيضاً وقف الاتصال بالمحتوى الذى يشكل اعتداء على حقوق المؤلف وذلك بأية وسيلة، مثل الامتناع عن تزويد المنافذ بهذا المحتوى أو الامتناع عن تخزينه^(١) .

(١) CANDE, Op. Cit., 1938.

وخلاصة القول فى المسئولية التقصيرية أنها تقوم على عائق كل شخص يتعهد أو يلتزم برقابة محتوى المعلومات التى يتم بثها عبر شبكة الإنترنت، إذ عند الإخلال بهذا الالتزام، وهو التزام بضمان سلامة المعلومات، تقوم مسئولية الشخص على أساس المادة ١٦٣ مدنى مصرى، والمادة ١٣٨٢ مدنى فرنسى، وذلك فى الحالات التى لا يوجد فيها عقد أو وجد ولكنه انتهى أو لم يكتمل إذ تكون المسئولية فى الحالتين الأخيرتين شبه تقصيرية. وكما قلنا فإن المسئولية التقصيرية تقدم ميزة للمضرور وتلقى عليه عبئا، فهى تعطيه ميزة الحصول على تعويض كبير من واقع ما تقدمه من إمكانية التعويض عن الأضرار غير المتوقعة، بخلاف المسئولية العقدية، التى لا يشمل التعويض فيها إلا الأضرار المتوقعة وذلك فى غير حالات الغش والخطأ الجسيم.

وتلقى المسئولية التقصيرية على عائق المضرور بعبء الإثبات، إذ من المعلوم أن المدين هو الذى يتحمل عبء إثبات قيامه بتنفيذ الالتزام فى المسئولية العقدية بعد أن يثبت الدائن وجود العقد، أما فى المسئولية التقصيرية فالدائن هو الذى يثبت أن المدين قد خالف التزامه القانونى وارتكب عملا غير مشروع^(١).

(١) السنهاورى: الوسيط، ج ٢، المجلد الثانى، ص ١٠٤٦.

المطلب الثالث

المسئولية الموضوعية

هل يمكن التفكير - فى مجال المعلومات التى تبث عبر شبكات الإنترنت - فى مسئولية موضوعية تقوم على أساس الخطأ المفترض، من واقع حيازة المعلومات وحراستها؟ نتعرف أولا على هذه المسئولية فى القانون المدنى، ثم نوضح مدى انطباق أحكامها على المسئولية فى مجال الشبكات.

يحكم المسئولية عن عمل الغير المواد من ١٧٣ إلى ١٧٨ من القانون المدنى المصرى، والمادة ١٣٨٤ بققراتها المختلفة من القانون المدنى الفرنسى. وما يهمنى فى هذا الإطار، هو المسئولية الناشئة عن الأشياء. فقد نصت المادة ١٧٨ مدنى على أن: "كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه، هذا مع عدم الإخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة". وقد نصت على معنى قريب من ذلك المادة ١٣٨٤ فقرة أولى من القانون المدنى الفرنسى.

وأول ما يشترط توافره للحديث عن مسئولية عن حراسة أشياء هو وجود شيء أولا سواء أكان ماديا أم معنويا^(١) فى حراسة شخص قد يكون مالكا للشيء وقد يكون مجرد حائز له أو منتفعا به، ثم ينبغى أن

(١) يرى الدكتور السهورى أن الشيء يجب أن يكون ماديا غير حى، فالأشياء غير المادية لا تدخل فى نطاق حراسة الأشياء. الوسيط، المرجع السابق، ص ١٥٢٨.

يحدث هذا الشيء ضرراً للغير سواء بالنفس أو بالأموال، المهم أن يكون وقوع الضرر بسبب الشيء، وليس بفعل حارس الشيء إذ في هذه الحالة نكون أمام مسئولية شخصية عادية. أما عن الخطأ في مجال المسئولية عن حراسة الأشياء فهو خطأ مفترض في جانب الحارس، إذ بمجرد حدوث ضرر بفعل الشيء يفترض أن الحارس قد أهمل في حراسته. ويستوى في مواجهة الخطأ المفترض أن يكون الحارس شخصاً طبيعياً أو معنوياً، المهم أن تكون هناك سلطة فعلية للحارس على الشيء^(١).

والافتراض الذي يقوم عليه الخطأ هنا لا يقبل إثبات العكس من جانب الحارس، إذ لا يجوز له أن ينفي الخطأ عن نفسه بإثبات عدم ارتكابه لأي خطأ، أو أنه قام بما يجب عليه من عناية وحرص في حراسة الشيء. ويبرر الفقه افتراض الخطأ، بأن حدوث الضرر يعني أن زمام الشيء قد أفلت من يد الحارس وهذا الإفلات هو الخطأ عينه^(٢). وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن: "مفاد نص المادة ١٧٨ مدنى، أن المسئولية المقررة في هذا النص تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضاً لا يقبل إثبات العكس، ومن ثم فإن هذه المسئولية لا تدرأ عن الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما، وأنه قام بما

(١) قضت في ذلك محكمة النقض بأن النص في المادة ١٧٨ مدنى على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه. يدل على أن الحارس الذي يفترض الخطأ في جانبه هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السلطة الفعلية على الشيء، قصداً أو استقلاً، ولما كان الثابت نقض مدنى في ١٩٧٨/٥/٢٣، الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٥، مشار إليه في الوسيط، ج ٢، ص ١٥٤١.

(٢) السهوري: الوسيط، ج ٢، المجلد الثاني، ص ١٥٤١.

ينبغي من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذى يتولى حراسته ، وهى لا ترتفع إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه، وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير^(١). وتكون نتيجة الافتراض، هى إعفاء المضرور من إثبات خطأ الحارس وهو ما يعد اختلافا بين هذه المسؤولية ونظام المسؤولية عن الفعل الشخصى^(٢).

ونكتفى بهذا القدر من سرد أحكام المسؤولية عن حراسة الأشياء، لتتعرف على مدى انطباق هذه المسؤولية فى مجال شبكات الإنترنت، وما يجب الإشارة إليه أولا هو أن المعلومة شىء غير مادى، حتى وإن احتوتها دعامة مادية كأسطوانة أو دسك، فإنها تظل كذلك، ومن هنا يجب القول بأن الشىء الذى تقوم عنه مسؤولية حارسه ليس بشرط أن يكون شيئا ماديا، وإنما يمكن أن يكون غير مادى أى معنوى، عهد بحراسته إلى شخص، والذى تقوم مسؤوليته عما يسببه من أضرار للغير. وهو ما يتحقق بصدد المعلومات التى يتم بثها عبر مواقع الإنترنت، إذ يعهد بها إلى شخص وهو ما يكون فى الغالب موردها، ويعد - لذلك - حارسا لها ويسأل عما يسببه نشرها وبثها من أضرار، إذ ينظر إلى بث المعلومة على أنه إفلات لها من حراسة المورد^(٣).

(١) نقض مدنى فى ٢٢ يونيه ١٩٧٧، مجموعة أحكام النقض، س ٢٨، رقم ٢٥٨، ص ١٤٨٥.

(٢) MALARIE et AYNES, Les obligations, cd. 96. N° 189,

(٣) مع مراعاة أن المعلومة شىء جامد غير حى، وذلك لأنها تحمل فى كتاب أو عبر أسطوانة. ولذلك فهى لا تؤدى إلى قيام مسؤولية حارسها إلا إذا اتصلت بشخص أو بأشخاص من خلال أية وسيلة، أنظر فى ذلك:

ونشير إلى أن الأخذ بالمسئولية المفترضة في مجال المعلومات يؤدي إلى نتيجة خطيرة توجد في حالات هذه المسئولية عموما ألا وهي افتراض أن كل المعلومات التي يتم بثها عبر الشبكة غير صحيحة، والاستثناء هو صحتها. وهي نتيجة تختلف عن الوضع في المسئولية عن الفعل الشخصي، إذ الأصل هو عدم المسئولية إلا إذا قام الدليل على قيامها بإثبات الخطأ.

واحتمالات قيام المسئولية عن حراسة المعلومات كثيرة ومتنوعة، فهي تقوم عندما تكون المعلومة التي تم بثها خاطئة، بل قد تكون المعلومة صحيحة ولكنها مغرضة. ولذلك تقوم مسئولية الناشر أو المورد لها على شبكة الإنترنت، باعتباره حارسا لها. إذ ينبغي عليه مراعاة أن تكون المعلومة صحيحة ويتم نشرها بغرض المعرفة، وبصفة عامة، يجب على المورد احترام مقتضيات النشر^(١). كما قد تكون المعلومة صحيحة ولكنها خطيرة تتعلق بمجالات حربية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية تشكل أسراراً لا ينبغي إذاعتها. بل أن المسئولية قد تقوم عن الامتناع عن بث المعلومات أو نشرها، فإذا كانت المعلومات التي كان ينبغي نشرها محل عقد، كانت المسئولية عن الامتناع من النوع العقدي، أما إذا لم يكن هناك عقد، وسبب الامتناع ضرراً لحق بالغير فإن المسئولية قد تكون تقصيرية أو موضوعية إذا تحققت الحراسة. وقد قضى بمسئولية ناشر

= DANJAUNE, La responsabilite du fait de l'information. JCP, 1996, Doc, N° 3895.

وانظر أيضا في التفرقة بين الأشياء الحية والجامدة.

Cass. Civ. 2-2-1940. D, 1941, P. 101.

^(١) Tr. Gr. Inst, 29-1-1986, D, 1986, Inf. Rap., P. 210.

عن نسيانه تصحيح الأخطاء المطبعية التي وقعت بالمصنف، وقد أشار القضاة هنا إلى وجود خطأ بالامتناع^(١).

وأيا كان نوع المعلومة أو نطاقها، فإن ما ينبغي توافره هو أن يسبب بثها ضرراً يصيب الغير لنفترض وجود خطأ حارس المعلومات ويتعين وجود علاقة سببية بين الضرر وهذا الخطأ المفترض^(٢).

ومن التطبيقات القضائية ما قضى به في هذا الشأن بأن: "تشر صورة - إعادة عرضها والاحتفاظ بها في الأرشيف - يعد شيئاً في معنى المادة ١/١٣٨٤ من القانون المدني"^(٣). ويشير الفقه إلى أن المشكلة لا تكمن في تكييف المعلومة بإنها شيء ولا في الوقوف على اتصالها بالمجنى عليه، إذ أن نشر الصورة أو قراءة النص يكفي للقول باتصال الجمهور بهذه الصورة أو ذلك النص^(٤). وإنما المشكلة الحقيقية تكمن في معرفة الحارس المسئول عن المعلومات التي تبث عبر الشبكة والذي تقوم مسؤوليته المفترضة. فإذا كانت الحراسة تعرف بأنها السلطة الفعلية التي تمارس على الشيء وتمكن من توجيهه ورقابته، فإن ما يثار - بشأن الإنترنت - يتعلق بمعرفة الشخص الذي له هذه السيطرة الفعلية على الشيء، ومن هو الذي يملك المعلومة والتحكم في نشرها. لا شك في أن التفكير يتجه للوهلة الأولى إلى مورد المعلومات، إذ هو الشخص الذي

(١) Cou. D'app. Paris, 4-2-1988, D, 1989, somm, P. 49.

(٢) Ph. Le Tourneau, La responsabilité civile, Dalloz, 1982, N° 1684.

(٣) Tr. Gr. Inst. Paris, 26-2-1991, JCP, 1992, éd. G. II, 21809, et not Ph. Le tourneau "La réalisation d'une image qui, susceptible notamment de reproduction et de conservation dans des archives, constitue une chose au sens de l'article 1384 al 1. du code civil".

(٤) DANJAUME, La responsabilité du Fait ... Op. Cit., N° 32.

اعترفنا بقدرته بل والتزامه برقابة محتوى المعلومات ومضمونها والتحقق من سلامتها بعد فحصها وتدقيقها . ولكن هذا التفكير لا يمنع من وجود متدخلين آخرين تتوافر لهم السيطرة الفعلية على المعلومات من واقع التزامهم برقابة محتواها، وقيامهم بالدور الذى يقوم به مورد المعلومات فلا شك فى قيام مسئوليتهم المفترضة عن هذه المعلومات إذا تسبب نشرها فى الحاق ضرر بالغير . وفى الحكم السابق لم تعتبر المحكمة القناة الثانية الفرنسية هى الحارسه للصور التى تم إعادة نقلها، والتى كانت متعلقة بمقابلة رياضية تمت فى إيطاليا، وذلك لأن عمليات البث الحى قام بها التلفزيون الإيطالى، وقالت المحكمة أن إعادة النقل تمت فى إطار ضيق خضعت فيه الصور لتعليقات خاصة، ولكن القناة لم تتحكم لا فى كادر الصورة ولا فى زاوية التصوير، وهذا ما ينفى عنها صفة الحارس للصور محل النزاع وذلك لغياب سلطة الرقابة والتوجيه^(١).

وإذا كان مورد المعلومات هو المسئول باعتباره الحارس لها، فإن هذا القول لا يجب الأخذ به كقاعدة مطلقة، وإنما يجب النظر إلى دور المورد فى كل حالة على حدة لنرى مدى توافر المسئولية من عدمه . والفيصل فى ذلك هو ثبوت حقه فى الرقابة على المعلومات من خلال وسائله الخاصة^(٢)، إذ يعد ذلك دليلا على سيطرته الفعلية على المعلومات وبالتالي يصبح حارسا لها، وتقوم مسئوليته المفترضة بمجرد ثبوت الضرر الناتج عن بث المعلومة عبر شبكة الإنترنت .

(١) "La stricte retransmission d'images assortie certes, de commentaires propres mais don't elle ne maitrisait ni le cadrage, ni l'angle de prise de vue, des lors ne saurait leur être reconnue la qualité de gardien, dotée sur les images litigieuses, du pouvoir d'usage, de direction et de controle".

(٢) Dupuis – Toubol et les autres, Responsabilité ... Op. Cit., P. 141.

ويلاحظ أن مسؤولية مورد المعلومة، قد تختفى فى الحالات التى نصت عليها المادة ١٧٨ مدنى وهى - وقوع الضرر بسبب أجنبى لا يد له . وهو ما قد يتوافر فى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور الذى استغرق خطأ المورد . فمنتج المعلومة أو مؤلفها هو شخص من الغير بالنسبة للمضرور من البث أو النشر . وقد يقع منه خطأ يؤدي إلى وقوع الضرر، ولا يكون المورد على علاقة بفعل المنتج أو المؤلف، وهو ما يعد - بالنسبة له - سببا أجنبيا .

فالمؤلف أو المنتج هو المسئول عن تركيب المحتوى وتضمينه بالمعلومات محل التوريد، وكذلك فإنه يستطيع أن يضمن المحتوى معلومات معينة لا تسعف خبرة المورد فى اكتشافها . وهو ما يمكن النظر إليه على أنها عيوب فى الشيء ذاته لا يسهل اكتشافها بالفحص الظاهرى أو بمجرد الاطلاع، وإنما يحتاج الأمر إلى خبير متخصص لاكتشافها . وتكون النتيجة أن المنتج يعد حارسا لهيكل المعلومة أو تركيبها، بينما يعد المورد أو الناشر حارسا لها باعتبارها سلوكا أو تصرفا^(١) .

ويتوقف تحديد مسؤولية كل من المورد والمنتج أو المؤلف عن الحراسة على خطأ كل منهما، بحيث يمكن النظر إلى المنتج أو المؤلف للمعلومة على أنه المسئول إذا تسبب بفعله فى نشر معلومات غير صحيحة على نحو لم يتمكن معه المورد من اكتشاف هذا الخطأ، وتطبق عليه قواعد المسؤولية عن حراسة الأشياء . وفى غير ذلك، تقوم مسؤولية المورد المفترضة على المعلومات التى يتم بثها عبر شبكة الإنترنت وتلحق ضررا بالغير . وهو ما يظهر بشكل أوضح، عندما يتم

(١) انظر فى التفرقة بين حراسة الهيكل وحراسة السلوك:

Dupuis et les autres: Responsabilité ... Op. Cit., N° 22.

نشر معلومات صحيحة، ولكن ما كان ينبغي علم الجمهور بها باعتبارها من أسرار الدفاع أو من الأسرار الاقتصادية أو السياسية التي لا يجوز طرحها على الجمهور عامة^(١).

ونشير إلى أنه يمكن الحديث عن المسؤولية المدنية المفترضة أو التضامنية والتي أشارت إليها المادة ٤٤ من قانون ١٨٨١ الفرنسي المتعلق بالصحافة. إذ أُلقت بعبء التعويض على عاتق مالكي الصحف والمجلات، فنصت على أن: "مالكي الصحف والمجلات الأسبوعية مسئولون عن التعويضات المالية التي يحكم بها لصالح الغير ضد الأشخاص المشار إليهم في المواد ٤٢، ٤٣" وهؤلاء هم الأشخاص المسئولون جنائيا عن جرائم النشر عبر الصحف. ومعنى ذلك أن المشرع الفرنسي أراد تحديد شخص يسأل عن تعويض المضرور وافترض مسئوليته باعتباره متبوعا، وهؤلاء الأشخاص تابعون له. ولذلك يقوم بدفع التعويضات المالية إلى الغير المضرور. ولا يهم بعد ذلك، البحث عما إذا كان له الحق في الرجوع على المتبوع المتسبب في الضرر أم لا. فالعنصر المهم هنا هو تسهيل حصول المضرور على تعويض يجبر ما أُلِم به من أضرار، وذلك من خلال تحديد شخص واحد يطالبه بهذا التعويض^(٢).

(١) Dupuis - Toubol Responsabilité Op. Cit., P. 141.

(٢) المادة ١٧٤ مدني مصري وقد جاء نصها كما يلي: "١ - يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها. ٢ - وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقيبته وتوجيهه".

هل يمكن التفكير فى حل مشابه فى مجال المسؤولية المدنية عن مجال شبكات الإنترنت؟ الوضع قد يختلف فيما يتعلق بهذه الشبكات عنه فى مجال الصحافة . فلنأخذ بصدد شخص واحد يتبعه باقى المتدخلين فى عمليات الإنترنت، وإنما نحن أمام أشخاص متفرقين ومختلفين ولا يعرف - فى الغالب - بعضهم بعضا . ولا تربطهم أية رابطة تبعية، فالمؤلف للمعلومة أو المنتج شخص مستقل عن موردها والآخر كذلك فى مواجهة مورد المنافذ أو عامل الاتصال أو المسئول عن التخزين . ولذلك، تقوم مسؤولية كل من هؤلاء بصفة شخصية وبشكل مستقل عن مسؤولية الآخرين .

ومع ذلك، يمكن تصور الوضع الموجود فى نطاق الصحافة أو الإذاعة المسموعة أو المرئية، فى مجال شبكات الإنترنت، وهو ما يمكن أن يحدث إذا قامت شركة أو أى شخص معنوى آخر بكل مراحل عملية البث عبر الشبكة، وذلك كشركة معلومات، تتعهد بتوصيل المعلومة إلى مستخدم الإنترنت، بمعنى أن هذا المستخدم يتعاقد مع هذه الشركة التى تتولى بعد ذلك تنفيذ حلقات البث بدءا من تجهيز المعلومة أو المحتوى سواء بإنتاجه أو تأليفه أو بالحصول عليه من المؤلف أو المنتج مرورا بتهيئته للعرض على المنافذ المملوكة للشركة، إنتهاء بتزويد المستخدم بالوسائل الفنية والمادية التى تمكنه بالاتصال بمواقع هذه الشركة عبر الإنترنت، والحصول منها على ما يريد وفق للاتفاق المبرم بين الطرفين .

ففى هذا الفرض، الكل لا يعرف إلا شخصا واحدا وهو الشركة وفى حالة حدوث ضرر ناتج عن المعلومات التى تنبثها الشركة عبر منافذها على شبكة الإنترنت، فإن للمضرور أن يوجه دعواه المدنية بالمطالبة بالتعويض عن هذه الأضرار إلى الشركة باعتبارها المسؤولة عن الموقع والمتبوع الذى يتبعه كل متدخل فى عملية البث عبر مواقع الشركة، وتنطبق فى هذه الحالة أحكام مسؤولية المتبوع عن التابع، ومن هذه الأحكام أن مسؤولية المتبوع عن أخطاء تابعه تقوم على أساس الضمان فالأول يكفل التابع فى كل ما يحدثه الخطأ من أضرار تصيب الغير، والضمان هنا مصدره نص القانون لا الاتفاق ولذلك لا يجوز النص على التخلص منه فى العقد المبرم بين التابع والمتبوع.

ومن أحكامها أيضا، أن للمضرور الحق فى الرجوع بدعواه على كل من المتبوع والتابع، فإذا وجه دعواه إلى التابع المسئول شخصا عن الضرر، انتهى الأمر عند هذا الحد. أما إذا رفع الدعوى على المتبوع فلا يجوز له الدفع بالتجريد، أى مطالبة المضرور برفع الدعوى أولا على التابع. وإذا حصل المضرور من المتبوع على التعويض، كان من حق الأخير أن يرجع على التابع بكل ما أداه للمضرور ويكون التابع مسئولا عنه، وهذا هو ما تنص عليه المادة ١٧٥ مدنى مصرى بالقول: "للمسئول عن الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر". وما قد يحدث - فى مجال شبكات الإنترنت - أن يرجع المضرور مباشرة على المتبوع وذلك إما لأنه يجهل التابع أو لا يعرفه أو لضمان الحصول على التعويض المناسب إذ المتبوع غالبا ما

يكون شخصا ملينا موسرا، تمكن ذمته المالية المضرور من الحصول على ما يستحقه من تعويضات .

وفى مجال مسؤولية المتبوع عن التابع، يمكن اعتبار مراكز إرسال المعلومات إلى المواقع المختلفة على شبكات الإنترنت كما لو كانت هى المتبوع، إذ تتجه الأنظار فى فرنسا خاصة إلى إلقاء المسؤولية كاملة على هذه المراكز سواء أكانت الجنائية أم المدنية وهو ما أشار إليه وزير الثقافة الفرنسى^(١) . وتكون هذه المراكز تجارية ومهنية، ويشير بعض الفقه إلى أنه قد يكون من الأفضل إلقاء المسؤولية كاملة عن مجموع الشبكات على عاتق شخص واحد وهو مراكز الإرسال^(٢) .

ويلاحظ أن الأخذ بمسؤولية المتبوع عن التابع فى مجال شبكات الإنترنت يحقق فكرة المسؤولية المتسلسلة أو المتتابعة التى ظهرت فى مجال المسؤولية الجنائية فى إطار جرائم النشر . فهذا النظام قابل للتطبيق على كل وسائل النشر بما يشمل الشبكات، وبصرف النظر عن طبيعة المعلومة التى سببت الضرر، أى سواء أكانت تشكل مخالفة جنائية أم لا وإن كان من السهل قيام المسؤولية المدنية فى الحالة التى تشكل فيها المعلومة محل النزاع مخالفة جنائية، نظرا للربط - كما قلنا - بين الجنائي والمدني . وبذلك، يكون الطريق مفتوحا أمام المضرور، إذ له توجيه دعواه بالتعويض على كل متدخل فى عملية البث يراه المسئول

(١) انظر هذه الإشارة فى:

OLIVIER et BARBRY, Des réseaux aux autoroutes de l'information: Revolution ... Op. Cit., P. 185.

(٢) IBID.

شخصيا عن إحداث الضرر، وإن تعذر عليه معرفة المسئول شخصيا عن الضرر، رفع دعواه على المتبوع سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا كشركة أو مركز إرسال.

فهذه السلسلة من الأشخاص تسهل على المضرور أمر الحصول على التعويض، ويدخل فيها مؤلف المعلومة والمسئول عن الاتصال ومنفذه والوسيط الفنى والمسئول عن توزيع المعلومة وبثها والناقل لها عبر منافذه، بل وقد يدخل فيها مستخدم الإنترنت سواء بالنظر إليه على أنه مستهلك، بأن دخل على أماكن فى المواقع لا يجوز له الدخول فيها وأطلع على معلومات خاصة، قام بنشرها أو افشائها. أو باعتباره مرسلا للمعلومة إذ يعد - هنا منتجا لها إذا اقتصر دوره على مجرد إعادة بث المعلومة التى تلقاها أو مؤلفا للمعلومة إذا قام بابتكار المعلومة أو إنشائها أو أدخل على المعلومات التى أطلع عليها تعديلات وتحويلات ثم قام بإعادة بثها مرة أخرى على الشبكة. ففى جميع الفروض، يمكن أن تقوم مسئوليته المدنية فى مواجهة الغير عما يسببه من أضرار بفعله. وهو قد يدخل فى السلسلة السابقة إذ ارتبط برابطة ما مع المتبوع. وقد يسأل بشكل مستقل وبصفة شخصية إذا انعدمت هذه الرابطة.

والخلاصة بالنسبة لتطبيق المسئولية الموضوعية (المفترضة) فى مجال شبكات الإنترنت، فإن هذه المسئولية قد توجد بجناحيها، الأول ويتعلق بالمسئولية عن حراسة المعلومات، وذلك بعد الاتفاق على اعتبار المعلومة شيئا غير حى يدخل فى مفهوم المادة ١٧٨ مدنى مصرى، ١/١٣٨٤ فرنسى. وبذلك يسأل حارسها وهو فى الغالب ما يكون المورد

عن الأضرار التي يسببها بث المعلومة عبر الشبكة للغير، بافتراض خطئه بقريته لا تقبل إثبات العكس^(١). ولا يعفى من المسؤولية إلا في حالة وجود السبب الأجنبي الذي لا يد للحارس فيه والذي أدى إلى وقوع الضرر.

والثاني، ويتعلق بمسؤولية المتبوع عن التابع، وهو ما قد يتحقق في مجال الإنترنت - كما رأينا - في الفرض الذي تتولى فيه شركة أو شخص طبيعي أو معنوي القيام بجميع مراحل البث، ويسأل في مواجهة المضرور عن كل مرحلة من هذه المراحل. ويعد كل متدخل في أية مرحلة على الشبكة تابعا له، ويسأل عن فعله.

(١) وقد رأينا أن الخطأ المفترض يتمثل في عدم قيامه بدور الرقابة والفحص والتدقيق المستمر والتلقائي لمحتوى المعلومات التي يقوم بتوريدها بغرض بثها على الشبكة، وبخاصة إذا كنا أمام مهني يمارس نشاطا متخصصا، انظر قريبا من ذلك:

Tr. Gr. Inst. Paris, 28-5-1986, Rev. Tr. Dr. Civ., 1987, P. 552.

المبحث الثالث

الرأى فى نظام المسؤولية المدنية

يشترطون التساؤل باستلزامه لاجل مدى كفاية القواعد العامة فى القوانين المدنية لتوفير الحماية المدنية للأشخاص فى مواجهة الأنشطة الجديدة والقوى التى يمارسها أشخاص متخصصون؟

والإجابة على أن هذه القواعد وضعت لمواجهة فئة شخص غير عادية يمارس نشاطا معتادا كونهما يتغير غير كافية عندئذ يتعلق الأمر بمهنة أو بمهنة متخصصة تخصص فى مهارة معينة مهنية أو حرفية، إن الرجل المهنى الذى تختص به فى حرفه معينة كمورال المعلومات فى مجال أو شركات الإنترنت ينتظر منه الجمهور أو أكثر مطبقا ينتظر من الآخرين من عناية وحرص بحيث يصبح التزامه فى مواجهة الغير هو ذاته التزام الالتزام بتبعية كونه أنه يلتزم بالتزامات أدبية أو أخلاقية يفرضها القانون أو العادات والمواظبة أو العرف فهو أما أشار على عقد المبرم إلى هذه الالتزامات أم لم يشر وتقوم مسئوليتهم عن مخالفة هذا ما .

وفى الحقيقة أن التوكيد على إيجاد نوع خاص من المسؤولية نشأ ويوجد اليوم بعد يوم عند الجديس على أى مهنة يمارس مهنة حرة كالطبيب والمحامى والمهندس وغيرهم قد قد أن أى بعض الفقهاء الحاجة إلى قواعد خاصة كحكم مسؤولية هو لامتثالهم إلى حد أن ظهرت فى الأفق آراء وأفكار انتادى بضرورة وضع قانون مهنة يستهدف فى المركز القانونى للشخص لا بالنظر إليه مجردا، وإنما بالنظر إلى المهنة التى

يمارسها، كما أن هذا هو الذى جعل بعض الفقهاء الفرنسيين^(١) ينادون بوضع قانون مهني تعالج فيه مسؤولية أرباب المهن حسب الطبيعة الخاصة لالتزاماتهم، فإذا كانت هناك أمور معينة يغتفر للرجل العادى إهمالها، فإن الرجل المهني، إذا لم يراعها عد مهملا في واجباته ومرتكبا لخطأ محقق، وفي ذلك قال فقيه فرنسي:

"إن المسؤولية الفنية تختلف عن المسؤولية عموما من حيث أن الأخطاء الفنية يجب أن يكون الجزاء عليها أشد، لأن رجل المهنة عليه التزامات خاصة قبل عميله"^(٢). وهذه المسؤولية التي نود تنظيمها بشكل خاص عندما تتعلق بمجال الأضرار الناتجة عن استخدام شبكات الإنترنت، قد تتجاوز نطاق نوعي المسؤولية المعروفة في القانون المدني، العقدية والتقصيرية، بحيث يمكن للمسؤولية المهنية أن تجمع بين قواعدهما، بحيث تجد مكانها وتعمل آثارها عند مخالفة المهني في مجال الشبكات للواجب المهني الملقى على عاتقه بمراعاة قواعد وآداب مهنية وأداء الالتزامات التي يفرضها القانون، كما تنطبق هذه المسؤولية عند عدم تنفيذ الالتزامات التي يشير إليها العقد. هذا الطابع المهني للمسؤولية يعطيها خصوصية، ويقدر خطأ المهني (مورد المعلومات) بالنظر إلى الالتزام المهني المفروض عليه طبقا لمعيار مشترك بين نوعي المسؤولية (العقدية والتقصيرية) ألا وهو معيار الرجل المهني المعتاد الذي يحل محل معيار الرجل المعتاد وبذلك تظهر خصوصية المسؤولية المهنية في مجال الشبكات.

(١) JOSSERAND, Sur la reconstitution d'un droit de classe, D. H., 1933, P. 1 et 2.

(٢) MARTIN (E) L'option entre responsabilité contractuelle, et la responsabilité délictuelle, Paris, 1957, P. 3.

أولاً: فى مخالفة الالتزام المهنى الذى يؤدى إلى خطأ من الطبيعة ذاتها.

ثانياً: فى المعيار المتبع فى تقدير هذا الخطأ.

ويمكن للمسئولية الخاصة أن تتجاوز حدود كل من المسئولية العقدية والتقصيرية، وهذا معناه أنه فى حالات تطبيق قواعد مختلطة تجمع بين بعض قواعد نوعى المسئولية، وفى حالات تكون الغلبة لقواعد المسئولية العقدية وبخاصة عندما يشكو المضرور من عدم تنفيذ المدين للالتزامات المفروضة سواء العقدية منها أو القانونية، إذ هنا نلقى بعبء الإثبات على عاتق هذا المدين الذى عليه إثبات تنفيذه لهذه الالتزامات أو السبب الذى منعه من ذلك ويعد قوة قاهرة بالنسبة له. وفى حالات أخرى تكون الغلبة لقواعد المسئولية التقصيرية وبخاصة عند الشكوى من التنفيذ السيئ للالتزامات. وتبدو أهمية هذه الازدواجية فى الاستفادة من القواعد المقررة فى النوعين المعروفين من المسئولية، إذ يستفيد من المسئولية العقدية فيما يتعلق بعبء الإثبات، بأن يتحمله المهنى. ومن التقصيرية فيما يخص التعويض، إذ يذهب الفقه التقليدى إلى أن التعويض فى المسئولية التقصيرية كامل ولا يكون كذلك فى العقدية إلا فى حالتى الغش أو الخطأ الجسيم^(١)، أى أن التعويض فى الأولى يشمل كل الأضرار المتوقعة وغير المتوقعة، بينما يقتصر فى الثانية - كقاعدة - على الأضرار المتوقعة فقط أو التى يمكن توقعها لحظة التعاقد.

(١) انظر فى الوحدة أو الثنائية للمسئولية، محمود جمال الدين زكى: مشكلات المسئولية

المدنية، ح ١، مطبعة جامعة القاهرة، سنة ١٩٧٨، ص ١٩ وما بعدها. عبد الحى حجازى:

النظرية العامة للالتزام، المصادر، نهضة مصر، سنة ١٩٥٠، ص ٤١٦. حسين عامر:

المسئولية المدنية - التقصيرية والعقدية - الطبعة الثانية، دار المعارف، سنة ١٩٧٩،

ولا يبدو مستحيلا أن نطبق بمناسبة العقد الموجود بين مورد المعلومات أو الخدمات أو المتعاقد الآخر قواعد مشتركة بين نوعى المسؤولية، دون أن تشغلنا كثيرا التفرقة بينهما أو ضرورة التقييد بتطبيق قواعد إحداهما .

التأمين الإجبارى من المسؤولية :

ومما يرتبط بما تقدم ضرورة التفكير فى فرض التأمين الإجبارى على ممتهنى مهنة توريد المعلومات وبثها عبر شبكات الإنترنت، ويأتى هذا فى إطار الاتجاه العام نحو جعل التأمين من المسؤولية المهنية تأمينا إجباريا، كما هو الحال بالنسبة لبعض المهن فى فرنسا مثل المحامى والمستشفى الخاص والمهندس والمقاول^(١)، ويتصف هذا التأمين الإجبارى بعدة صفات أهمها:

١ - أنه يجب أن يكون تأمينا إجباريا، بحيث يلزم المتدخل فى شبكات الإنترنت بإبرام عقد تأمين لدى شركة أو شخص طبيعى به يضمن النتائج المالية للأخطاء التى تقع منه أثناء ممارسة عمله . وهذا يعنى أن إبرام مثل هذا التأمين يعد شرطا لازما للترخيص بمزاولة أى عمل يتعلق بالبت عبر شبكة الإنترنت .

(١) وفى فرنسا، نجد أن المادة ٢٧ من قانون ٧١ - ١١٢٥ فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ قد أجبرت المحامى عند بداية ممارسة مهنة المحاماة على إبرام عقد تأمين من المسؤولية المدنية المهنية .

انظر فى ذلك بالتفصيل: محمد عبد الظاهر حسين: التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية المهنية، دراسة تطبيقية على بعض العقود، دار النهضة العربية، ١٩٩٤، ص ١٨ وما بعدها .

٢ - أن فيه اشتراطا لمصلحة الغير، إذ يستفيد منه المضرور الذي لم يكن طرفا في عقد التأمين وهو هنا المضرور من المعلومة المنشورة عليها أو صاحب الحق عليها، فيمكنه توجيه دعواه بالتعويض عن الأضرار التي أصابته ضد المؤمن، وقد يحصل منه على ما لم يكن في استطاعته الحصول عليه من المسئول عن الضرر.

٣ - أنه عقد تأمين مهني، يغطي الأخطار التي تنتج عن الأخطاء التي تقع بمناسبة ممارسة عملية البث، فمحل هذا العقد، الأخطار المرتبطة بممارسة المهنة.

٤ - قد يبرم هذا العقد بشكل فردي من جانب كل مهني على حدة، وفي هذه الحالة يقوم الأخير بالاتفاق مع شركة التأمين على أن تقوم بتغطية وضمان كل أو بعض الآثار التي تترتب على أخطاء الأول في مواجهة المضرور. في مقابل تعهد بدفع الأقساط التي تحددها الشركة مستعينة - في هذا التحديد - بما يقدم لها من بيانات ومعلومات.

بجانب هذا الشكل الفردي لإبرام عقد التأمين قد يتم إبرام العقد بصورة جماعية من جانب مجموعة من المشغلين في مجال شبكات الإنترنت يتحدون في الظروف المحيطة أو من شركة تمارس هذا العمل، إذ تتعهد في مواجهة شركة التأمين بدفع أقساط العقد نيابة عن أعضائها في مقابل استفادة أحدهم من مبلغ التأمين في حالة حدوث الخطر محل التأمين بالنسبة له.

الفصل الثالث

التعويض عن الأضرار في مجال شبكات الإنترنت

لا شك في أن العنصر المهم والنتيجة المأمولة من البحث في مجال المسؤولية وبخاصة المدنية، هي حصول المضرور على التعويض اللازم والمناسب الذي به يجبر ما ألم به بسبب الفعل الخاطئ أو الضرر الذي وقع . ولا شك أيضا في الربط الذي يقوم في كثير من الحالات بين الضرر والتعويض . فكلما تحقق الضرر وثبت كلما قام حق المضرور في التعويض بصرف النظر عن المتسبب في حدوث الضرر بفعله، فالذي يهم هو تعويض المضرور عما وقع من أضرار .

ولذلك، فإن من المستحسن في هذا المجال الإشارة إلى نوعية الأضرار التي يمكن أن تقع في مجال شبكات الإنترنت، وإلى بعض أمثلة لها، ثم نتحدث سريعا عن التعويض اللازم لهذه الإضرار . ذلك في بحثين مستقلين نخصص الأول منهما لدراسة الأضرار الناتجة في مجال شبكات الإنترنت وندرس في الثاني أحكام التعويض .

المبحث الأول

الأضرار الناتجة في مجال شبكات الإنترنت

والأضرار التي تقع في مجال البث عبر شبكات الإنترنت متعددة، وتنتج عن نشر معلومة خاطئة أو ناقصة أو غير مشروعة أو كاذبة. بل قد ينتج الضرر عن نشر معلومة صحيحة ولكن لا يكون هناك حق في نشرها وليس هناك تصريح مسبق بذلك ممن تتعلق به المعلومة. والضرر الناتج هنا، قد يكون ماديا، وهو ما يصيب مصلحة مالية للمضرور، كأن يؤدي إلى ضياع مكسب عليه أو تحقيق خسارة له. فلكل إنسان الحق في سلامة حياته وجسمه وشرفه وسمعته، ويشكل التعدي على هذا الحق ضررا يحق بصاحبه، لما قد يؤدي إليه هذا التعدي من ضياع مكسب أو إلحاقه بخسارة. فنشر المعلومة عبر شبكة الإنترنت قد يعد اعتداء على حق لمن تعلقت به أو إضرارا بمصلحة مالية له^(١). كأن يؤدي النشر إلى ضياع صفقة كان يخطط لعقدها لولا إذاعة أسرارها عبر الشبكة، أو تكون المعلومات حول مركز الشخص المالي والتجاري وتظهره على أنه أوشك على الإفلاس أو الإعسار مما يسفر عن هروب الناس من التعامل معه، أو مطالبة الدائنين بديونهم المؤجلة، أو تجنب الدخول معه في علاقات حتى ولو اجتماعية. نظرا لمركزه السيئ أو المنهار الذي صورته المعلومات المنشورة ورسمته في أذهان الجمهور المطلع عليها عبر الشبكة. ولذلك يمكن القول بأن الجانب المالي للإنسان يعد من أسرار حياته الخاصة التي يجب عدم الاعتداء عليها، وذلك بنشر معلومات تتعلق بهذا الجانب، عبر

(١) السنهاوري: الوسيط، ج ٢، المجلد الثاني، ص ١١٩٧.

أية وسيلة من وسائل الاتصال . ويزداد الاعتداء حدة إذا كانت المعلومات غير صحيحة أو ناقصة، فالمعلومات المالية هي معلومات شخصية يحميها قانون احترام الحياة الخاصة^(١).

كما قد يعتمد شخص على المعلومات التي يتم بثها على موقع من مواقع الإنترنت في اتخاذ قرار أو ترتيب أموره المالية، ثم يتضح كذب هذه المعلومات أو خطؤها، مما يؤدي إلى إلحاقه بضرر مادي . فالشخص الذي يقرر الدخول في البورصة المالية لشراء أسهم شركة معينة بناء على المعلومات التي بثها الإنترنت حول وضع هذه الشركة المالي الجيد . ومشروعاتهم الاستثمارية المستقبلية وإلى غير ذلك من المزايا التي تشجع على شراء أسهمها، ثم يتضح بعد ذلك، أن المعلومات المنشورة غير صحيحة وأن الشركة على وشك الإفلاس وليس لديها أي خطط للاستثمار مستقبلا . فلا شك في أن هناك خسارة مالية قد أحاطت بالمستخدم للإنترنت والذي اعتمد على ما أطلع عليه فيه من معلومات في اتخاذ قراره بشراء أسهم هذه الشركة . كما يمكن أن يحدث العكس، من خلال بث معلومات على الإنترنت حول مركز إحدى الشركات المالي المتدهور واقترابها على الإفلاس . مما يدفع بحاملي أسهمها إلى طرح ما لديهم من أسهم للبيع أو للتداول في البورصة وذلك بأسعار متدنية رغبة منهم في التخلص من هذه الأسهم بأي شكل، ثم يتبين لهم بعد ذلك، عدم صحة هذه المعلومات .

(١) FLORENCE – DELOISSEY et Jean Christophe, la divulgation d'information patrimoniale, D. 2000, Doct, P. 267. "Contrairement à l'opinion communément admise, il peut être démontré que l'information patrimoniale est une information personnelle protégée au titre du droit au respect de la vie privée".

كما يتوافر الضرر المادى فى الاعتداء على الحقوق المالية للمؤلف على مصنفه، فإعادة طرح المصنف عبر شبكة الإنترنت، بما يعنيه من إمكان الإطلاع عليه من قبل جمهور المستخدمين لهذه الشبكة، يلحق المؤلف بخسارة مالية ناجمة عن الإحجام عن شراء هذا المؤلف من قبل قطاع كبير ألا وهو كل متعامل مع شبكة الإنترنت، وهذا ما يؤدي إلى الإقلال من حجم استغلال المؤلف لمصنفه ماليا، مما يجعل من طرح المصنف عبر الشبكة فعلا يشكل اعتداء على حق مالى له، والفرض عدم وجود إذن مسبق بالطرح من جانب المؤلف . إذ ولو وجد مثل هذا الإذن لانتفى الاعتداء والضرر، إذ غالبا، ما يحصل المؤلف على مقابل مالى من وراء إعادة طرح مصنفه عبر شبكة الإنترنت . مع مراعاة أن يقتصر استعمال الإذن على ما جاء به . فالإذن باستعمال المؤلف على شاشة التلفزيون أو الإذاعة، لا يبيح طرحه على شبكة الإنترنت وحتى ولو كان المتعاقد واحدا .

وقد رأينا من قبل^(١) أن السماح باستعمال الصورة فى وسيلة معينة من وسائل الاتصال ليس من بينها شبكة الإنترنت، لا يبيح لمن حصل على الإذن باستغلال هذه الصورة على الشبكة . وقد قضى فى هذا الصدد^(٢) أيضا بمسئولية إحدى الشركات المالكة لصحيفة من الصحف فى مواجهة الصحفيين العاملين بها . وذلك عندما سمحت لشركة أخرى بأن تعيد طرح

(١) انظر ما سبق ص

(٢) T. Gr. Inst. STRASBOUR G.ord. ref. Comm. 3-2-1998, JCP., 1998, 11004 :Fr 3 et la société editrice du journal les dernires Nouvelles d'ALSAC (DNA) ont donné l'autorisation à une société de reproduire sur un site Internet deux émissions de la station régionale de Fr 3 et les DNA. Non rémunérés pour cette diffusion, les journalistes estiment qu'elle s'effectue de façon illicite faute pour Fr 3 et la société editrice des DNA d'avoir obtenu leur consentement ...".

مقالات بعض الصحفيين على شبكة الإنترنت بدون الحصول إلى إذن بذلك من الصحفيين المعنيين، مما أدى بهم إلى رفع دعوى مستعجلة أو لا لوقف هذا البث، ثم المطالبة بعد ذلك بالتعويض عن هذا الخطأ الذي تمثل فى السماح بالبث بدون الحصول على رضاهم . وقضى أيضا بأن وضع المقالات الصحفية فى كتاب أو أى مصنف آخر يعنى نشرها آخر لهذه المقالات وبوسيلة أخرى يتعين معه الحصول على الموافقة المسبقة من جانب الصحفيين كاتبي هذه المقالات^(١) . وهو أمر مقبول، إذ أن نشر المقال على شبكة الإنترنت يختلف عن نشره من خلال صحيفة، فهذه وسيلة وتلك أخرى، ولكل منهما مستخدمون وقراء . مما يتعين معه الحصول على إذن صاحب المقال بصدد كل وسيلة من وسائل النشر . وبخاصة إذا كانت عقود العمل المبرمة بين الصحفيين والصحيفة لا تتضمن أية إشارة إلى تنازل هؤلاء عن حقوقهم فى بث مقالاتهم عبر شبكة الإنترنت وهو ما لم يحدث فى الدعوى السابقة^(٢) . وقد جاء فى التعليق على هذا الحكم، أنه الأمر لا يقتصر على الصحفيين فى مجال الصحافة المكتوبة، بل يشمل أيضا العاملين فى مجال الإذاعة أو التلفزيون، وذلك بشرط أن يتوافر فى الصحفى صفة المؤلف للمقال أو الرسم أو الصورة، إذ يعنى ذلك أنه صاحب حقوق التأليف على هذا

(١) Cou - d'app. Lyon, 9-12-1999, D, 2000, Chaire des affaires, actu - Juris, P. 62 "La mise en ligne d'articles de presse constitue une publication supplémentaire qui nécessite d'accord préalable des journalistes."

(٢) وقد نصت المادة ١١١ - ١ - ١ - ٢ من قانون الملكية الفكرية الفرنسى الصادر فى ٢ يوليو ١٩٨٥ على أن إبرام عقد عمل أو مقالة عن طريق المؤلف للمصنف لا يتضمن أية خرق أو تقييد للدور الذى يلعبه حق المؤلف .

العمل^(١)، أما إذا اقتصر دوره على مجرد العرض أو التحليل فلا شك فى انتفاء صفة المؤلف عنه ولا يحق له التمسك بحقوق التأليف، وأيضاً إذا تعلق الأمر بمصنف جماعى ساهم فيه الصحفيون، أو بعضهم، العاملون فى الصحيفة، فإن حقوق التأليف على هذا المصنف الجماعى تثبت لمالك الصحيفة وليس للمساهمين فى إنتاجه وفقاً لنص المادة ٢/٢٧ من قانون ٣٥٤ المصرى التى نصت على أن: "ويعتبر الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه ابتكار هذا المصنف (الجماعى) ونظمه مؤلفاً ويكون له وحده الحق فى مباشرة حقوق المؤلف".

ونشير فى هذا الصدد إلى أن التنازل عن حقوق التأليف ينبغى أن يتم فى ضوء شروط المادة ٣٧^(٢) من قانون حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢. فقد اشترطت هذه المادة لتمام التنازل أن يكون مكتوباً وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محلاً للتنازل، مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه. كما تشير المادة ٤٠ من القانون ذاته إلى أن يعتبر باطلاً تصرف المؤلف فى مجموع إنتاجه الفكرى المستقبل.

ولا شك فى أن نشر المصنف الذى تحميه أحكام الملكية الفكرية والأدبية على موقع من مواقع الإنترنت يعد نشرًا له وطرحه للتداول، إذ أن الجمهور المحتمل اطلاعه على الموقع غير محدد ولا يمكن حصره، مما ينتفى معه التصور بأن هذا الطرح يدخل فى إطار الاستعمال

^(١) DERIEUX, Droit d'auteur des journaliste et deffusion sur internet, JCP, 1998, J. N° 11004.

^(٢) يقابلها المادة ١٣١ بفقراتها من القانون الفرنسى لحق المؤلف.

الشخصى أو العائلى، وهو ما قاله بعض الفقه الفرنسى^(١) فى تعليقه على نشر كتاب السر الكبير على شبكة الإنترنت، فقد رأى هذا البعض إن إدخال الكتاب على ذاكرة الكمبيوتر المتصل بالشبكة لا يشكل إلا إعادة عرض نسخة واحدة وهو مشروع ما دام أنه للاستعمال الخاص، ولا يمكن عرضه على الجمهور من جانب من قام بوضع الكتاب على الشبكة.

والضرر المادى المتحقق فى مجال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، قد يصيب ورثة المؤلف فى حالة وفاته، كما لو أدى إعادة طرح المصنف على شبكة الإنترنت إلى التأثير فى عدد المستغلين لهذا المصنف فى الوسائل الأخرى. كما لو كان الكتاب مطبوعا، فإن نشره عبر الشبكة سيقلل من فرص بيع النسخ المطبوعة، مما يشكل حرمانا للورثة من مصدر مالى ورثوه عن المؤلف. وهو ما رأيناه فى دعوى ورثة مؤلف كتاب "Cent Mille Millions de Poèmes" ولن يجدى فى نفي وجود الاعتداء القول بأن البث عبر الشبكة كان بدون مقابل ولأغراض علمية، فما دام أنه لا يوجد تنازل صريح عن الحقوق المالية على المصنف من جانب المؤلف أو ورثته، فإن إعادة طرحه يشكل اعتداء على حق المؤلف وضررا ماليا يصيب المؤلف أو الورثة.

وليس بشرط أن يقع الضرر فى مجال شبكات الإنترنت، وإنما يكفى الخشية من وقوعه وهو ما يعبر عنه بالضرر المحتمل وهو ضرر محقق قد يقع وقد لا يقع، والفرق بينه وبين الضرر الحال، يكمن فى اللحظة التى يمكن فيها للمضروب المطالبة بالتعويض عنه. إذ عليه أن

(١) انظر فى ذلك:

ينتظر حتى وقوع الضرر أو بداية وقوعه ليرفع دعواه. وإذا أدى نشر المعلومة عبر الإنترنت إلى عدم إبرام صفقة أو الحصول على مكسب محقق، فإن هذا يعد ضرراً يجب التعويض عنه، وهو ما يدخل بشكل عام تحت إطار تفويت الفرصة إذ ينظر إلى مجرد ضياع فرصة الحصول على مكسب من وراء الصفقة على أنه ضرر محقق وحال يمكن رفع الدعوى بشأنه. فالضرر يكمن هنا في مجرد عدم إبرام الصفقة نتيجة المعلومة المنشورة بصرف النظر عن نتيجة الصفقة إذا كانت قد تمت فهذه مسألة أخرى.

وقد يكون الضرر أدبياً، وهو الضرر الذي لا يصيب الإنسان في حق مالي أو مصلحة مالية، ولكنه يمس مصلحة غير مالية، كالضرر الذي يصيب الجسم نتيجة التشويه أو الجرح الذي يخلف ألماً. كالضرر الذي يصيب الشرف والاعتبار والعرض، أو الذي يمس العاطفة والشعور^(١). وفي مجالنا، فإن الضرر الأدبي يتحقق إذا تم نشر معلومات كاذبة أو تمس شرف إنسان وسمعته أو عرضه أو تتعلق بأسرار حياته الخاصة أو حياة عائلته أو الضرر الناتج عن نشر صورة له في وضع مذل أو شبه عار.

(١) ومما يؤذي السمعة أن ينشر عن شخص أنه مصاب بمرض خطير، وقد قضت محكمة مصر الكلية بأن: "الأمراض في ذاتها من العورات التي يجب سترها ولو صحيحة، فإذا عتيا في محافل عامة وعلى جمهرة المستمعين يسئ إلى المرضى إذا ذكرت أسماؤهم، وبالأخص بالنسبة للفتيات لأنه يضع العراقيل في طريق حياتهن ويعكر صفو آمالهن. وهذا خطأ يستوجب التعويض". في ١٤ مارس ١٩٤٩، المحاماة، ٢٩، رقم ١٧٧، ص ٢٠٢.

(٢) وقد عرف الضرر الأدبي أو المعنوي في الفقه الإسلامي بأنه: "الأذى الذي يصيب الإنسان في عرضه أو في عاطفته أو شعوره من جراء فعل أو قول يورث ألماً في النفس، ولا يترك أثراً في الجسم كالسب والشتم". انظر د. محمد سلام مذكور: المدخل للفقه الإسلامي، دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص ٥٥.

كما يعد ضررا أدبيا الاعتداء على حقوق المؤلف الأدبية على مصنفه . إذ يعد نشر مصنف بدون إذن صاحبه ضررا ماليا للمؤلف، ويصيبه أيضا بضرر أدبي إذا جاء النشر نتيجة إدخال تعديلات أو تم تحويل الفكرة التي يقوم عليها المؤلف . أو إضافة بيانات أو معلومات إلى المصنف لم تكن فيه، وتؤدي إلى الإساءة إلى سمعة المؤلف الأدبية أو العلمية .

وبصفة عامة، يعد ضررا أدبيا كل ما من شأنه أن يؤدي إلى مسخ المصنف أو تحويله أو إلغاء فكرته الرئيسية . ويجدر الذكر أن الضرر الأدبي لا يثبت الحق في التعويض عنه إلا للمضرور، ولا ينتقل هذا الحق إلى الورثة إلا بشروط معينة نصت عليها المادة ١/٢٢٢ مدني بقولها: "١ - يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضا، ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق، أو طالب الدائن به أمام القضاء . ٢ - ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب" .

فالحق في التعويض عن الأضرار الأدبية لا ينتقل إلى الورثة إلا في حالتين: الأولى: إذا كان قد تم تحديده بمقتضى اتفاق الثانية: إذا كان المورث قد طالب به قضائيا قبل موته . والذي يشترط هو رفع الدعوى فقط وليس صدور الحكم، ولا يجوز الحكم بالتعويض إلا للأزواج أو الأقارب حتى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب .

المبحث الثانى

أحكام التعويض

أما عن التعويض فهو الأثر البارز الذى يترتب على قيام وتحقق عناصر مسئولية أى شخص، إذ لا جدوى من القول بوجود فعل ضار أنتج ضررا يرتبط معه برابطة سببية بدون تقرير الحق للمضرور فى الحصول على التعويض من المسئول عن الضرر . فالتعويض هو وسيلة القضاء إلى محو الضرر الواقع أو تخفيف وطأته . والمحكمة فى تقديرها للتعويض تستعين بالظروف المحيطة بالواقعة، كما تتأثر أيضا بدرجة الخطأ، ولكنها تتأثر أكثر بحجم الضرر الناتج، إذ الربط يتم - فى الغالب - بين حجم الأضرار ومقدار التعويض وليس بين الأخير والخطأ، وهذا يعطى للمحكمة - عند تقديرها للتعويض - سلطة واسعة محكمة بمبدأ العدالة، وتحقيق التوازن بين الأطراف، وإذا كان فى الغالب من الحالات أن يأتى أمر تقدير التعويض سهلا ميسورا على المحكمة بظهور عناصر الضرر ووضوحها، فإنه يأتى فى بعض الأحيان صعبا وشاقا عليها، وخاصة فى الحالات التى لا تبدو فيها عناصر الضرر بارزة أو لا يكتمل ظهورها إلا بعد فترة . ولكن ذلك لا يحول دون قيام المحكمة بتقدير التعويض على وجه يقارب بينه وبين الضرر إذا استحال التوازن بينهما أو تعذرت .

وحتى يتمكن القاضى من تقدير حقيقى وسليم للتعويض على نحو يقرب من درجة مساوية مع الضرر الناتج، فإن عليه الإلمام ببعض المعلومات والبيانات والأفكار عن المجال الذى سيحكم فيه بالتعويض وهو

هنا الأضرار الناتجة في مجال شبكات الإنترنت، فهذا الإمام يسهل مهمته. حتى ولو استعان بخبير في هذا المجال، فالخبير ليس هو الذى يحدد مبلغ التعويض بصفة نهائية. إذ المحاكم لا تأخذ بالتقدير الصادر عنه على أنه أمر مسلم به لا يجوز مناقشته، بل تتمتع بقدر كبير من الحرية يتيح لها أن تغير فيما قدره الخبير من تعويض بالزيادة أو الإنقاص إلى الحد الذى تراه عادلا للطرفين، ولذا، فإن من الواجب ألا يحدد الخبير مبلغ التعويض وإنما يوضح رأيه فى المسائل الفنية فقط^(١).

ويلاحظ - بشكل عام - أن القضاة وهم بسبيلهم إلى تقدير التعويض، قد يلجأون إلى إحدى طريقتين:

الأولى: وهى أن تقدر المحكمة التعويض بطريقة شاملة وجزافية، بحيث تعوض كل الأضرار والإمكانات التى فقدتها المضرور، لا فرق عندها بين الضرر المادى والضرر الأدبى. فمبلغ التعويض الذى تحكم به هو مقابل كل هذا، بصورة عامة شاملة، وهذه الطريقة منتشرة بين المحاكم التى تفضل - فى معظم الحالات - عدم إعطاء تفاصيل لنواحى الضرر الواجب التعويض، وبالتالى تحديد مبلغ التعويض الذى يتناسب مع كل ضرر من هذه الأضرار، فالتعويض يحدد عن كل الأسباب التى أدت إلى الأضرار بصورة مختلطة وممزوجة. إذ من أجل أن يتجنب القضاة كل نقد

(١) لأنه - كما قيل: "إذا ندب الخبير لتحقيق كافة عناصر الدعوى وبيان وجه الحق فيها، فما الذى يبقى للقاضى من وظيفته القضائية"، د. محمود جمال الدين زكى: الخبرة فى المواد المدنية والتجارية، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م على الغلاف.

وبتلاشون كل صعوبة فى التقدير، يلجأون إلى تحديد التعويض بهذه الصورة دون إيضاح أى من إدعاءات المضرور قد تم تعويضها وأياها قد تم إبعادها . أى أن نواحى الضرر المعروض عنه ليست موصوفة، وغالبا ما لا تمارس محكمة النقض رقابتها على هذه الطريقة من التقدير، وإنما تترك لقضاة الموضوع سلطة واسعة من أجل تقدير حقيقة ونطاق التعويض .

الثانية: وفيها تصدر المحكمة حكمها بالتعويض بطريقة تفصيلية محددة فيه مطالب المضرور التى تم الاستجابة لها، وتلك التى تم استبعادها . وتعد هذه الطريقة - أكثر اتفاقا مع العدالة، إذ يجئ التعويض مساويا للضرر بشكل دقيق، لأن المحكمة تبتعد عن التقدير الجزافى الذى يترك المضرور فى جهالة من أمره . كما يؤدى هذا التحديد التفصيلى من جانب القضاء لكل عنصر من عناصر التعويض، إلى أن الأحكام تصبح أكثر اتزاناً وأقرب للعدالة . وبهذه الطريقة تبين المحكمة ما إذا كانت قد قبلت التعويض عن كل من الضرر المادى والمعنوى أم أنها قبلت الأول دون الأخير أو العكس، وبذلك يكون المضرور على بينه من الأمر ويمكنه رفض الحكم فى جزئية من الجزئيات على النحو التفصيلى الذى ورد به .

وهذه الطريقة الثانية تعتبر هى الأفضل للمضرور فى جميع الحالات، وبخاصة للمضرور فى مجال الإنترنت، إذ بها تحدد المحكمة للمضرور من المعلومات المنشورة عبر الشبكة حجم الضرر الذى قررت التعويض عنه ونوعه . وبذلك يحتفظ رافع الدعوى بإمكانية الطعن على

الحكم بالنسبة للأجزاء من الأضرار التي رفض التعويض بشأنها أو تجاهلها.

ويلاحظ أن تقدير التعويض عن أضرار الإنترنت، قد يتأثر بمدى جسامه الخطأ الذي وقع من المتسبب في الدرجة، فإذا كان صحيحاً أن الربط يتم - في الغالب - بين الضرر وحجم التعويض، إلا أنه يجب مراعاة مدى تأثير المحكمة عند التقدير بدرجة الخطأ إذ من النادر ألا يؤدي الخطأ الجسيم إلى أضرار كبيرة وأن يترتب على الخطأ البسيط إلا ضرر يسير. وإن كانت ليست قاعدة، ولذلك، كان من الأفضل النظر عند تقدير التعويض إلى حجم الأضرار الناتجة.

ويلاحظ أن معظم الأحكام التي رأيناها في مجال التعويض عن الأضرار الناتجة عن عمليات الإنترنت، قد قدرته بشكل رمزي وقد يفسر ذلك، بأنها صادرة عن القضاء المستعجل الذي لا ينظر في الموضوع بقدر فصله في إجراء وقته. ولذلك، يحكم بثبوت حق المضرور في التعويض، حتى يتمكن بعد ذلك من رفع دعواه الموضوعية للمطالبة بكامل التعويض. وهو ما رأيناه في حكم محكمة باريس للأمور المستعجلة، عندما اعترف رئيس المحكمة بوجود مبدأ التعويض وقدره بصفة مؤقتة بمبلغ واحد فرنك^(١). وقد أشار التعليق على هذا الحكم أنه بالقضاء بهذا المبلغ المتواضع، يكون قد فتح الطريق في المستقبل للحصول على تعويضات كبيرة^(٢).

(١) IG. I. Paris, ord. Ref, 5-5-1997, Precit.

(٢) OLIVIER (F.) Note sous arrêt precit. D, 1997, P. 298.

وفى المقابل نجد أحكاما أخرى موضوعية قد حكمت بتعويض مرتفع عن الأضرار الناتجة عن ممارسة نشاط توريد المعلومات على شبكات الإنترنت، من ذلك محكمة استئناف باريس . فقد حكمت بتعويض مقداره ٣٠٠.٠٠٠ فرنكا بصورة إجمالية عن الأضرار كافة^(١) . وتجدر الإشارة إلى أن المحاكم عندما تقضى بتعويض مرتفع فى مجال شبكات الإنترنت، تأخذ فى اعتبارها سعة انتشار الضرر، بقدر سعة انتشار المعلومة . فالمطلعون على مواقع الإنترنت يقدرون بالآلاف بل، أحيانا، بالملايين، ولا شك فى أن بث معلومة ضارة على هذا العدد الضخم لا بد وأن يقابله تعويض كبير يتناسب مع حجم الأضرار الناتجة . كما تراعى المحاكم أيضا الوقت الذى استغرقه نشر المعلومة الضارة . إذ كلما استمر النشر لفترة طويلة، كلما أدى ذلك إلى معرفة عدد كبير من المستخدمين لهذه المعلومة . مما يوسع فى النهاية من دائرة الضرر وحجمه .

ونشير فى هذا الصدد أيضا، إلى مدة الثلاثة أشهر التى حددها قانون الصحافة الفرنسى ١٨٨١ لرفع الدعوى للمطالبة بالأضرار الناتجة عن جرائم الصحافة وهو ما رأينا انطباقه على جرائم شبكات الإنترنت ولذلك، فإن الدعوى المدنية المرتبطة بالدعوى الجنائية عن الجرائم التى تقع على الشبكة يتعين رفعها - وفقا للقانون الفرنسى - فى خلال ثلاثة أشهر يبدأ حسابها من أول يوم تم فيه نشر المعلومة محل الجريمة^(٢) .

(١) Cou. D'app. Paris, 10-2-1999, Precit.

(٢) Tr. Gr. Inst. Paris, 30-4-1997, D, 1998, Somm., P. 79 "La prescription de l'action en diffamation, fixé à trois mois par l'art, 65 de la loi du 29 Juill. 1881, avec pour point de depart, non le jour ou les faits ont été constatés, Mais le Jour du premier acte de Publication."

ويلاحظ في هذا الشأن أن الدعوى المدنية إذا كانت قد رفعت قبل الدعوى الجنائية، فإن للمدعى فيها تركها والادعاء بالحق المدني أمام المحكمة الجنائية التي تنتظر الدعوى الجنائية، التي كانت السبب في رفع الدعوى المدنية وذلك طبقاً للمادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته، أما إذا كان المدعى بالحق المدني قد لجأ إلى القضاء المدني، على الرغم من تحريك الدعوى الجنائية ضد المتهم، فليس له بعد ذلك أن يلجأ إلى القضاء الجنائي وكل ما في الأمر أن المحكمة المدنية عليها أن توقف الدعوى المدنية لحين الفصل في الدعوى الجنائية، إذا كان هناك ارتباط بينهما، بمعنى أن سبب الدعويين جريمة واحدة، وذلك طبقاً للمادة ٢٦٥ أ.ح. أما بالنسبة لدعوى التعويض العادية، فإنها تخضع لمدد التقادم طبقاً للقواعد العامة.

وفي القانون المصري لم ترد إشارة إلى مدد تقادم خاصة بدعوى التعويض عن الأضرار التي تقع في مجال الصحافة ولا في مجال شبكات الإنترنت، ولذلك، فإن هذه الدعوى تتقادم وفقاً للقواعد العامة وهي بمرور ثلاث سنوات من يوم العلم بوقوع الضرر، أو بمرور خمس عشرة سنة من يوم وقوع هذا الفعل. وهو ما نصت عليه المادة ١/١٧٢ مدني بقولها: "تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر،

- وأشارت إلى ذلك بوضوح محكمة النقض الفرنسية في حكمها في ١٩٩٦/٦/٢٦ بقولها:

"L'action publique et l'action civile résultant des crimes, délits, et contraventions prévus par la loi du 29-6-1881, Se prescrivent après trois mois révolus, à compter du jour où ils auront été commis"
D, 1998, somm comment, P. 81.

وبالشخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى فى كل حال، بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع".

وقد أشارت الفقرة الثانية من هذه المادة إلى الربط بين الدعوى المدنية والدعوى الجنائية فيما يتعلق بالتقادم بقولها: "على أنه إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة فى الفقرة السابقة، فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية"، ويفهم من هذه الفقرة أن دعوى التعويض تسقط - فى الأصل - بمرور ثلاث سنوات أو خمس عشرة سنة فى جميع الأحوال، وذلك فى الحالات التى تكون فيها الدعوى الجنائية قد انتهت أو سقطت قبل ذلك . أما إذا لم تكن الدعوى الجنائية قد تقادمت بعد مرور هذه المدد وكانت ما زالت قائمة، فإن مبدأ ارتباط المدنى بالجنائى، يؤدى إلى بقاء الدعوى المدنية قائمة ما دامت الدعوى الجنائية لم تسقط . وتتقادم الدعوى فى المسئولية العقدية بمرور خمس عشرة سنة .

خاتمة

تكمن المشكلة الحقيقية في مجال شبكات الإنترنت، في تدخل أكثر من شخص في الخدمات التي تؤديها الشبكات والمعلومات التي تبثها، مما يجعل من الصعب الوقوف على المسئول الحقيقي عن تعويض الأضرار التي تلحقها هذه الخدمات أو تلك المعلومات بالآخرين . كما تأتي الصعوبة أيضا من التداخل الواضح لأكثر من نظام قانوني للمسئولية في هذا المجال . فقد رأينا، كيف يمكن للمسئولية العقدية أن تلعب دورها في مجال شبكات الإنترنت، من خلال العقود المختلفة التي تبرم ويكون محلها المعلومة إما توريدا وإما اطلاعا . بما تفرضه هذه العقود من التزامات على عاتق أطرافها . ويؤدي الإخلال بإحداها إلى قيام مسئولية المقصر في التنفيذ العقدية . كما ظهرت المسئولية التقصيرية في الحالات التي لا يوجد فيها عقد أو ينتهي . فلا شك في أن المسئول عن الأضرار التي تصيب الغير يسأل تقصيرا عن تعويض هذه الأضرار . كما أثرت أيضا المسئولية المفترضة بجناحيها:

الأول: ويتعلق بالمسئولية عن حراسة الأشياء التي تقع - في الأصل - على عاتق مورد المعلومة على شبكات الإنترنت، باعتباره حارسا لهذه المعلومات، ويسأل عما تحدثه للغير من أضرار، وذلك بقرينة قانونية لا تقبل إثبات العكس على خطئه وتقصيره في عدم رقابة محتوى هذه المعلومات على الرغم من سيطرته الفعلية عليها، مما أدى إلى نشر معلومات كاذبة أو مغرضة أو غير مشروعة، وحملت

- فى طياتها - مساسا بحياة الآخرين الخاصة أو عرضت سمعتهم
وشرفهم للإيذاء .

الثانى: ويتعلق بالحالات التى يمكن فيها أن تقوم مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه، وذلك، إذا تصورنا وجود شخص طبيعى أو معنوى يسأل عن جميع مراحل بث المعلومة أو أداء الخدمة على شبكة الإنترنت، إذ يعد كل متدخل فى هذه المراحل تابعا له . وإذا سببت المعلومة المنشورة أو الخدمة المؤداة للآخرين ضررا، فإن هذا الشخص يسأل عن تعويض هذا الضرر، ثم يكون له الحق فى الرجوع على المسئول شخصا عن هذا الضرر بكل ما أداه إلى الغير .

ومن أجل هذا التداخل من الأنظمة القانونية المتعددة للمسئولية المدنية فى مجال شبكات الإنترنت، وجدنا أن من الأفضل الأخذ بالمسئولية المهنية فى هذا المجال، التى تقع على عاتق مورد المعلومات والخدمات باعتباره، مهنيا تخصص فى هذا النشاط، ولذلك، ينتظر منه الجمهور أكثر مما ينتظره من الشخص العادى، ويقوم على عاتقه فى مواجهة هذا الجمهور، التزام بضمان سلامة هذه المعلومات وبصحتها ومشروعيتها وهو التزام بتحقيق نتيجة لا يعفى منه المورد إلا إذا أداه فعلا، أو أثبت السبب الأجنبى الذى منعه من ذلك . ويمكن - فى إطار المسئولية المهنية - الجمع بين قواعد أكثر من مسئولية، إذ يمكن تطبيق قواعد مأخوذة من المسئولية التقصيرية وأخرى من العقديّة، دون أن تشغلنا كثيرا التفرقة بين نوعى المسئولية: فالشئ المهم - فى هذا المجال

- هو تعويض المضرور عما أصابه من أضرار بسبب المعلومات المنشورة أو الخدمات المؤداة. ويمكن على سبيل المثال، الأخذ بقواعد الإثبات فى إطار المسؤولية العقدية، وبأحكام التعويض من قواعد المسؤولية التقصيرية. فالخلاصة أنها مسؤولية مهنية والتى ينادى بها بعض الفقه لتحكم كل من يمارس نشاطا مهنيا كالطبيب أو المحامى أو المهندس.

وعرضنا فى نهاية البحث إلى أنواع الأضرار التى يمكن أن تقع فى مجال شبكات الإنترنت، ورأينا أن هذه الأضرار يمكن أن تكون مادية تصيب الغير أو المتعاقد فى حق مالى أو فى مصلحة مالية له. كما يمكن أن يكون ضررا أدبيا وهو ما يتحقق عندما يتعرض الشخص للإيذاء فى سمعته أو شرفه أو عرضه أو شعوره أو عاطفته من جراء المعلومات المنشورة.

ثم بينا أحكام التعويض، وهو الأثر المهم الذى يترتب على قيام المسؤولية عموما. وبه تجبر المحكمة ما وقع من أضرار، وقد رأينا، أن تقدير التعويض يمكن أن يتم بإحدى طريقتين: الأولى: وفيها تقدر المحكمة التعويض بشكل جزافى وبطريقة إجمالية دون تفاصيل، أو دون توضيح أى من الأضرار قد تم تعويضها، وأيا لم تر المحكمة حاجة للتعويض عنه. وقد رفضنا هذه الطريقة من التعويض، ورأينا كيف أن الطريقة الثانية: هى الأولى بالاتباع من جانب المحاكم، إذ تعد الأقرب لتحقيق العدالة، وتساعد المضرور فى الوقوف على حقيقة أمره. ويتم التقدير - فى هذه الطريقة - بأن تفصل المحكمة عناصر التعويض وتبين الأضرار التى تم تعويضها وأيا قد تم تجاهلها. وبهذه الطريقة يمكن للمضرور

معرفة أى من إدعاءاته قد استجيب لها من جانب المحكمة، وأيها لم يستجب لها . مما يسهل عليه إمكانية الطعن على حكم تقدير التعويض فى الأجزاء التى لا يرتضيها . وأشرنا بعد ذلك، إلى الربط - فى إطار قانون الصحافة الفرنسى رقم ١٨٨١ - بين الدعوى المدنية والدعوى الجنائية فيما يتعلق بمدة التقادم، إذا نشأت الدعويان عن جرائم الصحافة . إذ يتعين رفع الدعويين فى خلال ثلاثة اشهر يبدأ احتسابها من أول يوم تم فيه نشر المعلومة محل النزاع .

ولله الحمد والمنة على ما أعطى وامتن

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية :

- السنهورى : الوسيط فى شرح القانون المدنى - الجزء الأول والثانى، دار النهضة العربية - ١٩٨١.
- د. بشر أحمد صالح على : مسئولية الصحفى المدنية فى حالة المساس بسمعة الشخص العام . دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه - كلية الحقوق جامعة المنصورة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- د. حسام الدين كامل الأهوانى : النظرية العامة للالتزام، الجزء الأول، مصادر الالتزام، الطبعة الثانية، ١٩٩٥.
- د. حسين عبد الله فايد : حرية الصحافة - دراسة مقارنة فى القانون المصرى والفرنسى - رسالة دكتوراه - القاهرة، ١٩٩٣.
- د. جمال الدين العطيفى : حريات الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية - ١٩٧٤.
- د. حسن عبد الباسط جميعى : عقود برامج الحاسب الآلى، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
- د. سليمان الطماوى : الأسس العامة للعقود الإدارية، دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٥.
- د. سمير عبد السيد تتاغو : عقد البيع - الكتب القانونية، منشأة المعارف، ١٩٧٣.
-

د. صلاح الدين جمال الدين : البث التلفزيونى المباشر بالأقمار الصناعية
- تنازع القوانين فى حقوق المؤلف، دار النهضة العربية،

١٩٩٨.

د. فؤاد عبد المنعم رياض، د. سامية راشد : أصول تنازع القوانين، دار
النهضة العربية، ١٩٩٥.

د. عبد القدوس عبد الرازق محمد الصديق : التأمين من المسؤولية
وتطبيقاته الإجبارية المعاصرة، رسالة دكتوراه، القاهرة،

١٩٩٩.

د. محمد شكرى سرور : التأمين ضد المخاطر التكنولوجية، القاهرة،

١٩٨٧.

د. محمد حسام محمود لطفى : عقود خدمات المعلومات، القاهرة، ١٩٩٤.

د. محمود جمال الدين زكى : الخبرة فى المواد المدنية والتجارية، مطبعة

جامعة القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

د. نزيه محمد الصادق المهدي : المسؤولية المدنية المتعلقة ببرامج

الكمبيوتر المعلوماتية - ملحق بكتاب، النظرية العامة

للالترام، الجزء الأول، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية،

٢٠٠١.

ثانيا : باللغة الفرنسية :

AUYRS, L'application du droit de la presse au Réseau Internet, JCP,
1998, Doct, N° 1108.

BITAN, acteurs et responsabilité sur Internet, Gaz – pal, 1998, Doct,
P. 510.

CHRISTOPHE – CARON, note sous, tr. Inst, Nanterre, 8-12-1999,
D, 2000, P. 274.

DERIEUX, droit d'auteur des journaliste et deffusion sur Internet,
JCP, 1998, J, N° 11004.

DEPUIS – TOU BOUL, TONNELIER et LE MARCHAND,
Responsabilité civile et Internet, JCP, 1997, E.E., etude,
P. 645.

DANJAUNE, La responsabilité du fait de l'information, JCP, 1996,
Doc – N° 4895.

FAGES, note sous cou – d'app – Paris, 14-2-1997, JCP, 1998, J,
111000.

FRAYSSIET, note sous, Tr. Corr. Mans, 16-2-1998, JCP, 1999, J, N°
19911.

FLORENCE – DELOISSEY, el jeanschristophe, la divulgation d'une
Information patrimoniale, D, 2000, Doct, P. 267.

JOSSERAND, sur la reconstitution d'un droit de classe D, H, 1933.

JEAN - FRANCOIS, CHASSING, L'Internet et droit penal, D,
1996, Chro, P. 329.

MARTIN, l'option entre responsabilité contractuelle et la
responsabilité délictuelle, Paris, 1957.

MALLET POUJOL, note sous. Cou - d'app - Paris, 10-2-1999, D,
1999, P. 391.

MEMENTO - GUIDE et ALAIN BESOUSSAN, Internet, aspects
juridiques, Hermes, Paris, 1996 - 1997.

OLIVER, note sous arrêt, Tr. Gr. Inst. Paris, ord. Ref. 10-6-1997,
JCP, 1997, J, N° 22973.

OLIVIER et BARBRY, Des réseaux aux autoroutes de l'information,
Revolution technique? Revolution Juridique? JCP, 1996,
Doct, N° 3928.

PATRICE de CANDE, la responsabilité des intermédiaires de
L'Internet ou ISP, L'apport du projet de loi sur la société
de l'information, D, 2001, Chro. P, 1939.

PERIER - DAVILLE, Internet: Du Rêve au cauchemar, Gaz - pal,
Dimanche 19 au Mardi, 20, Fevrier, 1996, Doct, P. 2.

PH - Le TOURNEAU, note sous, tr. Gr. Inst. Paris, 26-2-1991, JCP,
1992, éd- G. II, 21809.

RIHUBSJT, Note sous, Tr. Gr. Inst, Paris 30-4-1999, Gaz - Pal,
Dimanche, 19, Mardi, 1997, P. 41.

STARCK, obligations, 1972.

VINEY, Responsabilité civile, JCP, 1994, Chron N° 3809.

فهرست الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٧	الفصل الأول: طرح المشكلة
٨	المبحث الأول: عالمية ظاهرة الإنترنت
١٨	المبحث الثاني: كثرة عدد المتدخلين في خدمات الإنترنت
١٩	المطلب الأول: الشخص المتصل بموقع الإنترنت
٢٦	المطلب الثاني: عامل الاتصالات
٣٧	المطلب الثالث: مورد المنافذ
٤١	المطلب الرابع: مورد المعلومات أو الخدمات
٤٧	الفصل الثاني: أنظمة المسؤولية القانونية المثارة
٤٨	المبحث الأول: المسؤولية الجنائية عن جرائم شبكات الإنترنت
٤٩	المطلب الأول: في القانون الفرنسي
٦١	المطلب الثاني: في القانون المصري
٦٨	المبحث الثاني: أنظمة المسؤولية المدنية المثارة
٧٠	المطلب الأول: المسؤولية التقصيرية
٧١	الفرع الأول: عقود الاشتراك
٨٦	الفرع الثاني: عقود التوريد

الموضوع	الصفحة
المطلب الثانى: المسؤولية التقصيرية	٩٥
المطلب الثالث: المسؤولية الموضوعية	١٠٥
المبحث الثالث: الرأى فى نظام المسؤولية المدنية	١١٨
الفصل الثالث: التعويض عن الإضرار فى مجال شبكات الإنترنت	١٢٥
المبحث الأول: الأضرار الناتجة فى مجال شبكات الإنترنت	١٢٦
المبحث الثانى: أحكام التعويض	١٣٤
خاتمة	١٤١
قائمة المراجع	١٤٥
فهرست	١٥٠

رقم الإيداع
٢٠٠٢/٥٢٦١
الترقيم الدولي
I.S.B.N
977-04-3743-3



حمدي سلامة وشركاه
٢ ش الخبز - التعاون - فيصل
ت ٢٨٢٩٤٨٤

10